



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

آفاق

الإقتصاد العربي

الإصدار
18
مايو 2023

© صندوق النقد العربي 2023

www.amf.org.ae





صندوق النقد العربي ARAB MONETARY FUND

إخلاء مسؤولية:

تهدف المعلومات والتحليلات والآراء الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العربي إلى توفير فهم عام للاتجاهات والظروف الاقتصادية في منطقتنا العربية. يعتمد محتوى هذا التقرير على المعلومات المتاحة إلى غاية تاريخ إعداد التقرير، وقد تكون عرضة للتغيير.

لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم نصيحة مالية أو استثمارية أو اقتصادية محددة. لا يضمن صندوق النقد العربي اكتمال وحسن توقيت المعلومات المقدمة، وليس مسؤولاً عن أي أخطاء أو سهو، أو عن النتائج التي تم الحصول عليها من استخدام هذه المعلومات.

التقديرات والتوقعات الاقتصادية غير مؤكدة بطبيعتها، لأنها تعتمد على افتراضات حول الأحداث والظروف المستقبلية التي قد لا تتحقق كما هو متوقع، لذلك فقد تختلف النتائج الفعلية بشكل ملموس عن تلك المتوقعة في هذا التقرير.

قد يتضمن التقرير روابط لمصادر خارجية أو مراجع لبيانات أو أبحاث خارجية. لا يؤيد صندوق النقد العربي أو يضمن دقة، أو موثوقية، أو اكتمال أي معلومات، أو بيانات مقدمة من هذه المصادر الخارجية، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو عمليات حذف أو تناقضات.

من خلال الوصول إلى هذا التقرير واستخدامه، فإنك تقر وتوافق على شروط إخلاء المسؤولية هذا.

للحصول على نسخة التقرير
للسنوات السابقة



للحصول على النسخة الكاملة
على موقع الصندوق



توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي

ص.ب 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: + 971 - 2 - 6171 552

فاكس: + 971 - 2 - 632 6454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

www.amf.org.ae

”

كلمة المدير العام:

إنه لمن دواعي سروري إزاحة الستار عن تقرير آفاق الاقتصاد العربي لعام 2023 الذي يصدره صندوق النقد العربي. يوفر تقرير آفاق الاقتصاد العربي تحليلًا شاملاً للأوضاع الاقتصادية الحالية والآفاق المستقبلية للدول العربية، ويهدف إلى تقديم رؤى قيّمة حول النمو الاقتصادي واتجاهات تطور الأسعار وأهم القطاعات الاقتصادية في جميع الدول العربية، مما يوفر فهمًا شاملاً للمشهد الاقتصادي في منطقتنا العربية. لقد اشتهر الوطن العربي تاريخياً بثقافته الغنية وموارده الطبيعية المتنوعة، والتي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل الاقتصاد العالمي. في السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولاً ملحوظاً، تميزت بخطط التنويع الاقتصادي الطموحة، والتقدم التقني السريع، والاستثمارات المستمرة في رأس المال البشري. يتعمق تقرير هذا العام في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل النمو والتضخم، والتي لها تأثير عميق على اقتصاداتنا، كما يستكشف القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تدفع النمو والتنمية في البلدان العربية كقطاع الطاقة، والقطاع المالي، مع استعراض موضوع الأمن الغذائي ذي الأهمية المتزايدة لدولنا العربية.

ندرك بصندوق النقد العربي أهمية فهم التحديات والفرص الفريدة التي تواجهها دولنا العربية في عالم اليوم الذي يزداد ترابطاً، والمليء بحالة عدم اليقين. لذلك، لا يلقي هذا التقرير الضوء على الوضع الاقتصادي الحالي فحسب، بل يسلط الضوء أيضاً على إمكانات النمو والتقدم في السنوات القادمة من خلال التعرف على آراء الخبراء وصانعي السياسات بالدول العربية وتوقعاتهم للنمو ومصادره في المنطقة العربية، ونظرتهم لأولويات الإصلاحات في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية.

ختاماً، أرجو أن يُمثل آفاق الاقتصاد العربي إضافةً حقيقيةً للجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لخدمة دوله الأعضاء، وأن يكون بمثابة أداة قيّمة لواجعي السياسات بدولنا العربية وللمستثمرين والشركات والباحثين على حد سواء، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة والمساهمة في التنمية المستدامة من منطقتنا الحبيبة.

والله ولي التوفيق.

“

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي

فهرس المحتويات

01	الملخص التنفيذي
03	مجموعات الدول العربية
04	مقدمة
06	1. التطورات الاقتصادية العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي
06	1.1. آفاق الاقتصاد العالمي
07	1.1.1. اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي
09	2.1.1. خلاصة توقعات المنظمات الدولية
09	2.1. التطورات الاقتصادية العالمية
09	1.2.1. التضخم العالمي وآثار تشديد السياسة النقدية
11	2.2.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي
12	3.2.1. أسعار السلع الأساسية
14	4.2.1. محددات اتجاهات الاقتصاد العالمي
14	3.1. أثر التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية
14	1.3.1. تطورات أسعار الفائدة العالمية:
15	2.3.1. انعكاسات رفع أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية
16	3.3.1. تأثيرات تباطؤ معدلات النمو العالمية على الاقتصادات العربية
16	4.3.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي
17	5.3.1. تأثير أسعار السلع الأساسية على اقتصادات الدول العربية
18	هوامش الفصل
20	2. تحليل آفاق النمو الاقتصادي بالدول العربية
20	1.2. توقعات ودوافع النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية
20	1.1.1. توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية
21	2.1.2. عوامل النمو من وجهة نظر صانعي السياسات بالدول العربية
22	2.2. توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية
23	1.2.2. الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط
25	2.2.2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
27	3.2.2. الدول العربية المستوردة للنفط

32	3. اتجاهات الأسعار المحلية بالدول العربية
32	1.3 . توقعات صانعي السياسات للتضخم بالمنطقة العربية
33	2.3 . توقعات التضخم بالدول العربية
34	1.2.3 . الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط
35	2.2.3 . الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
36	3.2.3 . الدول العربية المستوردة للنفط
38	4. التحليل القطاعي، الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المصاحبة
38	1.4 . المالية العامة
38	1.1.4 . أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في قطاع المالية العامة بالدول العربية
40	2.1.4 . أهم التطورات في قطاع المالية العامة بالدول العربية وآفاقه
41	3.1.4 . الدور المأمول لسياسات المالية العامة بالدول العربية في ظل الظروف الحالية
41	2.4 . القطاع النقدي والمصرفي تحليل أفق السياسات النقدية
41	1.2.4 . أولويات البنوك المركزية بالدول العربية
43	2.2.4 . السياسات الاحترازية الكلية ومؤشرات المتانة المالية
45	3.4 . القطاع الخارجي: موازين المدفوعات
45	1.3.4 . موازين المدفوعات للدول العربية
46	2.3.4 . توقعات القطاع الخارجي لمجموعات الدول العربية
48	4.4 . الأمن الغذائي بالدول العربية
48	1.4.4 . الوطن العربي وتحدي الأمن الغذائي
48	2.4.4 . واقع الأمن الغذائي للدول العربية
50	3.4.4 . التدابير المتعلقة بمواجهة تحديات الأمن الغذائي وآفاق الأمن الغذائي
52	5.4 . التغير المناخي بالدول العربية
52	1.5.4 . التغير المناخي بالدول العربية: واقعه وآفاقه
52	2.5.4 . التدابير التي اتخذتها الدول العربية للحد من تداعيات التغير المناخي
55	3.5.4 . خلاصة توجهات الدول العربية في مجال التغير المناخي: الآفاق والتوصيات
56	هوامش الفصل
57	الملحق
	▪ النمو الاقتصادي
	▪ التضخم
	▪ المالية العامة (رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)
	▪ القطاع الخارجي (رصيد موازين المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

قائمة الأشكال البيانية:

- شكل 1 . توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي 07
- شكل 2 . توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم 07
- شكل 3 . توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي 08
- شكل 4 . توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي 08
- شكل 5 . توقعات التضخم للأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة 08
- شكل 6 . خلاصة توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي 09
- شكل 7 . مؤشر الظروف المالية الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية 11
- شكل 8 . التغيير السنوي في الطلب العالمي على النفط الخام (2019-2023) 12
- شكل 9 . التغيير الفصلي في الطلب العالمي على النفط الخام (الربع الأول 2022 -الربع الرابع 2023) 12
- شكل 10 . مؤشر أسعار السلع الأساسية بخلاف الطاقة خلال الفترة 1960 - 2022 13
- شكل 11 . أهم محددات اتجاهات الاقتصاد العالمي 14
- شكل 12 . أسعار الفائدة الأمريكية خلال الفترة مارس 2022 إلى فبراير 2023 15
- شكل 13 . معدلات أسعار الفائدة بالدول العربية خلال سنة 2022 15
- شكل 14 . توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية لعام 2023 20
- شكل 15 . مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب الطلب 21
- شكل 16 . مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب العرض 21
- شكل 17 . معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى أفق 2024 22
- شكل 18 . معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط: أفق 2024 23
- شكل 19 . معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط 23
- شكل 20 . معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط: أفق 2024 26
- شكل 21 . معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه للدول العربية المصدرة للنفط 26
- شكل 22 . معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط: أفق 2024 29
- شكل 23 . معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المستوردة للنفط 29
- شكل 24 . توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للتضخم بالمنطقة العربية لعام 2023 32
- شكل 25 . توقعات التضخم بالدول العربية مجتمعة 33
- شكل 26 . توقعات التضخم بالدول العربية بعد استثناء سورية ولبنان والسودان 33
- شكل 27 . توقعات التضخم بالدول العربية بعد استثناء الدول التي تتعرض لضغوط على أسعار صرف العملة المحلية 33
- شكل 28 . توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط 34
- شكل 29 . توقعات التضخم للدول المصدرة الأساسية للنفط 34
- شكل 30 . توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط 35
- شكل 31 . توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط 36

- شكل 32 . أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2023 و 2024 فيما يتعلق بالإيرادات العامة 39
- شكل 33 . أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2023 و 2024 فيما يتعلق بالنفقات العامة 39
- شكل 34 . تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة بالدول العربية (2016-2022) 40
- شكل 35 . تطور العجز في الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية (2016-2022) 40
- شكل 36 . أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية للمصارف المركزية العربية عامي 2023 و 2024 41
- شكل 37 . أهم الإصلاحات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وسعر الصرف (2023-2024) 42
- شكل 38 . معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة (%) 42
- شكل 39 . معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في عدد من الدول العربية (%) 43
- شكل 40 . معدل نمو الودائع بالعملة المحلية في الدول العربية (%) 43
- شكل 41 . مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية 44
- شكل 42 . فائض الميزانين الجاري والتجاري للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط 46
- شكل 43 . فائض الميزانين الجاري والتجاري للدول العربية المصدرة للنفط 47
- شكل 44 . عجز الميزانين الجاري والتجاري للدول العربية المستوردة للنفط 47
- شكل 45 . إجراءات الدول العربية لمعالجة قضايا الأمن الغذائي 50

قائمة الجداول:

- جدول 1 . المعدلات الرئيسية للبنوك المركزية العالمية (مارس 2023) 10
- جدول 2 . معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط 24
- جدول 3 . معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%) 26
- جدول 4 . معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط (%) 28
- جدول 5 . توقعات موازين المدفوعات للدول العربية (مليار دولار أمريكي) 45
- جدول 6 . ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي (2022) 48

الملخص التنفيذي:

تسببت التدابير التي نفذتها الحكومات في جميع أنحاء العالم لدعم اقتصاداتها خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك حزم التحفيز المالي والسياسات النقدية التيسيرية لمحاولة التخفيف من الأثر الاقتصادي للجائحة، وما تبع ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وكذلك تقلبات سلاسل التوريد، تسببت كلها في موجة تضخمية أدخلت الاقتصاد العالمي في تحديات جمة، وحالة من عدم اليقين. وانتقل العالم إلى مرحلة مختلفة تمثلت في تشديد السياسة النقدية للحد من الموجة التضخمية، ولا تزال الكثير من الدول تكافح لكبح جماحه، مع ذلك يبدو أن هناك حاجة لمزيد من الوقت قبل أن يصبح التضخم تحت السيطرة. في خضم ذلك يتزايد التخوف من أن تؤدي تلك السياسات المتشددة وبشكل خاص رفع الأسعار الفائذة إلى التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. تعتبر اقتصادات الأسواق الناشئة وبشكل خاص الدول ذات الدخل المنخفض معرضة لمخاطر عالية، حيث يؤدي الجمع بين مستويات الديون المرتفعة، وانخفاض النمو، وارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تفاقم ضعف هذه الاقتصادات، لا سيما تلك التي لديها احتياجات تمويل كبيرة على المدى القريب.

على مستوى الأوضاع المالية، فإنه وبالرغم من التشديد في السياسة النقدية طيلة سنة 2022 وإلى غاية الربع الأول من عام 2023، ظلت مؤشرات الأوضاع المالية تشير إلى تراجع في التشديد، مما شكل تحدياً للبنوك المركزية، مع ذلك بدأت تلك المؤشرات تظهر علامات ارتفاع التشديد مع نهاية الربع الأول من عام 2023. تسببت هذه التوقعات في حدوث انخفاض في أسعار الفائدة العالمية طويلة الأجل و في دعم الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة على حد سواء. قد يشير هذا الأمر والذي يؤكد منحنى العائد المعكوس إلى أن السياسة النقدية أصبحت مقيدة بشكل كبير وعلى وشك التسبب في انكماش اقتصادي.

عاودت أسعار السلع الأساسية ومنها السلع الغذائية التراجع خلال الربع الرابع من عام 2022 والربع الأول من عام 2023، ذلك بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته خلال أوائل عام 2022. لكن مع استمرار التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية واستمرار التوترات في شرق أوروبا، فإن استمرار الاستقرار النسبي للأسعار سيظل محل شك، وعرضة للتقلبات.

تشير أحدث توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي الصادرة بداية عام 2023 إلى تخفيض في توقعات النمو الاقتصادي، عاكسة حالة عدم اليقين التي سببتها حالة التضخم العالمي، وكذا التقلبات الجيوسياسية العالمية، واستمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد التي يبدو أنها لم تتمكن بعد من استرجاع عافيتها منذ الصدمة التي تعرضت لها خلال فترة جائحة كوفيد-19، فضلا عن التحديات التي تواجه بعض الدول مثل حجم الدين العام وتحدي الأمن الغذائي. إن تزايد مستويات المخاطر في ظل التداعيات المشار إليها يشمل الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، على حد سواء، لكن قد يكون لها تأثيرات شديدة على الدول منخفضة الدخل والفقيرة بسبب اعتمادها على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي، والتنوع المحدود في اقتصاداتها، والديون المرتفعة، ما يتطلب إجراءات فورية لتعزيز النمو وزيادة الاستثمار، وإعادة تخصيص الإنفاق لدعم القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة والوقود.

بناء على ما سبق، تراوحت توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي العالمي الصادرة بداية عام 2023 ما بين 1.7 و2.9 في المئة لسنة 2023، وما بين 2.7 و3.1 في المئة لسنة 2024. وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصادات العربية في عام 2023 ليسجل نحو 3.4 في المئة، مقابل 5.6 في المئة عام 2022، نتيجة عدد من العوامل، فمن جهة تشهد أسعار النفط والغاز استقراراً، وتعرف أسعار السلع الأساسية بما فيها المنتجات الزراعية تراجعاً، ويقابل ذلك تشديد السياسات النقدية للحد من التضخم وما يستتبع ذلك من ضغط على النشاطات الاقتصادية. وتبدو الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي ورؤى واستراتيجيات لتنويع اقتصاداتها وزيادة متانتها النسبية، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، تبدو أقدر على مواجهة الصدمات.

يتوقع أن تتحسن وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية عام 2024 لتسجل نحو 4.0 في المئة، وهو تحسن يمكن إرجاع أسبابه لتوقعات استقرار أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية، وإحكام السيطرة على التضخم. على غرار بقية دول العالم، يتوقع أن يشهد عام 2023 بقاء معدلات التضخم في الدول العربية مرتفعة نتيجة للضغوط التضخمية الناجمة عن التطورات الاقتصادية العالمية، بشكل خاص أسعار الطاقة (النفط والغاز). إضافة إلى أثر الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية، وكذلك تأثير عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية لأخرى كالظروف الداخلية غير المواتية في بعض الدول، ومع ذلك، فقد حد من أثر تلك الضغوط التضخمية المذكورة الإجراءات والتدابير الاستباقية التي قامت باتخاذها العديد من الدول العربية.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية بعد استثناء الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية كبيرة ما نسبته 6.8 بالمئة في عام 2023، وما نسبته 6.3 بالمئة في عام 2024.

تواجه الدول العربية تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك المناخ وندرة المياه، والنمو السكاني السريع، والظروف الداخلية غير المواتية في بعض منها، فضلاً عن التحديات الاقتصادية. بينما بذلت جهود لمعالجة هذه القضايا، من الأهمية بمكان أن تواصل الدول العربية الاستثمار في التنمية الزراعية والبحوث والتقنيات الحديثة، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي والممارسات المستدامة لضمان الأمن الغذائي.

مجموعات الدول العربية

يغطي تقرير آفاق الاقتصاد العربي كل الدول العربية، ويقدم نظرة شاملة على التطورات الاقتصادية الأخيرة، والآفاق وقضايا السياسة العامة على المدى المتوسط. ولتسهيل التحليل، توفر المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية مزيدًا من التفاصيل الدقيقة للتحليل والاستمرارية، وعلى ذلك فقد تم تقسيم الدول العربية وعددها 22 دولة إلى مجموعتين هما: الدول العربية المصدرة للنفط، والدول العربية المستوردة له. تشمل المجموعة الأولى (الدول العربية المصدرة للنفط) بدورها مجموعتين فرعيتين هما: (1) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تشمل كلاً من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين، و(2) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، وتشمل كلاً من الجزائر، والعراق، واليمن، وليبيا. المجموعة الثانية هي الدول العربية المستوردة للنفط، وتشمل كلاً من مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، ولبنان، والأردن، وسورية، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، والقمر المتحدة.

مقدمة:

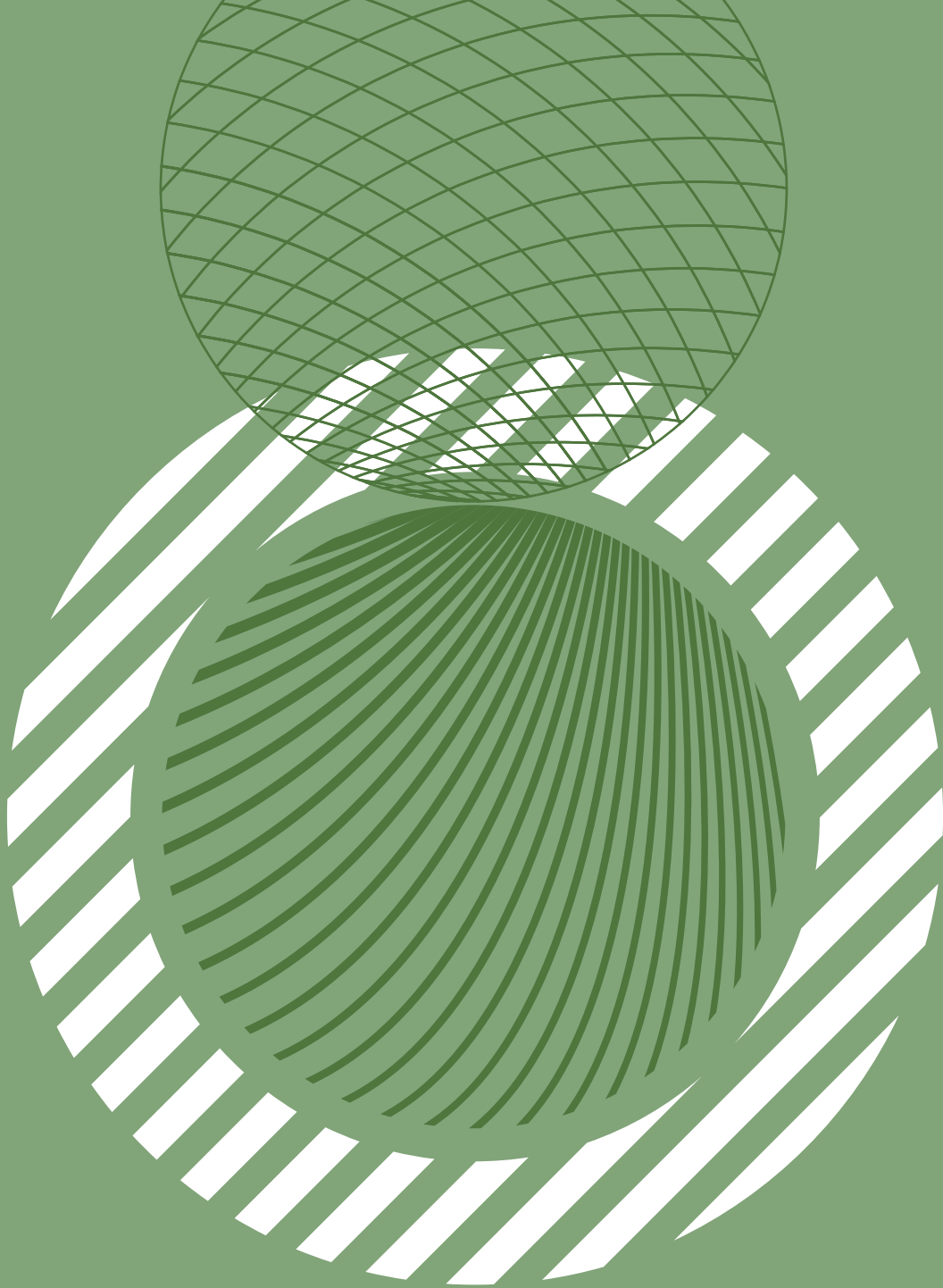
تشمل المنطقة العربية مجموعة متنوعة من الاقتصادات، تتراوح من الدول ذات الدخل المرتفع المصدرة للنفط، إلى البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض. وعلى الرغم من هذا التنوع، تواجه المنطقة ككل عددًا من التحديات الاقتصادية المشتركة، بما في ذلك ارتفاع مستويات البطالة والتحديات المتعلقة بتعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز الشمول المالي والحاجة لتعزيز فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أحد أهم روافد الاقتصاد.

يتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية في المنطقة العربية في استمرار أهمية قطاع النفط والغاز. تعتمد مجموعة من الدول العربية على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ولا يزال هذا القطاع محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي في المنطقة. ومع ذلك، فإن التقلبات في أسعار النفط العالمية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي للمنطقة، كما شوهد في أعقاب التذبذبات الكبيرة في أسعار النفط في عام 2014 أو خلال فترة جائحة كوفيد-19. تسعى الدول العربية إلى تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد على النفط أو الموارد الطبيعية، وقد تضمن ذلك مجموعة من السياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتمويل والتقنية، كما تنفذ العديد منها إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي.

الاتجاه المهم الآخر في المنطقة العربية هو النمو السريع للقطاعات غير النفطية في المنطقة. في السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدول العربية نموًا قويًا في صناعات مثل السياحة والتقنية والقطاع المالي. كان هذا النمو مدفوعًا بمجموعة من العوامل، منها زيادة طلب المستهلكين، والتحسينات في البنية التحتية والخدمات اللوجستية، والجهود الحكومية لتعزيز التنويع الاقتصادي.

على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، تواجه المنطقة العربية أيضاً مجموعة من التحديات الاقتصادية. ومن أكثر الأمور إلحاحًا ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب. تعد معدلات بطالة الشباب في بعض الدول العربية من بين أعلى المعدلات في العالم، وهذا له آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة. تشمل التحديات الأخرى التي تواجه المنطقة العربية الحاجة لتعزيز القدرات المؤسسية، لما له من أهمية في دعم النمو الاقتصادي والتنمية. كذلك، تواجه بعض بلدان المنطقة العربية مستويات عالية من الدين العام، مما قد يحد من المرونة المالية ويقيد الاستثمار العام، كما لا يزال الوصول المحدود إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان العربية. وفي السنوات الأخيرة صار موضوع التغيير المناخي من الموضوعات التي تحظى برعاية خاصة على مستوى عدد من الدول العربية، ما استدعى إدخال هذا البعد في العديد من الخطط والرؤى الاستراتيجية للدول.

ولأنه مقابل كل تحدٍ توجد فرصة كامنة، فإن أمام الدول العربية فرصاً كبيرة للنمو والتنمية في المنطقة العربية. تشمل هذه الفرص إمكانية تحقيق تكامل إقليمي أكبر، وزيادة التجارة والاستثمار البينيين، وتطوير صناعات وقطاعات جديدة. من خلال السياسات والاستثمارات السليمة، تتمتع المنطقة العربية بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في السنوات المقبلة.



الفصل الأول:

التطورات الاقتصادية العالمية
وآفاق الاقتصاد العالمي

1. التطورات الاقتصادية العالمية وآفاق الاقتصاد العالمي

يختتم هذا الفصل باستعراض الآثار المتوقعة للتطورات الاقتصادية العالمية على المنطقة العربية، مع التركيز على آثار تشديد السياسات النقدية خاصة لارتباط عملات بعض الدول العربية بالعملات العالمية، وآثار الاضطرابات بالقطاع المالي في بعض الاقتصادات الكبرى.



1.1. آفاق الاقتصاد العالمي

تشير أحدث توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي الصادرة بداية عام 2023 إلى تخفيض في توقعات النمو الاقتصادي، عاكسة حالة عدم اليقين التي سببتها حالة التضخم العالمي وتشديد السياسة النقدية، والتقلبات الجيوسياسية العالمية، واستمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد التي يبدو أنها لم تتمكن بعد من استرجاع عافيتها منذ الصدمة التي تعرضت لها خلال فترة جائحة كوفيد-19، فضلاً عن التحديات التي تواجه بعض الدول مثل حجم الدين العام وتحدي الأمن الغذائي. إن تزايد مستويات المخاطر في ظل التداعيات المشار إليها يشمل الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، على حد سواء، لكن قد يكون لها تأثيرات شديدة على الدول منخفضة الدخل والفقيرة بسبب اعتمادها على التجارة الخارجية والتمويل الخارجي، والتنويع المحدود في اقتصاداتها، والديون المرتفعة، ما يتطلب إجراءات فورية لتعزيز النمو وزيادة الاستثمار، وإعادة تخصيص الإنفاق لدعم القطاعات ذات الأولوية. بناء على ما سبق، تراوحت توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي العالمي الصادرة في بداية عام 2023 ما بين 1.7 و2.8 في المئة لسنة 2023، وما بين 2.7 و3.0 في المئة لسنة 2024.



يتناول هذا الجزء من تقرير آفاق الاقتصاد العربي أهم التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتي من المتوقع أن ترسم معالم الاقتصاد العالمي خلال أفق التقرير (2023-2024)، بشكل خاص الموجة التضخمية وما تبعها من ردة فعل البنوك المركزية حول العالم من تشديد السياسات النقدية. يرمد هذا الجزء كذلك أحدث توقعات المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأمم المتحدة) لآفاق النمو الاقتصادي ومحددات اتجاهات الاقتصاد العالمي.



1.1.1 اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي

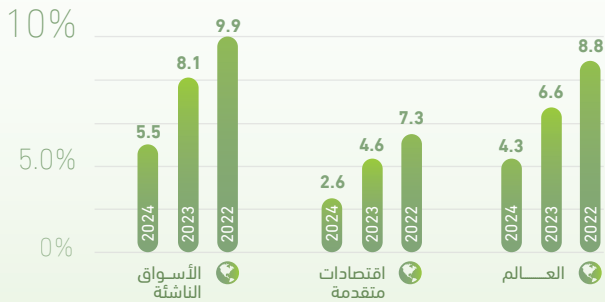
البالغة حوالي 3.5 في المئة. من المتوقع أن يشهد حوالي 84 في المئة من البلدان معدل تضخم رئيسي أقل (مؤشر أسعار المستهلك) في عام 2023 عنه في عام 2022.

بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يعكس تراجع التضخم المتوقع جزئياً انخفاض أسعار الوقود والسلع الأساسية بسبب ضعف الطلب العالمي. كما أنه يعكس آثار تشديد السياسة النقدية على التضخم الأساسي. في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن ينخفض متوسط التضخم السنوي من 7.3 في المئة في عام 2022 إلى 4.6 في المئة في عام 2023 و2.6 في المئة في عام 2024. في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ينخفض التضخم السنوي المتوقع من 9.9 في المئة في 2022 إلى 8.1 في المئة في 2023 و5.5 في المئة في 2024، أعلى من 4.9 في المئة في فترة ما قبل الجائحة (شكل 2).

بحسب توقعات صندوق النقد الدولي¹، من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي من 3.4 في المئة في عام 2022 إلى 2.8 في المئة في عام 2023، ثم يرتفع إلى 3.0 في المئة في عام 2024 (شكل 1). ويعتبر هذا ارتفاعاً لتوقعات النمو لعام 2023 بمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة بتقديرات الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2022، انعكاساً لبعض التطورات الإيجابية العالمية لعل أهمها إعادة فتح الاقتصاد الصيني بعد انتشار موجة جديدة من فيروس كوفيد-19 في النصف الثاني من عام 2022. مع ذلك، لا يزال رفع أسعار الفائدة بالبنوك المركزية العالمية لمكافحة التضخم والتطورات الحاصلة في شرق أوروبا يلقيان بظلالهما على النشاط الاقتصادي، على مستوى توقعات التضخم، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم العالمي من 8.8 في المئة في عام 2022 إلى 6.6 في المئة في عام 2023 ثم إلى 4.3 في المئة في عام 2024، ولا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة



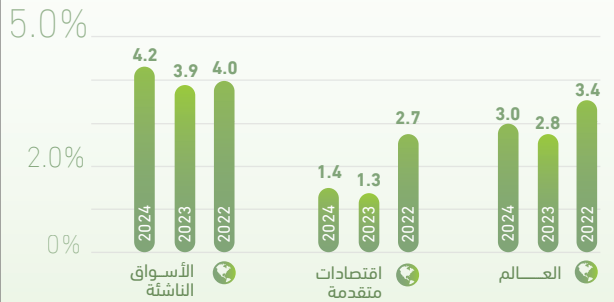
الشكل 2. توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم



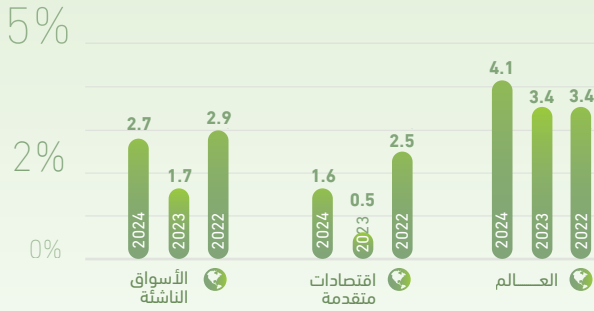
المصدر:

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي 2023

الشكل 1. توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي



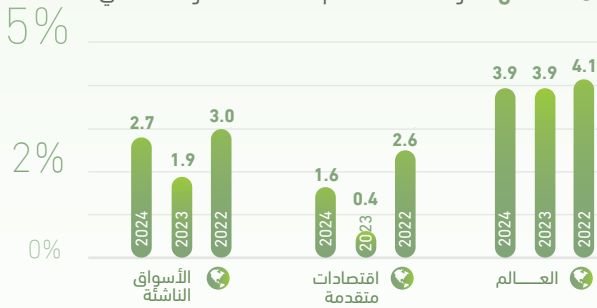
● الشكل 3. توقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي



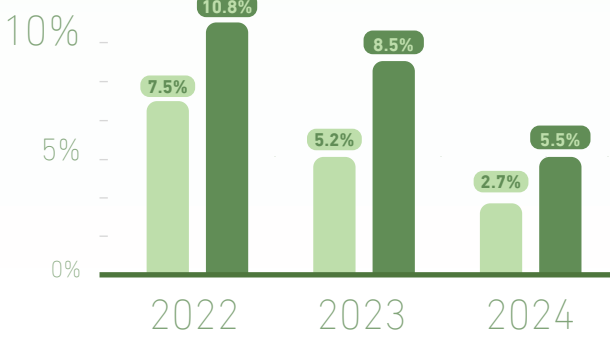
المصدر:

(World Bank: Global Economic Prospects, 2023)

● الشكل 4. توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي



● الشكل 5. توقعات التضخم للأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة



المصدر:

(World Bank: Global Economic Prospects, 2023)

اقتصادات متقدمة

أسواق ناشئة

تبدو أحدث توقعات البنك الدولي² أكثر تحفظاً، حيث يرى أن النمو العالمي قد تباطأ فعلياً إلى درجة أن الاقتصاد العالمي يقترب بشكل خطير من الانزلاق إلى الركود، بسبب تشديد السياسة النقدية من جانب البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم. بناء على ذلك، خفض البنك الدولي توقعاته للنمو العالمي من التوقعات التي قدمها في منتصف عام 2022 إلى 1.7 بالمائة لعام 2023، بعدما كانت التوقعات تشير في وقت سابق إلى توسع الاقتصاد العالمي بنسبة 3 بالمائة في عام 2023. كان هذا التعديل في التوقعات مدفوعاً بتخفيض كبير في توقعات البنك الدولي لنمو الاقتصادات المتقدمة، بشكل خاص الاقتصاد الأمريكي (يتوقع أن ينمو بنسبة 0.5 بالمائة من توقع سابق عند 2.4 بالمائة)، كما خفض البنك الدولي توقعاته للنمو في الصين لعام 2023 من 5.2 بالمائة، إلى 4.3 بالمائة، واليابان من 1.3 بالمائة إلى 1 بالمائة، وأوروبا وآسيا الوسطى من 1.5 بالمائة إلى 0.1 بالمائة.

تبدو توقعات الأمم المتحدة للنمو الاقتصادي في أفاق 2023 و2024 أكثر تشاؤماً، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة حول: (الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه)³ إلى تعرض الاقتصاد العالمي إلى سلسلة من الصدمات التي دعمت بعضها البعض خلال عام 2022 وجعلت بعض أهداف التنمية المستدامة 2030 تبتعد أكثر. تمثلت تلك الصدمات في استمرار جائحة كوفيد-19 ولو بتأثير أقل، والظروف غير المواتية في شرق أوروبا التي أدت إلى تقلبات في أسواق الغذاء والطاقة، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العديد من البلدان النامية. كما تسبب التضخم المرتفع في تآكل الدخل الحقيقي وأزمة تكاليف المعيشة العالمية التي دفعت بالملايين إلى براثن الفقر والصعوبات الاقتصادية. في الوقت نفسه، استمرت أزمة المناخ في إلحاق خسائر معتبرة، حيث تسببت موجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير في أضرار اقتصادية جسيمة وتسبب في أزمات إنسانية في عدد من دول العالم.

بناء على توقعات الأمم المتحدة للأوضاع الاقتصادية خلال السنتين القادمتين، تتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 1.9 بالمائة سنة 2023، وأن يتحسن النمو بعد ذلك ليحقق معدل 2.7 بالمائة سنة 2024.

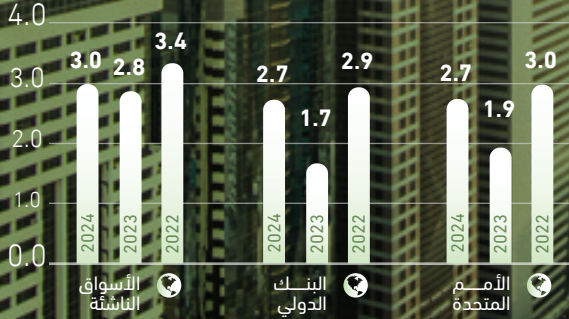
2.1.1. خلاصة توقعات المنظمات الدولية: الدولية:

“

يتضح من العرض السابق أن توقعات المنظمات الدولية حول آفاق الاقتصاد العالمي (2024-2023) تجمع بشكل عام على تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي (مع اختلاف بين التوقعات حول حدته)، نتيجة طبيعية لتشديد السياسة النقدية المتزامنة لاحتواء التضخم المرتفع، والظروف المالية الأقل ملاءمة، وتبعات الصراع في شرق أوروبا.

بإلصاق الشكل (6) توقعات المنظمات الدولية للنمو العالمي:

الشكل 6. خلاصة توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي



المصدر:

توقعات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والأمم المتحدة

بشكل واضح في توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي، حيث أظهرت تحديتات توقعات النمو من المؤسسات المالية والتنموية الدولية تخفيضاً للنمو الاقتصادي لسنة 2023، بل إن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك الدولي أكد بشكل صريح وجود تخوف كبير من دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود. استناداً إلى ما سبق، صارت سياسة التشديد النقدي ضرورة أمام صانعي السياسات، ذلك أن استمرار الموجة التضخمية يمكن أن يكون لها عواقب ملموسة على كل دول العالم، وبشكل خاص الأسواق الناشئة والبلدان النامية حيث قد تساهم تلك الموجة في تدهور الأوضاع المالية، خاصة بالدول ذات الجدارة الائتمانية الأقل.

2.1. التطورات الاقتصادية العالمية

1.2.1. التضخم العالمي وآثار تشديد السياسة النقدية

بالرغم من أن العالم اليوم ينظر إلى جائحة كوفيد-19 على أنها مرحلة قد انتهت، حتى مع ما تسببت به من تأثير شديد على العديد من دول العالم، واضطراب اقتصادي واسع النطاق، كالانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي العالمي، ومكافحة العديد من القطاعات الاقتصادية من أجل البقاء، وارتفاع معدلات البطالة في البلدان، إلا أن تأثيراتها الممتدة تبدو إلى الآن لم تنته. تسببت التدابير التي نفذتها الحكومات في جميع أنحاء العالم لدعم اقتصاداتها، بما في ذلك حزم التحفيز المالي والسياسات النقدية التيسيرية لمحاولة التخفيف من الأثر الاقتصادي للجائحة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، واضطرابات سلاسل التوريد، تسببت كلها في موجة تضخمية أذلت الاقتصاد العالمي في تحديات جمة، وحالة من عدم اليقين. وانتقل العالم اليوم إلى مرحلة مختلفة تمثلت في تشديد السياسة النقدية للحد من الموجة التضخمية، ولا تزال الكثير من الدول تكافح لكبح جماحه، مع ذلك يبدو أن هناك حاجة لمزيد من الوقت قبل أن يصبح التضخم تحت السيطرة. في خضم ذلك يتزايد التخوف من أن تؤدي تلك السياسات المتشددة وبشكل خاص رفع الأسعار الفائدة إلى التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. عملياً، انعكس التخوف من تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب تشديد السياسة النقدية

ويوضح الجدول (1) أسعار الفائدة بمجموعة من الدول، بما في ذلك بعض الدول الصناعية الكبرى ودول اقتصادات ناشئة إضافة لبعض الدول العربية، حيث يتضح أنه باستثناء بعض الدول، يتم رفع أسعار الفائدة بشكل مستمر لمواجهة الموجة التضخمية العالمية.

الدولة	سعر الفائدة (مارس 2023)	معدل التضخم	سعر البنك المركزي الحقيقي (Real Central Bank Rate)	آخر حركة	شهر آخر حركة
اليابان	-0.1%	4.3%	-4.4%	▼ خفض	يناير 2023
سويسرا	1.5%	3.4%	-1.9%	▲ رفع	مارس 2023
تايوان	1.9%	2.4%	-0.6%	▲ رفع	مارس 2023
ماليزيا	2.8%	3.7%	-1.0%	▲ رفع	نوفمبر 2022
النرويج	3.0%	6.3%	-3.3%	▲ رفع	مارس 2023
منطقة اليورو	3.0%	8.5%	-5.5%	▲ رفع	مارس 2023
السويد	3.0%	12.0%	-9.0%	▲ رفع	فبراير 2023
كوريا الجنوبية	3.5%	4.8%	-1.3%	▲ رفع	يناير 2023
أستراليا	3.6%	7.4%	-3.8%	▲ رفع	مارس 2023
الصين	3.7%	1.0%	2.7%	▼ خفض	أغسطس 2022
بريطانيا	4.3%	10.4%	-6.2%	▲ رفع	مارس 2023
كندا	4.5%	5.2%	-0.7%	▲ رفع	يناير 2023
الولايات المتحدة الأمريكية	4.9%	6.0%	-1.1%	▲ رفع	مارس 2023
هونغ كونغ	5.3%	1.7%	3.6%	▲ رفع	مارس 2023
المملكة العربية السعودية	5.5%	3.0%	2.5%	▲ رفع	مارس 2023
إندونيسيا	5.8%	5.5%	0.3%	▲ رفع	يناير 2023
الهند	6.5%	6.4%	0.1%	▲ رفع	فبراير 2023
جنوب إفريقيا	7.3%	7.0%	0.2%	▲ رفع	يناير 2023
روسيا	7.5%	11.0%	-3.5%	▼ خفض	سبتمبر 2022
تركيا	8.5%	55.2%	-46.7%	▼ خفض	فبراير 2023
المكسيك	11.0%	7.6%	3.4%	▲ رفع	فبراير 2023
البرازيل	13.8%	5.6%	8.2%	▲ رفع	أغسطس 2022
الأرجنتين	78.0%	102.5%	-24.5%	▲ رفع	مارس 2023

● جدول 1. المعدلات الرئيسية للبنوك المركزية العالمية (مارس 2023)

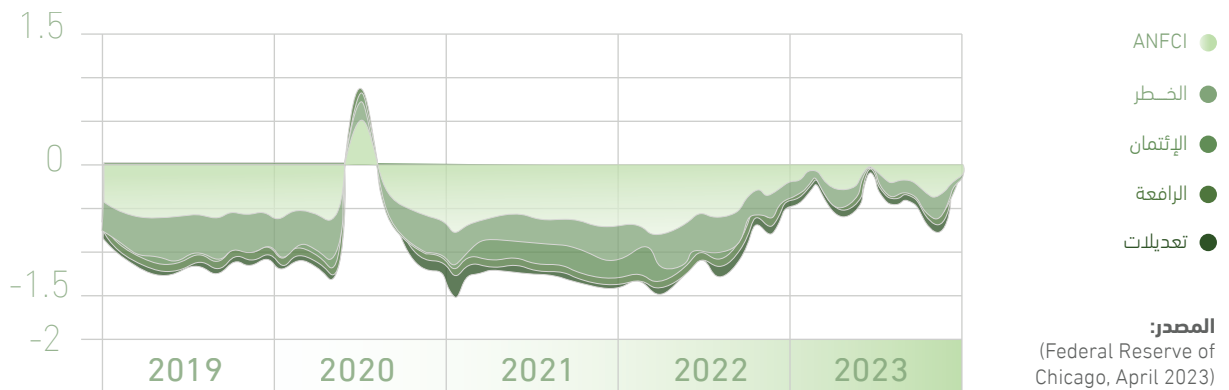
2.2.1. الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي

على صعيد القطاع المالي العالمي، ساهمت لوائح القطاع المالي الصادرة عن المؤسسات الدولية كبنك التسويات الدولية أو اللوائح على مستوى الدول، التي تم إدخالها بعد الأزمة المالية العالمية في تعزيز مرونة القطاعات المالية والمصرفية خلال مرحلة جائحة كوفيد-19، وكان واضحاً أن تأثير القطاع المالي والمصرفي خلال الجائحة كان محدوداً نسبياً، مع ذلك، برزت الحاجة لمعالجة بعض الفجوات الإشرافية التي بدأت تتكشف في الفترة الأخيرة، والتي تظهر بعض التراخي من الجهات الإشرافية والرقابية، ما قد يؤدي إلى تراكم المخاطر. لقد أظهرت الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية خلال الربع الأول من عام 2023 الحاجة لاستمرار اليقظة في متابعة المستجدات في القطاع المالي والمصرفي، واستمرار تعزيز الرقابة، بما في ذلك الرقابة على العملات المشفرة التي صارت تحتل جزءاً متزايد الأهمية في النظام المالي العالمي.

فيما يخص الأوضاع المالية، فإنه وبالرغم من استمرار رفع أسعار الفائدة سنة 2022 وإلى غاية الربع الأول من عام 2023، فقد خفت حدة تشديد الأوضاع المالية في معظم أنحاء العالم، مما شكل تحدياً للبنوك المركزية. ومع التوقعات المتفائلة باستقرار أسعار الطاقة عند مستويات مقبولة، فإن ذلك قد يعمل على تقليل التضخم الرئيسي ويزيد التفاؤل بأن السياسة النقدية قد يتم تخفيفها في وقت لاحق من العام 2023. تسببت هذه التوقعات في حدوث انخفاض في أسعار الفائدة العالمية طويلة الأجل ودعم الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة على حد سواء. قد يشير هذا الأمر والذي يؤكد منحنى العائد المعكوس (Inverted Yield Curve) إلى أن السياسة النقدية أصبحت مقيدة بشكل مفرط وعلى وشك التسبب في انكماش اقتصادي. في الحقيقة، تظهر بعض التقارير أن منحنى عائد سندات الخزانة الأمريكية وصل إلى أعماق انعكاس له منذ عام 1981. للتذكير،

يحدث منحنى العائد المقلوب عندما ترتفع عوائد سندات الخزانة قصيرة الأجل أعلى من عوائد السندات طويلة الأجل. وهو يشير إلى أنه بينما يتوقع المستثمرون ارتفاع أسعار الفائدة على المدى القريب، فإنهم يعتقدون أن تكاليف الاقتراض المرتفعة ستضر الاقتصاد في النهاية، مما يجبر السلطة النقدية (البنوك المركزية) على تخفيف السياسة النقدية لاحقاً. في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الرفع الأخير لأسعار الفائدة (شهر مارس 2023)، ارتفعت العوائد قصيرة الأجل، حيث أغلق سعر عائد السندات لأجل عامين عند مستوى مرتفع جديد منذ منتصف عام 2007 عند 5.015 بالمئة. في غضون ذلك انخفض العائد على سندات الخزانة لأجل 10 سنوات 1.5 نقطة أساس إلى 3.968 بالمئة. تشير الشروط المالية إلى الحالة العامة للبيئة المالية، بما في ذلك توافر الائتمان، وتكلفة الاقتراض، وأداء الأسواق المالية، ومستوى المخاطر والسيولة في النظام المالي. تلعب الظروف المالية دوراً مهماً في تحديد صحة الاقتصاد، لأنها تؤثر على سلوك الشركات والمستهلكين والمستثمرين. وتتبع بعض مؤشرات الظروف المالية بشكل خاص بالولايات المتحدة الأمريكية⁷ يظهر أنه بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة طيلة سنة 2022 وإلى غاية الربع الأول من عام 2023، إلا أن مؤشر الظروف المالية الوطنية (ANFCI) الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو والذي يوفر تحديثاً أسبوعياً شاملاً للأوضاع المالية للولايات المتحدة في أسواق المال، وأسواق الديون والأسهم، والأنظمة المصرفية التقليدية وأنظمة مصرفية الظل (Shadow Banking)⁵، يظهر هدوءاً على مستوى الأوضاع المالية منذ شهر أكتوبر 2022، لكنه تغير فقط مع الاضطرابات في السوق الأمريكي مع تعثر بعض المصارف. إن تيسير الظروف المالية (كما يظهره مؤشر الأوضاع المالية) والذي يعني أنها ظروف ملائمة للنمو الاقتصادي يتنافى مع هدف الاحتياطي الفيدرالي تماماً، أي تشديد السياسة النقدية وتباطؤ النمو الاقتصادي (شكل 7).

الشكل 7. مؤشر الظروف المالية الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية

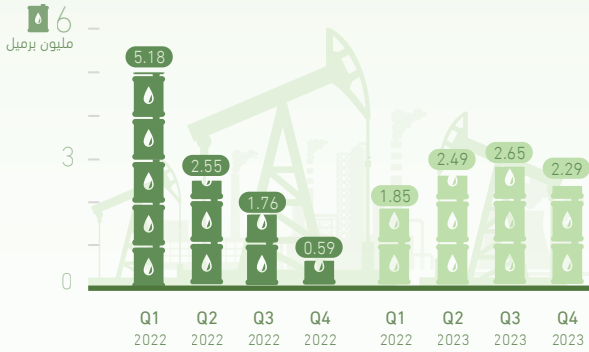


3.2.1 أسعار السلع الأساسية

عاودت أسعار السلع الأساسية ومنها السلع الغذائية التراجع خلال الربع الرابع من عام 2022 والربع الأول من عام 2023، ذلك بعد الارتفاع الكبير الذي عرفته خلال أوائل عام 2022. لكن مع استمرار التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية واستمرار التوترات في شرق أوروبا، فإن استمرار الاستقرار النسبي للأسعار سيظل محل شك، وعرضة للتقلبات.

بخصوص تطورات أسواق الطاقة، فقد سجلت أسواق النفط والغاز تحسناً طفيفاً خلال النصف الثاني من عام 2022، وبما انعكس على مجمل أداء العام. فمن ناحية، شهدت معدلات نمو الطلب العالمي على النفط هدوءاً نسبياً بعد الزيادات الكبيرة خلال العام السابق، حيث ارتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً خلال عام 2022. بالنسبة لعام 2023، يُتوقع أن يتراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط بشكل طفيف ليقف عند عتبة 2.3 مليون برميل يومياً، إذ يُتوقع نمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.2 مليون برميل يومياً فقط، فيما يُتوقع نمو الطلب في الدول من خارج المنظمة بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً. هذا، ويُتوقع أن يقود الطلب على وقود الطائرات، والكبروسين، والبتزين محركات نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2023⁶.

الشكل 9. التغير الفصلي في الطلب العالمي على النفط (الربع الأول 2022 - الربع الرابع 2023) الخام

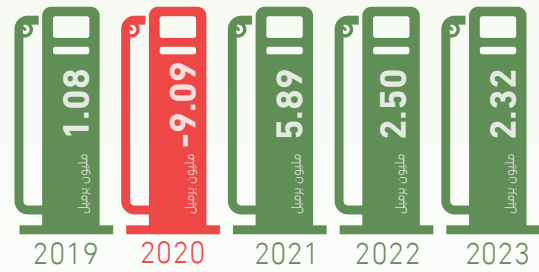


المصدر:

(World Bank: Global Economic Prospects, 2023)

بطريقة مماثلة، شهد سوق الغاز العالمي هدوءاً نسبياً خلال النصف الثاني من عام 2022، بما انعكس على مجمل أداء العام. فبعد ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في أغسطس 2022، بدأت الأسعار في التراجع منذ ذلك الحين إلى مستويات ما قبل فبراير 2022، وذلك مع قيام معظم الدول الأوروبية بإعادة تعبئة مخزوناتهما الاستراتيجية فضلاً عن اعتدال الأحوال الجوية وبما ساهم في خفض الطلب على الغاز الطبيعي للتدفئة. خلال عام 2023، يُتوقع أن تستمر أسعار الغاز الطبيعي في التراجع، وذلك بسبب انخفاض الطلب المتوقع على الغاز الطبيعي مع ترشيد قطاع الأسر والشركات الصناعية للاستهلاك، إضافة إلى تراجع الطلب على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء في ضوء النمو السريع لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. في المقابل، من المتوقع زيادة حدة المنافسة على واردات الغاز الطبيعي المسال (LNG) على المستوى العالمي، مع توقع استمرار الطلب الأوروبي على استيراد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال لتحل محل الواردات الروسية من الغاز.

الشكل 8. التغير السنوي في الطلب العالمي على النفط الخام (2019-2023)



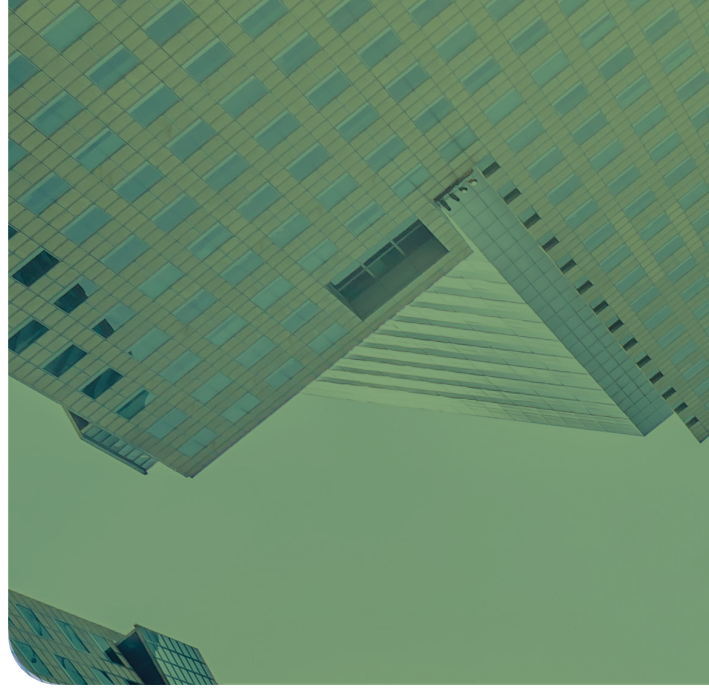
المصدر:

(World Bank: Global Economic Prospects, 2023)

من جهة أخرى، اتسمت إمدادات النفط في السوق العالمي بالاستقرار النسبي خلال عام 2022، حيث ارتفعت مستويات المعروض النفطي من خارج الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك بمقدار 1.9 مليون برميل يومياً. وقد تركزت مصادر نمو إمدادات النفط من خارج دول المنظمة في الولايات المتحدة وروسيا وكندا وغينيا والصين والبرازيل. وبالنسبة لعام 2023، يُقدر معدل نمو إنتاج النفط من خارج الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً بشكل مماثل، ارتفع الإنتاج الشهري من النفط الخام في الدول الأعضاء بمنظمة أوبك-13 إلى متوسط 28.92 مليون برميل يومياً، وفقاً للمصادر الثانوية المتاحة في شهر مارس 2023⁷.

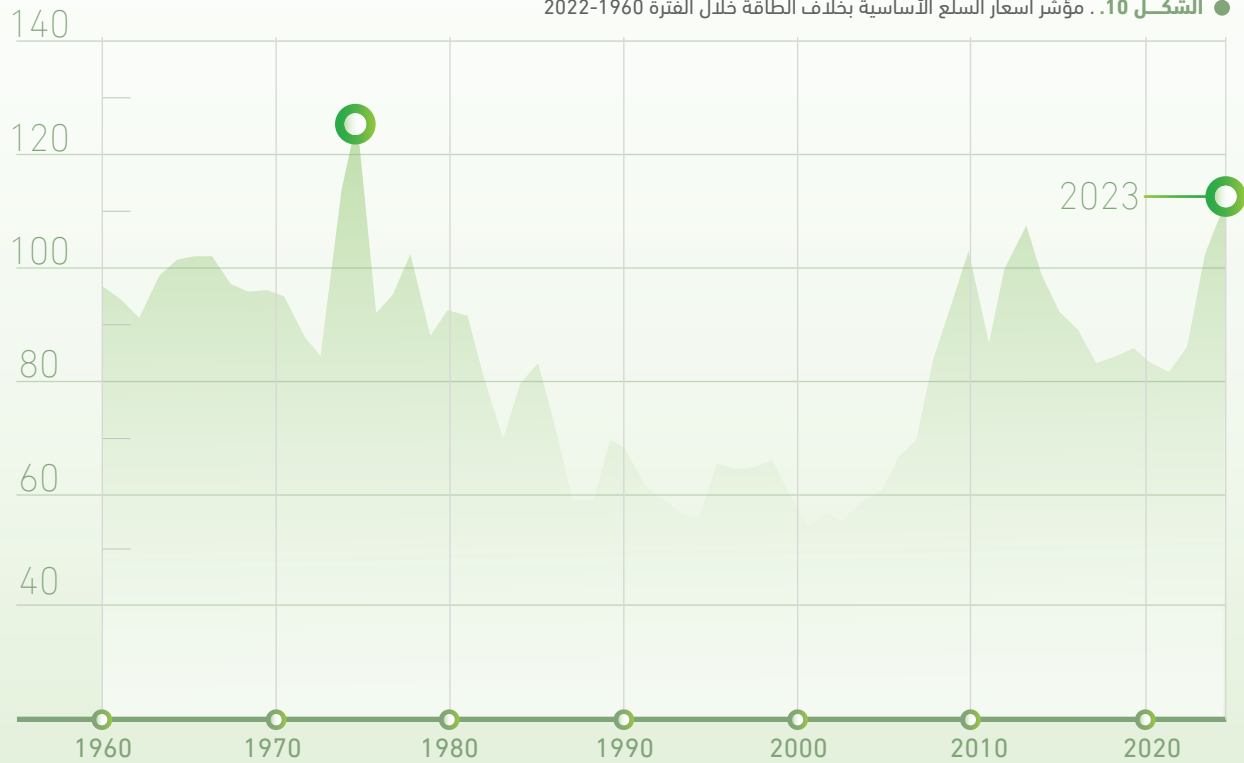
بناءً على التفاعلات السابقة بين العرض والطلب في سوق النفط، فقد هدأت حدة الزيادات في الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2022 بالمقارنة بعام 2021، حيث وصل متوسط سعر برميل النفط الخام ضمن سلة أوبك المعيارية إلى 89.5 دولاراً، وذلك مقابل 69.9 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2021، فيما يُتوقع أن تتراجع الأسعار إلى 81.8 دولاراً للبرميل خلال عام 2023، بحسب توقعات منظمة الأوبك في مارس 2023. وفي ذات السياق، استمرت الأسعار الفورية للنفط الخام في التراجع مقارنة بالأسعار في العقود المستقبلية⁸.

استجابة لهذا الطلب المتزايد، فقد ارتفع إنتاج منظمة الأوبك من الغاز الطبيعي المسال والسوائل غير التقليدية بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً في عام 2022 ليصل في المتوسط إلى 5.39 مليون برميل يومياً، فيما يُتوقع أن يرتفع إلى متوسط 5.44 مليون برميل يومياً في عام 2023⁹. كذلك، فقد سادت ظروف مماثلة في الأسواق العالمية للفحم، حيث ارتفعت أسعار الفحم إلى مستويات قياسية خلال الربع الثالث من عام 2022، قبل أن تبدأ في التراجع خلال الربع الرابع من نفس العام، فيما تشير التوقعات إلى استمرار تراجع أسعار الفحم خلال عام 2023 مع زيادة الإنتاج العالمي، وخاصة في الصين والهند¹⁰.



فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد شهدت معظم أسعار هذه السلع تراجعاً طفيفاً خلال النصف الثاني من عام 2022، بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي بعد العودة القوية في أعقاب جائحة كوفيد-19، في الوقت الذي شهدت فيه مستويات المعروض من هذه السلع انفراجاً نسبياً مع بداية عودة سلاسل الإمداد العالمية إلى العمل بشكل شبه طبيعي. بالنسبة للمنتجات الزراعية، فقد شهدت الأسعار هدوءاً نسبياً خلال نهاية عام 2022، رغم بقاء مستويات الأسعار مرتفعة بشكل عام، لا سيما بالنسبة لمحاصيل القمح والزيوت النباتية. تعود أسباب هذا الهدوء النسبي إلى زيادة غلة المحاصيل بشكل أكبر من المتوقع، واستئناف بعض الصادرات من أوكرانيا، وضعف تأثير حظر التصدير للخارج الذي فرضته العديد من الدول المنتجة للغذاء، على الأرز والقمح على سبيل المثال، ضمن قيود تجارية أخرى لضمان أمنها الغذائي. هذا، ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 5 بالمائة في عام 2023 بعد ارتفاعها بنسبة 13 بالمائة في عام 2022، مما يعكس إلى حد كبير تحسن آفاق الإنتاج العالمي وانخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج، لا سيما بالنسبة للأسمدة. ومع ذلك، من المرجح أن تظل الأسعار أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. فيما يظل ارتفاع أسعار الأسمدة استجابة لارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مع إغلاق العديد من مصانع الأسمدة في أوروبا أحد أهم المخاطر التي قد تفرض اتجاهات تصاعدياً على أسعار المواد الغذائية خلال عام 2023¹¹.

الشكل 10 . مؤشر أسعار السلع الأساسية بخلاف الطاقة خلال الفترة 1960-2022



المصدر:

قاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية (2023/03/15)

4.2.1 . محددات اتجاهات الاقتصاد العالمي

يظهر الشكل 11 أهم محددات النمو الاقتصادي على مدى سنتين إلى ثلاث سنوات قادمة:

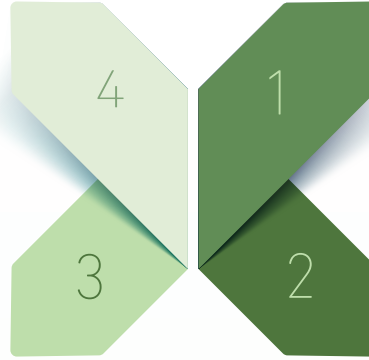
الشكل 11. أهم محددات اتجاهات الاقتصاد العالمي

التطورات في شرق أوروبا

• تشير التوقعات إلى أن التطورات في شرق أوروبا قد يستمر لسنوات، ما يضع أسواق السلع الأساسية (الطاقة وبعض المنتجات الزراعية) أمام تحديات عديدة.

العلاقات الأمريكية الصينية

• تمثل أمريكا والصين حوالي 42% من حجم الاقتصاد العالمي. ستحدد طبيعة العلاقات بين البلدين (الإختلاف أو التعاون) جزءاً مهماً من اتجاهات الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة.



التغير المناخي

• يحظى موضوع التغير المناخي باهتمام متزايد لدى صانعي السياسات، وصار له تأثيرات ممتدة يتوقع أن تحدد اتجاهات الاقتصاد العالمي لسنوات قادمة.

تصاعد الحمائية

• يتوقع أن يكون لتصاعد الحمائية آثار عميقة على طبيعة الاقتصاد العالمي، وتأثيرات على سلاسل التوريد العالمية وعلى مسار العولمة الاقتصادية.

المصدر:

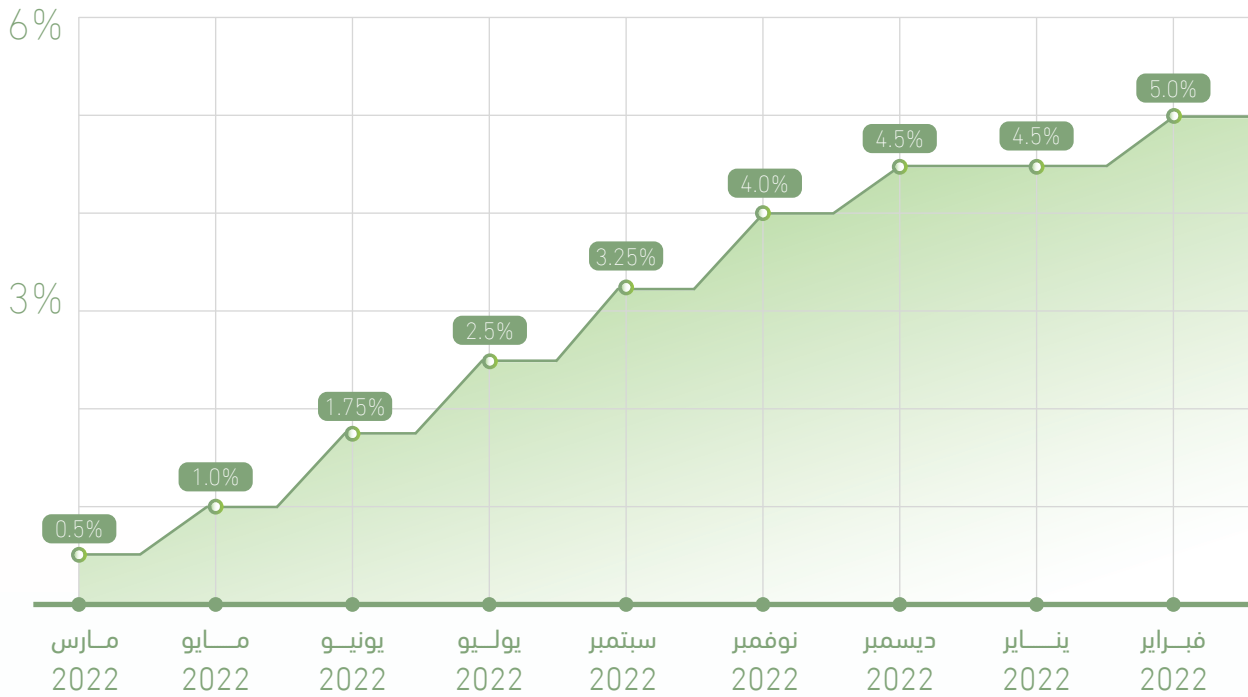
فبراير صندوق النقد العربي 2023

في عام 2018 ، بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع بسرعة أكبر، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة أربع مرات على مدار العام. عكس ذلك الثقة المتزايدة في قوة الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن المخاوف بشأن التضخم . في عام 2020 ، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على أسعار الفائدة العالمية. نفذت العديد من البنوك المركزية حول العالم إجراءات طارئة لخفض أسعار الفائدة من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي في مواجهة جائحة كورونا. في بعض الحالات، تم تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر . في عام 2021 وما بعده، أخذت أسعار الفائدة في الارتفاع مرة أخرى مع تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا. وفي العام 2022 شهدت أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً بلغ أعلى مستوى له منذ أربعين عاماً، حيث تم رفع أسعار الفائدة الأمريكية إلى ما يقارب 5% حتى نهاية فبراير 2023 م (شكل 12).

3.1 . أثر التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية:

1.3.1 . تطورات أسعار الفائدة العالمية

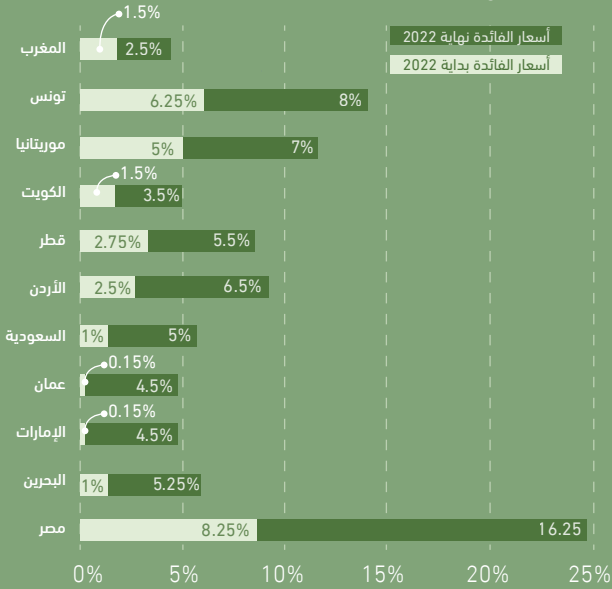
على مدى السنوات العشر الماضية، مرت أسعار الفائدة العالمية بتطورات وتغيرات مختلفة. فيما يلي نظرة عامة على بعض التطورات الرئيسية : في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ، نفذت العديد من البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم سياسات أسعار الفائدة المنخفضة في محاولة لتحفيز النمو الاقتصادي. أدى ذلك إلى فترة طويلة من أسعار الفائدة المنخفضة تاريخياً والتي استمرت لعدة سنوات. ابتداءً من عام 2015 ، كانت هناك بعض العلامات على زيادة تدريجية في أسعار الفائدة العالمية، كانت هذه العملية بطيئة وحذرة، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة نسبياً بشكل عام .



المصدر:
البنك الفدرالي الأمريكي

الشكل 12. أسعار الفائدة الأمريكية خلال الفترة
مارس 2022 إلى فبراير 2023

الشكل 13. معدلات أسعار الفائدة بالدول العربية
خلال سنة 2022



المصدر:
البنوك المركزية للدول العربية

2.3.1 . انعكاسات رفع أسعار الفائدة العالمية على الاقتصادات العربية

تعد أسعار الفائدة من المتغيرات الهامة التي تؤثر في تكلفة الاقتراض وعودات الودائع والنشاط الاستثماري والطلب في الاقتصاد بشكل عام، وهي بذلك تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم. يتسبب رفع أسعار الفائدة في بروز عدد من التحديات، حيث يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتقليل الإقراض وزيادة تكاليف الديون، وارتفاع البطالة، وتدني مستويات المعيشة. وبما أن اقتصادات الدول العربية مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد العالمي، فقد شهدت أسعار الفائدة في الدول العربية تطورات مماثلة للتطورات العالمية. الشكل 13 أذناه، يوضح استجابة بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لارتفاع أسعار الفائدة عالمياً. تختلف استجابة الدول العربية للتغيرات العالمية في أسعار الفائدة، ففي حين توائم بعض الدول أسعار الفائدة المحلية مع أسعار الفائدة العالمية، تقوم دول أخرى باستجابات مختلفة بحسب طبيعة أنظمة الصرف ومرونة النظام المالي، وهيكلة الاقتصاد.

تتباين تأثيرات رفع أسعار الفائدة على الدول العربية. بشكل عام، فإن مستوى مديونية الحكومات والقطاع الخاص والأفراد، وقوة عوامل الطلب الداخلي والخارجي تحدد الأثر النهائي لرفع أسعار الفائدة.

بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتوقف تأثير رفع أسعار الفائدة على عنصرين أساسيين هما: أسعار النفط، وقوة الطلب المحلي. عملياً، لا يزال تأثير رفع أسعار الفائدة بين دول الخليج المصدرة للنفط في عام 2022 محدوداً حتى الآن، حيث إن تأثيره على نمو القطاع غير النفطي محدود بسبب ارتفاع أسعار النفط التي تدعم السيولة وتعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين. بالنسبة للدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض، فيتوقع أن تكون هناك آثار سلبية لرفع أسعار الفائدة مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع، خاصة الدول ذات نسب المديونية العالية، فعلاوة على أثر ذلك على نشاط القطاع الخاص، تتكبد تلك الدول تكلفة أكبر من أجل خدمة الدين، كما أنها معرّضة أكثر من غيرها للحاجة إلى الاقتراض من السوق الدولي؛ وهو خيار قد يبدو غير مناسب في الظروف الحالية، خاصة أن بعضها ما تزال تعاني من التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إضافة لارتفاع تكلفة استيراد الغذاء والطاقة. وفي حين تبدو خيارات السياسة النقدية محدودة في العديد من الدول العربية في ضوء التطورات الدولية والمحلية، يمكن أن تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تقليل الأثر الانكماشى للسياسة النقدية المتشددة في الدول التي تملك حيزاً مالياً، مع مراعاة ألا تؤدي السياسة المالية لرفع معدلات الفائدة، في الدول ذات الحيز المالي المحدود، فإن تعزيز الإيرادات وتطوير إدارة الدين العام، تعتبر خطوات مهمة لخلق حيز مالي يسمح بدعم الفئات الهشة من المجتمع، والاستمرار في الإنفاق الرأسمالي وتعزيز الثقة باستدامة الدين.

4.3.1 . الظروف المالية والتطورات المتعلقة بالاستقرار المالي

لقد كان تأثير القطاع المالي العربي بالتقلبات المالية التي شهدتها بعض الدول المتقدمة وحالات افلاس واندماج البنوك فيها محدوداً. ويعود ذلك إلى الارتباطات المحدودة للقطاع المالي بالمنطقة العربية بهذه الأسواق إضافة إلى المستوى المرتفع لمؤشرات الملاءة المالية للقطاع المالي العربي التي تحققت من خلال الجهود الكبيرة المبذولة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال السنوات الماضية لتعزيز متانة القطاع المالي العربي¹³. على الرغم من ذلك فإنه من المهم الانتباه للآثار غير المباشرة لتراجع معدلات النمو العالمية والتشدد في شروط التمويل الدولية المصاحبة لهذه التطورات حيث إنها قد تؤثر سلباً على نوعية موجودات البنوك العربية نتيجة لارتفاع معدلات التعثر مع تراجع النمو الاقتصادي خاصة في ظل مستويات الفائدة المرتفعة. كما أنه من المهم الاهتمام بمستوى تركيز الائتمان في القطاع المصرفي والذي كان أحد الأسباب التي أدت لتعثر بعض البنوك. ولعل هذه التطورات تؤكد مرة أخرى على أهمية التأكد من أن الأطر القانونية الحالية ملائمة للتعامل مع الأزمات المصرفية من خلال إعطاء البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية القدرة على إعادة هيكلة البنوك المتعثرة، وكذلك قدرتها على إنشاء بنوك تجسيرية تعطي السلطات الوقت الكافي لإيجاد حل ملائم ذو أثر منخفض على القطاع المالي والنمو الاقتصادي وأموال مؤسسات ضمان الودائع.

3.3.1 . تأثيرات تباطؤ معدلات النمو العالمية على الاقتصادات العربية

إن التراجع في النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام 2023 سيؤثر على حجم الطلب الخارجي في العديد من الدول العربية وهو ما سيساهم في تراجع النمو في الدول العربية وتراجع صادراتها بشكل عام بما في ذلك الصادرات الخدمية مثل السياحة. من المرجح أيضاً أن أسعار بعض السلع الأولية التي تصدرها الدول العربية قد تتأثر وبالتالي تأثر العائد على صادرات هذه الدول. في هذا الإطار يمكن فهم قرارات مجموعة أوبك+ بالتخفيض الطوعي لإنتاجها من النفط وذلك لتفادي التقلبات في السوق النفطية و تحقيق عائد معقول على صادرات دولها وتحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي. إن حجم تأثير الصادرات والنمو يرتبط بهيكلية اقتصاديات الدول العربية المختلفة وتأثر شركائها التجاريين بالتطورات الاقتصادية العالمية. إن ما سبق يجعل من المهم استمرار الدول العربية في تبني الإصلاحات التي من شأنها تعزيز تنوع ومرونة هيكل اقتصاداتها وكذلك معالجة التحديات الهيكلية التي تحول دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة مستدامة.



5.3.1 . تأثير أسعار السلع الأساسية على اقتصادات الدول العربية

إن التراجع الذي شهدته أسعار السلع الأساسية خلال الأشهر الماضية يمثل تطوراً إيجابياً لعدد من الدول العربية التي تأثرت كثيراً من ارتفاعها خلال الفترة الماضية، حيث أدى الارتفاع إلى زيادة فاتورة الاستيراد لهذه الدول مما أثر على ميزان المدفوعات بصورة سلبية وساهم ذلك في الضغط على احتياطات هذه الدول من العملة الأجنبية، وفي بعض الأحيان ساهم ذلك في الانخفاض في سعر الصرف. كما أن بعض الدول لم يكن بإمكانها عكس كامل الارتفاع في أسعار السلع الأساسية (بالأخص الطاقة والغذاء) على المواطنين لحماية الفئات الهشة وكبح حزام التضخم إلا أن ذلك أدى إلى تحمل الموازنة العامة كلف دعم كبيرة أثرت على حجم العجز المالي ومستوى المديونية وكلفة الاقتراض وخدمة الدين. من المهم هنا أن تقوم الدول العربية بمراجعة و تطوير سياساتها المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة لتقليل أثر أي صدمات مستقبلية كما أن من المهم أيضاً الاستمرار في تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء وتسهيل الانتقال لنظام دعم يستهدف الفئات المستحقة للدعم ويتجنب الدعم المكلف للسلع. بالنسبة للدول المصدرة للسلع الرئيسية، فمن المهم ألا يؤدي الارتفاع في إيرادات تصدير هذه السلع إلى تثبيط جهود تنويع الاقتصاد في هذه الدول.



هوامش الفصل

1 IMF, World Economic Outlook, April 2023.

2 World Bank, Global Economic Prospects, January 2023.

3 United Nations, World Economic Situation and Prospects 2023.

4 مؤشر الظروف المالية (FCI) هو مؤشر مركب يهدف إلى قياس الصحة العامة للأسواق المالية وسهولة توافر الائتمان في الاقتصاد. يتتبع المتغيرات المالية المختلفة، مثل أسعار الفائدة وفروق الائتمان وأداء سوق الأوراق المالية وأسعار صرف العملات وغيرها من التدابير المستندة إلى السوق، لتوفير رؤية شاملة للبيئة المالية. من خلال الجمع بين هذه المتغيرات في مؤشر واحد، يوفر الظروف المالية أداة مفيدة لوضع السياسات والاقتصاديين والمستثمرين لمراقبة حالة الأسواق المالية وتقييم تأثير السياسات النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي. يشير الارتفاع في المؤشر عادة إلى تسهيل الأوضاع المالية، مما قد يدعم النمو الاقتصادي. قد يحدث هذا عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، والائتمان متاح بسهولة، والأسواق المالية تعمل بشكل جيد. وعلى العكس من ذلك، يشير الانخفاض في المؤشر إلى تشديد الظروف المالية، والتي يمكن أن تتوافق مع انخفاض الوصول إلى الائتمان، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وضعف أداء السوق المالية. يمكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية إلى إبطاء النمو الاقتصادي. تصدر المؤشرات الخاصة بالظروف المالية عادة من البنوك المركزية الكبرى وبعض المؤسسات مثل (Bloomberg) و(Goldman Sachs).

5 يوفر مؤشر الظروف المالية الوطنية (NFCI) الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو تحديثًا أسبوعيًا شاملًا للأوضاع المالية للولايات المتحدة في أسواق المال، وأسواق الديون والأسهم، والأنظمة المصرفية التقليدية وأنظمة الظل (Shadow Banking). نظرًا لأن الظروف الاقتصادية والمالية الأمريكية تميل إلى الترابط الشديد، تم تطوير مؤشر بديل هو مؤشر الظروف المالية الوطنية المعدل (ANFCI) والذي يعزل مكونات الظروف المالية غير المرتبطة بالظروف الاقتصادية لتوفير تحديث للأوضاع المالية المتعلقة بالظروف الاقتصادية الحالية.

6 OPEC (2023), "Monthly Oil Market Report", March.

7 نفس المرجع السابق

8 OPEC (2023), "Monthly Oil Market Report", March.

9 نفس المرجع السابق

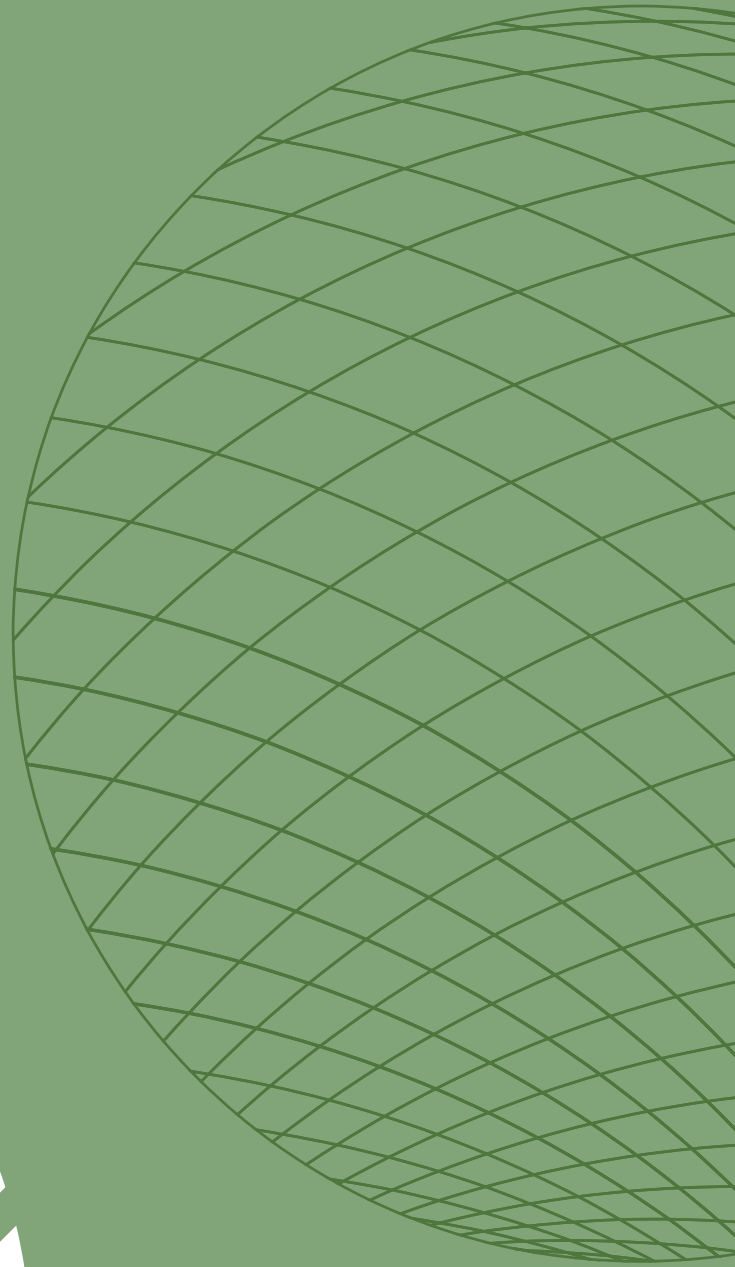
10 World Bank (2023), "Global Economic Prospects", January.

11 World Bank (2023), "Global Economic Prospects", January.

12 World Bank (2023), "Commodity Price Dataset (The Pink Sheet)", March.

13 تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2022). صندوق النقد العربي.

الفصل الثاني: تحليل آفاق النمو الاقتصادي بالدول العربية



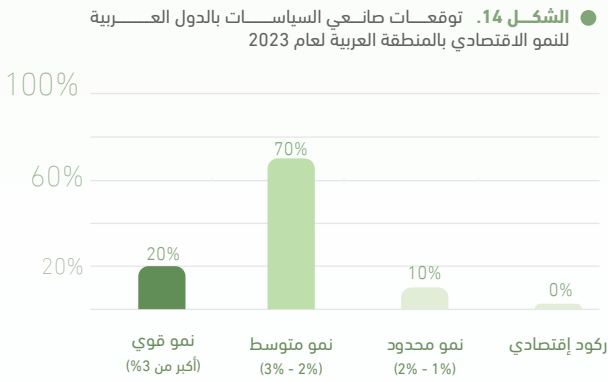
2. تحليل آفاق النمو الاقتصادي بالدول العربية



يتناول هذا الفصل تحليلاً معمقاً للأوضاع الاقتصادية الحالية والآفاق المستقبلية لكل دولة عربية وللدول العربية مجتمعة، ولمجموعات الدول، بما في ذلك مناقشة التحديات والفرص التي تواجه كل الدول العربية والتدابير التي تتخذها الحكومات لدعم النمو الاقتصادي والتنمية.

1.2. توقعات ودوافع النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية

1.1.2. توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للنمو الاقتصادي بالمنطقة العربية



المصدر:

نتائج استبانة آفاق الاقتصاد العربي 2023 (صندوق النقد العربي)

تظهر نتائج استطلاع رأي خبراء وصانعي السياسات بالدول العربية (شكل 14) أن حوالي 70 بالمائة منهم يرون أن سنة 2023 ستعرف نمواً متوسطاً يتراوح بين 2 و 3 بالمائة بالمنطقة العربية ككل، بينما يعتقد 20 من المئة من المستجيبين أن المنطقة العربية ستعرف نمواً قوياً يتجاوز نسبة 3 بالمائة، ويرى ما نسبتهم 10 بالمائة أن النمو بالمنطقة العربية سيكون محدوداً بين 1 و 2 بالمائة، ويستبعد الخبراء إمكانية حدوث حالة الركود.

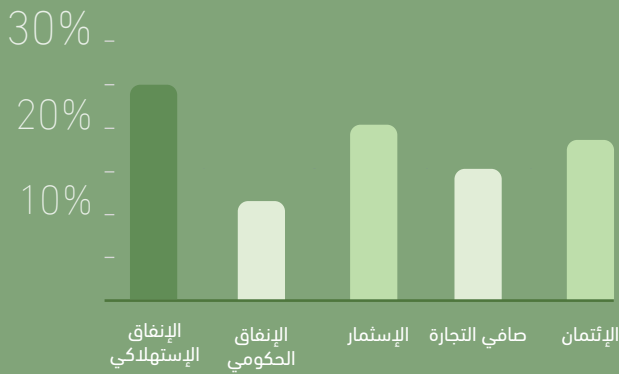
بشكل عام، تتوافق نتائج توقعات الخبراء بالدول العربية مع توقعات المنظمات الدولية. وكما اتضح لنا من استعراض تقديرات المنظمات الدولية، تتطافر عدد من العوامل لتجعل احتمالية حدوث نمو معتدل في الاقتصاد العالمي واقتصادات المجموعة الدولية (الاقتصادات المتقدمة، الأسواق الناشئة). بالنسبة للدول العربية، من المتوقع أن تتأثر مسارات النمو خلال عامي 2023 و2024 بمجموعة من العوامل، منها ما يتعلق بالظروف العالمية التي تنطوي على حالة عدم يقين متزايدة، إضافة إلى نتائج إجراءات تشديد السياسة النقدية التي استمرت تقريباً طيلة سنة 2022، وما إذا كان ذلك سيؤدي إلى السيطرة على التضخم، وإلى مدى تأثير تلك السياسة على النشاط الاقتصادي، علماً أن آثار تلك السياسة تبدو متباينة نسبياً، ففي الوقت الذي تمكنت بعض الدول العربية من إحكام سيطرتها على معدلات التضخم (مثل حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، لا تزال دول أخرى تكافح لتحقيق ذات الهدف.

تتباين آفاق النمو الاقتصادي خلال العامين المقبلين ما بين الاقتصادات العربية وفق عدد من العوامل. في الدول العربية المُصدرة للنفط (التي تسهم بنحو 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة)، تلعب أسعار النفط وكميات الإنتاج دوراً هاماً، حيث تعتبر بشكل عام مستفيدة من الأسعار المعتدلة للنفط، في حين يواجه عدد من الدول العربية (بشكل خاص الدول المستوردة للنفط) تحديات تتعلق بارتفاع مستويات العجزات الداخلية والخارجية ومحدودية مستويات قدرتها على تعزيز الإنفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط في ظل إرتفاع مستويات المديونية. من جهة أخرى سينعكس موقف كل من السياستين المالية والنقدية على آفاق النمو المتوقعة خلال عامي 2023 و2024 من حيث مدى استمرار قدرة هاتين السياستين على دعم النمو الاقتصادي في ظل تفاوت الحيز المالي المتاح ما بين دولة عربية وأخرى، لاسيما تباينه ما بين الدول العربية المُصدرة للنفط التي تعزز لديها مؤخراً الحيز المالي نتيجة التطورات الداعمة لموقف توازنها الداخلية والخارجية بفعل الارتفاع في كميات إنتاج النفط والغاز وارتفاع أسعارهما في الأسواق الدولية، والدول العربية المستوردة للنفط التي شهد الحيز المالي لديها مؤخراً ضعفاً نتيجة التطورات غير المواتية التي شهدتها خلال العامين الماضيين، واضطرتها إلى زيادة مستويات الإنفاق والاقتراض، تلك التطورات التي زاد من حدتها الانعكاسات الأخيرة للتطورات العالمية الراهنة.

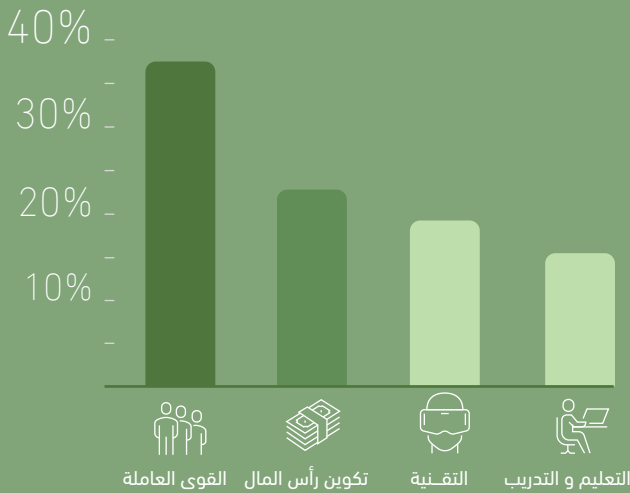
2.1.2. عوامل النمو من وجهة نظر صانعي السياسات بالدول العربية

تشير عوامل جانب الطلب للنمو الاقتصادي إلى العوامل التي تدفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات. تشمل أهم تلك العوامل: الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات. يظهر تحليل آراء صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية (بنوك مركزية ووزارات مالية) أن الإنفاق الاستهلاكي سيكون أحد أهم مصادر النمو الاقتصادي لعام 2023 (شكل 15). كذلك يأتي ضمن العوامل الأكثر أهمية ضمن مصادر النمو في أفق التوقع الاستثمار والائتمان. يمكن أن يؤدي الاستثمار من قبل الشركات والأسر في السلع الرأسمالية، إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. بالنسبة للائتمان، فهو من العوامل الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يتيح الوصول إلى الائتمان للمستهلكين شراء السلع والخدمات التي ربما لم يكونوا قادرين على تحملها بطريقة أخرى. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، مما قد يدفع النمو الاقتصادي. وبالمثل، قد تحتاج الشركات إلى الحصول على الائتمان للاستثمار في معدات جديدة أو توسيع عملياتها، مما قد يساهم أيضاً في النمو الاقتصادي. تركز العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة على إصلاحات القطاع المالي لجعله محفزاً للنشاط الاقتصادي. بالنسبة لمصادر النمو الاقتصادي من جانب العرض، فيظهر تحليل آراء صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية أنه سيكون للقوى العاملة وتكوين رأس المال الدفع الأكبر للنمو خلال السنتين القادمتين (شكل 16).

الشكل 15. مصادر النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب الطلب



الشكل 16. النمو الاقتصادي بالدول العربية من جانب العرض



المصدر:

استناداً إلى نتائج استبانة آفاق الاقتصاد العربي 2023 (صندوق النقد العربي)

2.2 توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية

يتم تقدير النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة أو لمجموعات الدول لسنتي 2023 و2024 استناداً إلى المنهجية التالية:

بالنسبة لتوقعات النمو لكل دولة عربية، يتم الأخذ بالاعتبار ردود الدول العربية على استبانة آفاق الاقتصاد العربي الذي يرسله صندوق النقد العربي إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية العربية. في حال لم تتوفر إجابة، يتم احتساب متوسط توقعات النمو للمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة).

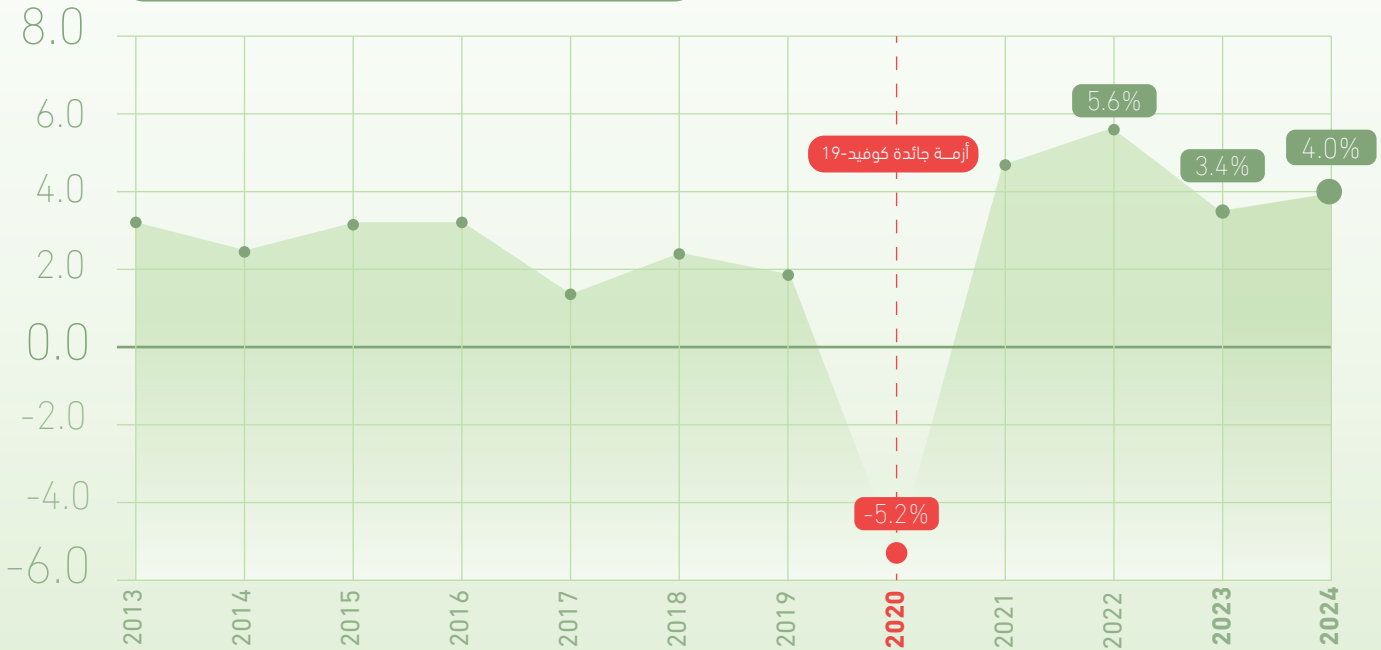
يتم إعطاء أوزان للدول العربية بحسب حجم اقتصاداتها (الناتج المحلي الإجمالي) نسبة لحجم اقتصاد الدول العربية مجتمعة، ويكون معدل النمو هو مجموع توقعات النمو مرجحة بحجم اقتصاد كل دولة.

استناداً إلى الآلية المذكورة، فإنه وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي، من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الاقتصادات العربية في عام 2023 ليسجل نحو 3.4 في المئة، مقابل 5.6 في المئة عام 2022، نتيجة عدد من العوامل المعارضة، فمن جهة تشهد أسعار النفط والغاز استقراراً عند مستويات معتدلة، وتعرف أسعار السلع الأساسية بما فيها المنتجات الزراعية تراجعاً، ويقابل ذلك تشديد السياسات النقدية، وما يستتبع ذلك من ضغط على النشاطات الاقتصادية. وتبدو الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي ورؤى واستراتيجيات لتنويع اقتصاداتها وزيادة مئانها النسبية، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، تبدو أقدر على مواجهة التحديات.

يتوقع أن تستمر وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية عام 2024 لتسجل نحو 4.0 في المئة، وهو تحسن يمكن إرجاع أسبابه لتوقعات استقرار أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية، وإحكام السيطرة على التضخم. يوضح الشكل (17) آفاق النمو الاقتصادي للدول العربية:

الشكل 17. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية إلى أفق 2024

المصدر: استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي



فيما يلي تحليل لآفاق النمو الاقتصادي لسنتي 2023-2024 حسب مجموعات الدول:

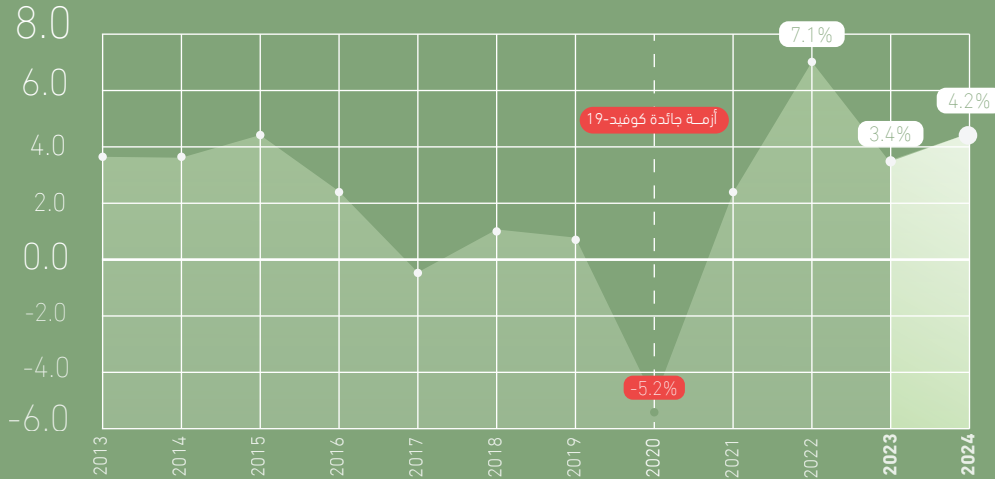
1.2.2 الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط

تستفيد الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط والتي تشمل كلاً من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز). يتوقع أن يكون لذلك تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي لهذه الدول سنتي 2023 و2024. يتوقع أن تشهد مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط معدل نمو يبلغ 3.4 في المئة عام 2023، وأن يتحسن معدل النمو الاقتصادي للمجموعة سنة 2024 ليصل إلى نسبة 4.2 بالمئة. وبذلك يبلغ متوسط النمو الاقتصادي لهذه المجموعة للفترة 2022-2024 ما نسبته 4.9 في المئة (شكل 18). وستدعم ديناميكية ارتفاع أسعار النفط للاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية واسعة النطاق وزيادة الصادرات غير المرتبطة بالطاقة وزيادة معدلات نمو الصادرات.



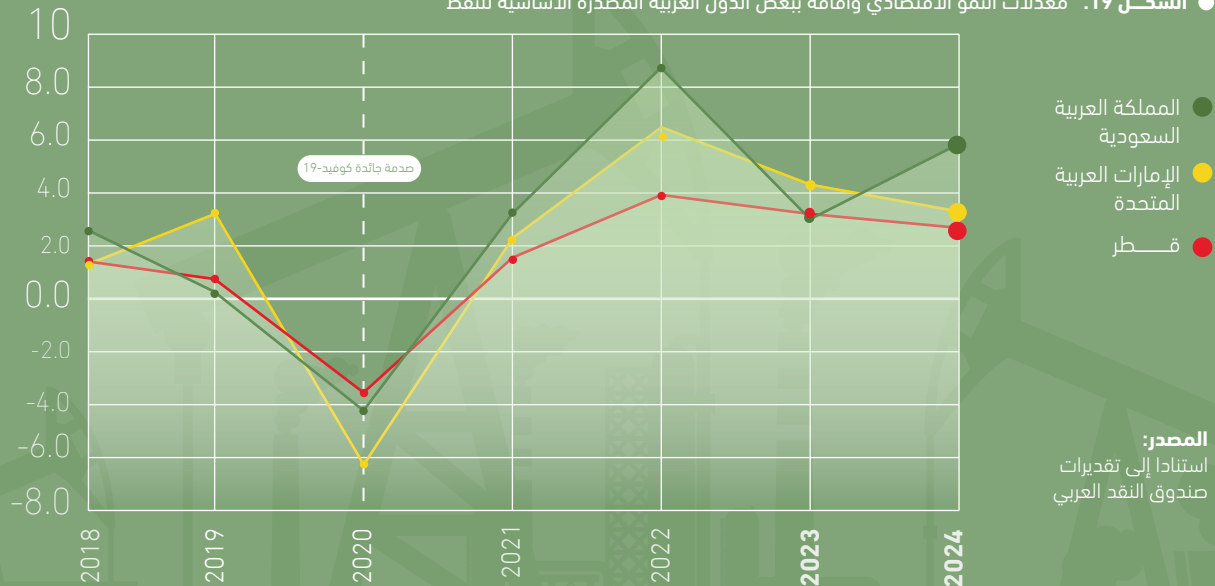
يوضح الشكل (19) توقعات النمو الاقتصادي لمجموعة الدول لأكثر ثلاث اقتصادات ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط بناء على نتائج استبانة آفاق الاقتصاد العربي (2023):

الشكل 18. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط: أفق 2024



المصدر:
استناداً إلى تقديرات
صندوق النقد العربي

الشكل 19. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط



المصدر:
استناداً إلى تقديرات
صندوق النقد العربي

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المملكة العربية السعودية	-0.7	2.5	0.3	-4.1	3.9	8.7	3.1	5.7
الإمارات العربية المتحدة	2.4	1.2	3.1	-6.1	2.3	6.2	4.2	3.3
قطر	-1.5	1.2	0.8	-3.6	1.5	4.0	3.2	2.7
الكويت	-4.7	2.4	-0.6	-8.9	1.3	8.4	2.5	2.5
عمان	0.3	1.3	-1.1	-3.2	3.0	4.5	3.6	2.2
البحرين	4.3	2.1	2.2	-4.6	2.7	4.9	2.9	3.1

المصدر:

قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022، واستبانة آفاق الاقتصاد العربي 2023

حققت الإمارات العربية المتحدة متوسط نمو عالٍ للفترة 2022-2024 بنسبة 4.6 في المئة، ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار النفط وارتفاع الثقة في الأعمال. حقق الاقتصاد الإماراتي معدل نمو قدره 6.2 بالمئة عام 2022، ويتوقع أن يستمر زخم النمو سنتي 2023 و 2024 ليحقق معدلات نمو بحوالي 4.2 و 3.3 بالمئة على الترتيب. وفي قطر، عزز الإنفاق الكبير لتحسين البنية التحتية خلال السنوات الماضية، وتوسيع حقل غاز الشمال، فضلاً عن مبادرات تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز، مكانة الدولة كوجهة استثمارية مميزة. مع ذلك، ما يزال قطاع النفط والغاز من أهم روافد الاقتصاد، ويسهم في تحسن الاقتصاد وزيادة الاحتياطيات المالية، وتحقيق فوائض في أرصدة الحساب المالي والحساب الجاري. في ظل ذلك، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري في عام 2023 بحوالي 3.2 بالمئة، ثم بحوالي 2.7 بالمئة في عام 2024. بالنسبة للكويت، من المتوقع أن تسهم السياسات الاقتصادية الحكومية خلال الفترة القادمة في تحسين وتيرة التعافي الاقتصادي، ومن ذلك الإصلاحات الاقتصادية وفق برنامج عمل الحكومة التي تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي، والعمل على تنويع مصادر الدخل لضبط أوضاع المالية العامة واستدامتها، وتحسين بيئة الأعمال، والإسراع في إنجاز مشاريع التنمية وفق رؤية دولة الكويت 2035. في عمان، يتوقع أن ينمو الاقتصاد بحوالي 3.6 بالمئة سنة 2023، ثم بحوالي 2.2 بالمئة سنة 2024. سيكون النمو مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، وضبط أوضاع المالية العامة في إطار خطة الحكومة المالية متوسطة الأجل، كما سيكون الإنفاق الاستثماري أحد محركات النمو.

حققت المملكة العربية السعودية معدل نمو قوي سنة 2022 بلغ نسبة 8.7 بالمئة، وتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي قيمة 1 تريليون دولار أمريكي لأول مرة في تاريخ المملكة. يرجع جزء معتبر من هذا النمو إلى الإصلاحات الكبرى التي تبنتها المملكة وتحقيقها لتحسينات هيكلية ساهمت بدعم تنوع الاقتصاد، والتنمية المستدامة للقطاع غير النفطي، فضلاً عن الحفاظ على مستوى متوازن للدين العام، وتعزيز دور القطاع المالي وقطاع السياحة، في إطار الرؤية الاستراتيجية 2030. كذلك من المتوقع أن يتواصل زخم النمو الاقتصادي للمملكة خلال سنتي 2023 و 2024 ليحقق مستويات 3.1 ثم 5.7 بالمئة على التوالي. من المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي في المملكة معدلات نمو قوية، واستمرار تحقيق فائض مالي خلال سنتي أمق التقدير. يتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي بالمملكة من استمرار زخم الإصلاحات. ومع أن المملكة تستهدف التقليل من اعتمادها على الطاقة لتنمية الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن إغفال دورها الريادي في أسواق النفط العالمية، مع استمرار إجراءات دفع النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، بدعم من الاستثمارات غير النفطية التي يقودها بشكل أساسي صندوق الإستثمارات العامة، وتوسيع القاعدة الضريبية غير النفطية، فضلاً عن التطور الاجتماعي الكبير، الذي من شأنه أن يعزز الطلب الاستهلاكي. وللمحد من آثار رفع سعر الفائدة ولتعويض آثار السياسة النقدية المتشددة، تسعى المملكة للاعتماد على سياسة مالية توسعية متوازنة، حتى في حالات عدم اليقين من تقلبات أسواق النفط.

وفي **البحرين**، يشكل نمو القطاع غير النفطي (بشكل خاص قطاعا التصنيع والتجارة) المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. يأتي ذلك ضمن السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط، ومع أن قطاع النفط قد تقلص قليلاً سنة 2022، إلا أن أسعار النفط المعتدلة ساهمت إضافة للنمو في القطاع غير النفطي في تحسن النمو الاقتصادي، فضلاً عن استفادة المملكة من تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية. في ظل هذه المعطيات، يتوقع أن يحقق الاقتصاد البحريني معدل نمو بحوالي 2.9 بالمئة خلال سنة 2023 ثم معدل نمو قدره 3.1 بالمئة عام 2024.

مسارات النمو المستقبلية لدول المجموعة

قد تتأثر مسارات النمو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات القليلة القادمة، باصتمال تباطؤ النمو مع دخول العديد من اقتصادات العالم في حالة ركود، مع ذلك ما تزال التوقعات لدول الخليج في عام 2023 أكثر تفاؤلاً، إذ من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4 بالمئة خلال عام 2023، لا سيما في ظل توجه الاقتصادات الخليجية للمزيد من التنويع، كما ستأثر باستمرار رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث يتوقع أن يكون له بعض التأثيرات على كلفة التمويل والاستثمار. وبالنظر إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً، فإن ذلك سيترجم في زيادة عائدات النفط، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية، وتراكم احتياطات النقد الأجنبي، ووضع مالي عام أقوى، بالنظر إلى مستويات ديونها المنخفضة. إحدى المسارات الأخرى المحددة لآفاق النمو هو تركيز دول المجموعة على توطین القوى العاملة في القطاع الخاص، و رفع نسبة مشاركة المواطنين كجزء من القوى العاملة (بشكل خاص في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، البحرين).

“

2.2.2. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

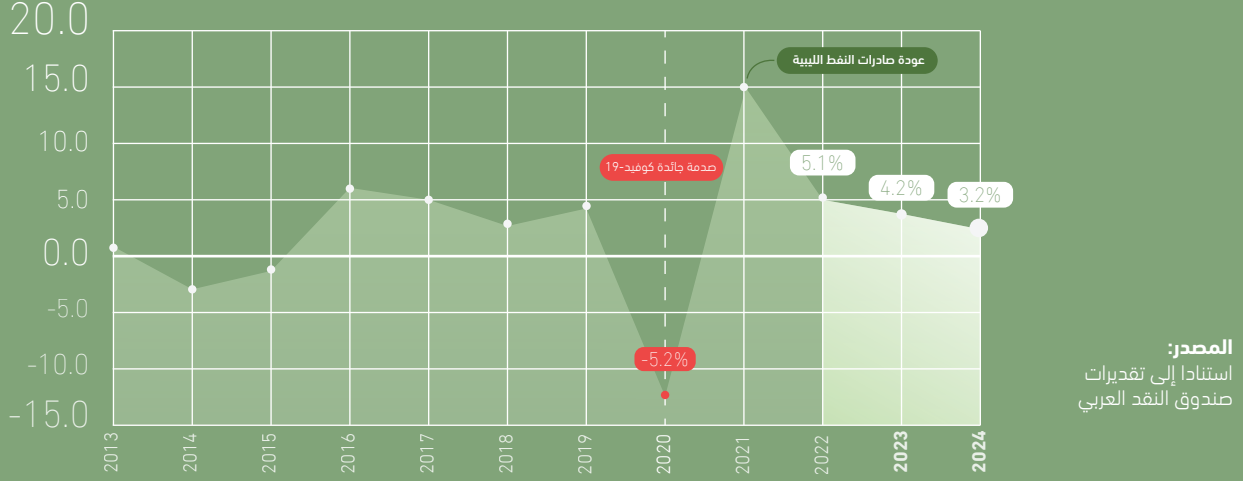
تشمل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كلاً من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن. وعلى غرار مجموعة الدول المصدرة الأساسية للنفط، تستفيد دول هذه المجموعة من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز)، مع بواذر تحسن الأوضاع الداخلية بكل من اليمن وليبيا. تستفيد دول المجموعة، من الأداء القوي في قطاعات الطاقة والخدمات.

من المحتمل أن تكون هذه التحسينات مدفوعة بتحسّن الميزان التجاري وتحويل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاعات الأخرى غير النفطية. ومع ذلك، فإن التضخم المرتفع نسبياً، وتقلب أسعار الغذاء ستؤثر على انتعاش دول المجموعة. يعتبر العمل على تحقيق الأمن الغذائي تحدياً لبعض هذه الدول، وعلى الرغم مما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية، ما تزال أسواقها تعتمد على الخارج لتأمين الحصول على الإمدادات الغذائية (خاصة القمح).

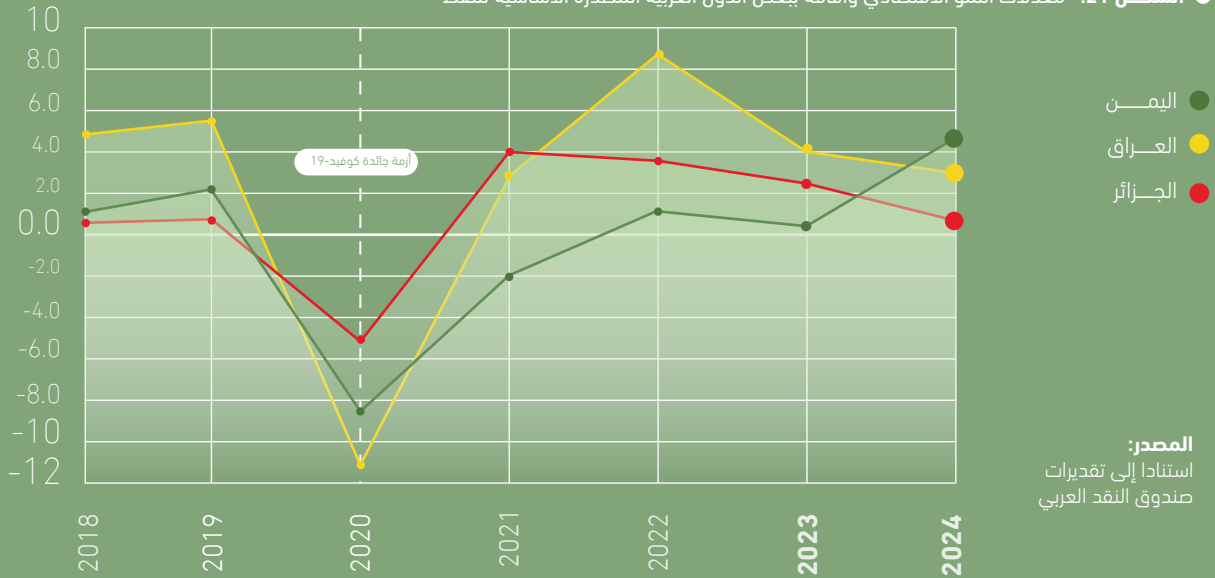
استناداً إلى ذلك، يتوقع أن تحقق دول هذه المجموعة معدلات نمو معتدلة نسبياً، حيث من المتوقع تحقيق معدل نمو قدره 4.2 في المئة عام 2023، ثم معدل نمو قدره 3.2 بالمئة عام 2024. يوضح الشكلان (20) و(21) تطور معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط وتوقعات النمو لسنتي 2023 و2024، وتطور تلك المعدلات بما في ذلك آفاق النمو لدول المجموعة مفردة، على الترتيب:



الشكل 20. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط: أفق 2024



الشكل 21. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط



الجدول 3. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)

الدولة	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017
الجزائر	1.8	2.6	3.9	4.0	-4.9	0.8	1.4	1.3
العراق	2.7	4.0	8.7	2.8	-11.3	5.8	4.7	-3.4
اليمن	5.1	0.3	1.1	-2.0	-8.5	2.1	0.8	-10.0
ليبيا	12.2	16.7	-7.6	177.3	-59.7	13.2	17.9	64.0

المصدر:

قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022، واستبانة آفاق الاقتصاد العربي 2023

يتوقع أن يحقق الاقتصاد **الجزائري** معدل نمو في عام 2023 قدره 2.6 بالمئة، مستفيداً من انتعاشه خلال عام 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، وبدعم من النمو في القطاع غير النفطي، بشكل خاص قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة الذي استعاد نشاطه بقوة. وتوسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تنويع الاقتصاد من خلال ترقية الإنتاج الوطني خارج المحروقات، وبأشرت بهذا الخصوص عملية إصلاحات هيكلية مهمة يتوقع أن يكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد، على غرار قانون الاستثمار ودخول القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية حيز التنفيذ، وانتظار المصادقة على عدد من النصوص التشريعية المسيرة للنشاط الاقتصادي مثل قانون النقد والقرض، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون الصفقات العمومية والعقار الصناعي. في **العراق**، يتوقع أن يستمر زخم النمو المحقق سنتي 2021 و2022، ليحقق معدل نمو بحوالي 4.0 بالمئة في عام 2023، ذلك رغم التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي بسبب ظروف التغير المناخي، كما تبقى هذه التوقعات يكتنفها الكثير من عدم اليقين بسبب الاعتماد على النفط، وهو ما يعني الحاجة إلى تنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمالية الكلية لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية، وتعزيز القطاعات غير النفطية. وفي **ليبيا**، من المتوقع أن تحقق معدل نمو بحوالي 16.7 بالمئة في سنة 2023، مدفوعاً باستمرار تحسن الأوضاع الداخلية وارتفاع صادرات النفط. يعرف **اليمن** ظروفاً داخلية غير مواتية، أدت إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة، كما أسهمت الظروف الاقتصادية العالمية في ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية، فضلاً عن الموجة التضخمية العالمية التي أثرت على مستوى معيشة الأفراد، ما جعل البلاد بحاجة إلى مساعدات إنمائية كبيرة. ومع توقع العودة التدريجية لتصدير النفط بفضل التحسن النسبي للأوضاع الداخلية، من المتوقع أن يحقق اليمن نسبة نمو بحوالي 0.3 بالمئة في عام 2023. تشمل أولويات الإصلاح خلال السنتين القادمتين تعزيز دور البنك المركزي بما يمكنه من وضع سياسة نقدية مستقرة ونظام إدارة سعر الصرف لإبقاء التضخم تحت السيطرة والعمل على ضمان تداول الأموال لتحفيز نمو الأعمال والوظائف، وفي مجال المالية العامة، يتم العمل على وضع أسس متينة لسياسة إيرادات وإطار إداري أكثر قوة وشفافية، فضلاً عن تسهيل تدفق السلع والخدمات التجارية والإنسانية عبر الحدود والموانئ اليمنية، والعمل على تعزيز تنافسية ومشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو ما سيسهم في زيادة فرص العمل والدخل وسبل عيش الأسر اليمنية. يتوقع أن يكون لهذه الإجراءات في حال تنفيذها أثر ملموس على نمو الاقتصاد، حيث يتوقع أن يحقق معدل نمو قدره 5.1 بالمئة في عام 2024.

3.2.2. الدول العربية المستوردة للنفط

تشمل مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط كلاً من مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، ولبنان، والأردن، وسورية، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، والقطر. وفق حسابات صندوق النقد العربي، يتوقع أن تحقق دول هذه المجموعة معدل نمو قدره 3.1 بالمئة سنة 2023، نتيجة تظافر عدد من العوامل التي قد تبطئ من النمو الاقتصادي. تشمل تلك العوامل على وجه الخصوص الموجة التضخمية العالمية، وتشديد السياسات النقدية على المستوى العالمي وعلى مستوى دول هذه المجموعة، وارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع مديونية بعض دول هذه المجموعة.

ويوضح الجدول (4) أن معدلات النمو تتباين بشكل ملحوظ بين دول المجموعة، ففي حين تحقق دولٌ معدلات نمو جيدة ومطرده كما هو الحال مع مصر، تحقق دول أخرى معدلات نمو معتدلة مثل المغرب وتونس والأردن وفلسطين، وتواجه أخرى بعض الظروف التي تبدو غير المواتية ما يؤدي إلى تذبذب واضح في معدلات النمو كما هو الحال في السودان ولبنان:

● الجدول 4. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المستوردة للنفط (%)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مصر	2.7	5.3	5.6	3.6	3.3	6.6	3.7	4.7
المغرب	6.1	3.1	2.9	-7.2	7.9	1.2	3.0	3.2
السودان	4.3	-2.3	-2.5	-3.6	0.5	-0.5	1.7	4.0
تونس	2.2	2.6	1.3	-8.7	3.3	2.4	2.2	2.8
لبنان	1.1	-1.9	-7.3	-27.7	-15.2	-6.1	2.1	3.3
فلسطين	1.4	1.2	1.4	-11.3	7.0	3.5	2.5	2.0
الأردن	2.1	1.9	2.0	-1.6	2.2	2.7	2.7	2.7
موريتانيا	3.5	2.1	5.6	-1.8	3.0	4.4	4.8	8.1
جيبوتي	5.1	8.5	6.5	1.0	4.0	3.6	5.0	5.9
القمر	3.8	3.4	2.0	0.2	2.4	2.4	2.8	3.4

المصدر:

قاعدة بيانات صندوق النقد العربي 2022، واستبيان آفاق الاقتصاد العربي 2023

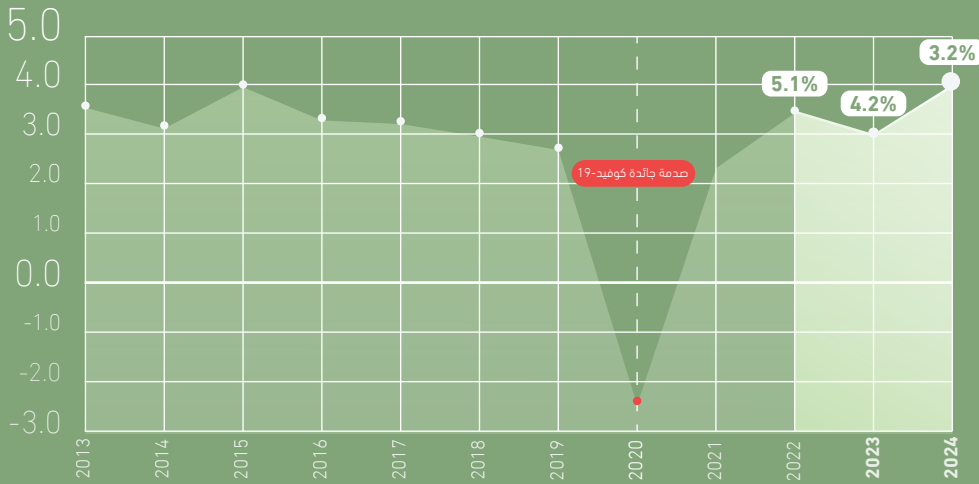
الميزانية المخصصة للاستثمار العمومي (متوقع أن تصل نحو 30 مليار دولار أمريكي عام 2023)، ومع ذلك يتوقع أن يتأثر القطاع الصناعي سلباً متأثراً بتراجع الطلب الخارجي والارتفاع النسبي لأسعار المواد الأولية. في **تونس** يتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 نحو 2.2 بالمائة، وبظل هذا المعدل معتمداً على التقدم المحرز في أوضاع التمويل والإصلاحات الهيكلية، خاصة ما تعلق منها بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز كفاءة أنظمة الدعم الاجتماعي، كما يبقى مرهوناً بالتطورات الاقتصادية العالمية، بشكل خاص تقلبات أسعار المنتجات الزراعية وأسعار الطاقة، ففي سنة 2022 -على سبيل المثال- شكلت الطاقة والغذاء ما نسبته 51 بالمائة من عجز الميزان التجاري.

في **مصر**، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري في عام 2023 معدل نمو قدره 3.7 بالمائة، منخفضاً عن نسبة 6.6 بالمائة في سنة 2022. يعزى هذا الانخفاض في توقعات النمو إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، وارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر على نشاط الأعمال وتؤثر على القدرة الشرائية للأفراد. مع ذلك، يعتبر هذا المعدل أعلى نسبياً مقارنة ببقية دول المجموعة، ويرجع ذلك إلى توقع زيادة تنافسية الصادرات المصرية بعد انخفاض قيمة الجنية المصري، فضلاً عن نمو قطاع الخدمات وقطاع الإنشاءات، فضلاً عن ارتفاع عوائد قناة السويس مع عودة حركة التجارة العالمية إلى ما قبل جائحة كوفيد-19. في **المغرب**، من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي للمملكة إلى 3.0 بالمائة في عام 2023 من 1.2 بالمائة في عام 2022، مدفوعاً بالطلب المحلي، وتحسن المدخول الفلاحي بفضل تحقيق إنتاج متوسط للمحاصيل خاصة بعد موجة الجفاف التي عرفتتها المملكة السنة الماضية وأدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل ملموس، كما يتوقع أن يكون النمو مدفوعاً بارتفاع تحويلات المغتربين من العملات الصعبة، ورفع

”

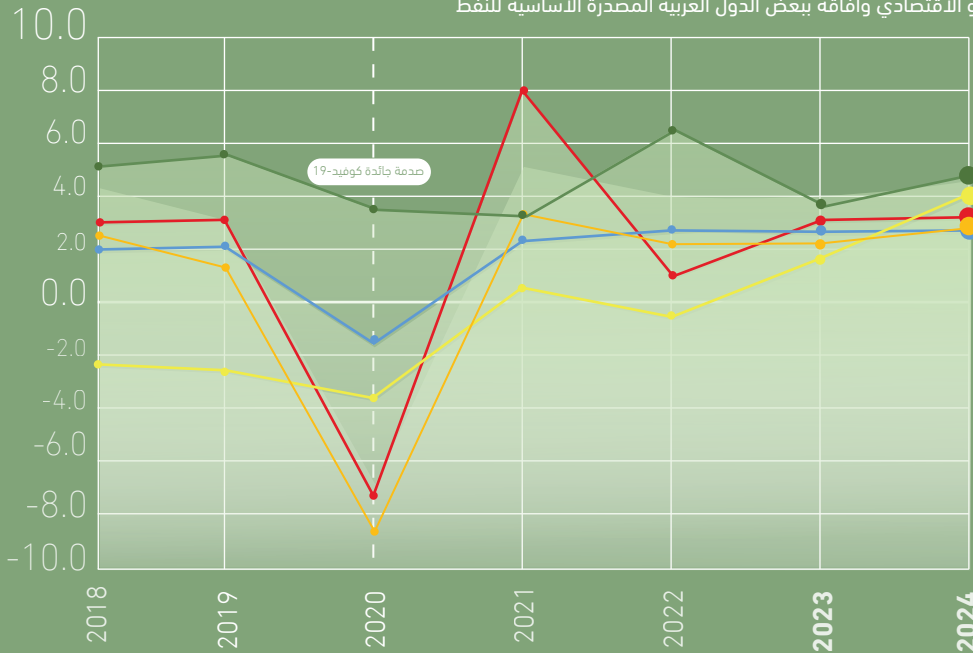
ولأنه من المتوقع أن تتم السيطرة على موجة التضخم مع نهاية عام 2023، وتخفيف السياسات النقدية المتشددة، فإننا نتوقع تحسن النمو الاقتصادي لهذه المجموعة سنة 2024 ليبلغ نسبة 4.0 بالمئة (شكل 22).

الشكل 22. معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط: أفق 2024



المصدر:
استناداً إلى تقديرات
صندوق النقد العربي

الشكل 23. معدلات النمو الاقتصادي وآفاقه لبعض الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط



المصدر:
استناداً إلى تقديرات
صندوق النقد العربي

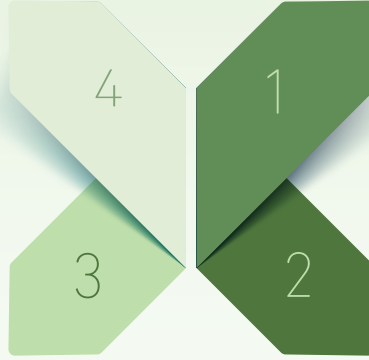
إضافة إلى اشتراك مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بتأثرها بتقلبات أسعار الطاقة (النفط والغاز)، فإنها تشترك كذلك في مجملها في ارتفاع نسب مديونيتها الخارجية، ومعدلات تضخم عالية نسبياً في بعض منها، فضلاً عن تعرض عدد منها لضغوطات على أسعار صرف العملة المحلية. يمكن أن يكون للظروف الاقتصادية الحالية المتمثلة في تركيبة من أسعار فائدة مرتفعة، وضغوط تضخمية، مع نسب ديون مرتفعة وأسعار نفط عالية نسبياً، يمكن أن يكون لها تأثيرات على معدلات النمو من أوجه عدة، نذكر منها:

انخفاض الحيز المالي:

مع زيادة تكلفة خدمة الديون ومواجهة الحكومات نفقات أعلى بسبب ارتفاع أسعار النفط، قد يكون لديها مساحة مالية أقل للاستثمار في الخدمات العامة مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. هذا يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل.

ارتفاع تكاليف خدمة الديون:

تجعل مستويات الديون المرتفعة دول المجموعة أكثر عرضة لارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، لأنها بحاجة إلى إنفاق المزيد على خدمة ديونها. وهذا يمكن أن يؤدي إلى عجز مالي أعلى واعتماد متزايد على الاقتراض الخارجي، مما يزيد من تقادم عبء الديون.



زيادة تكاليف الاستيراد:

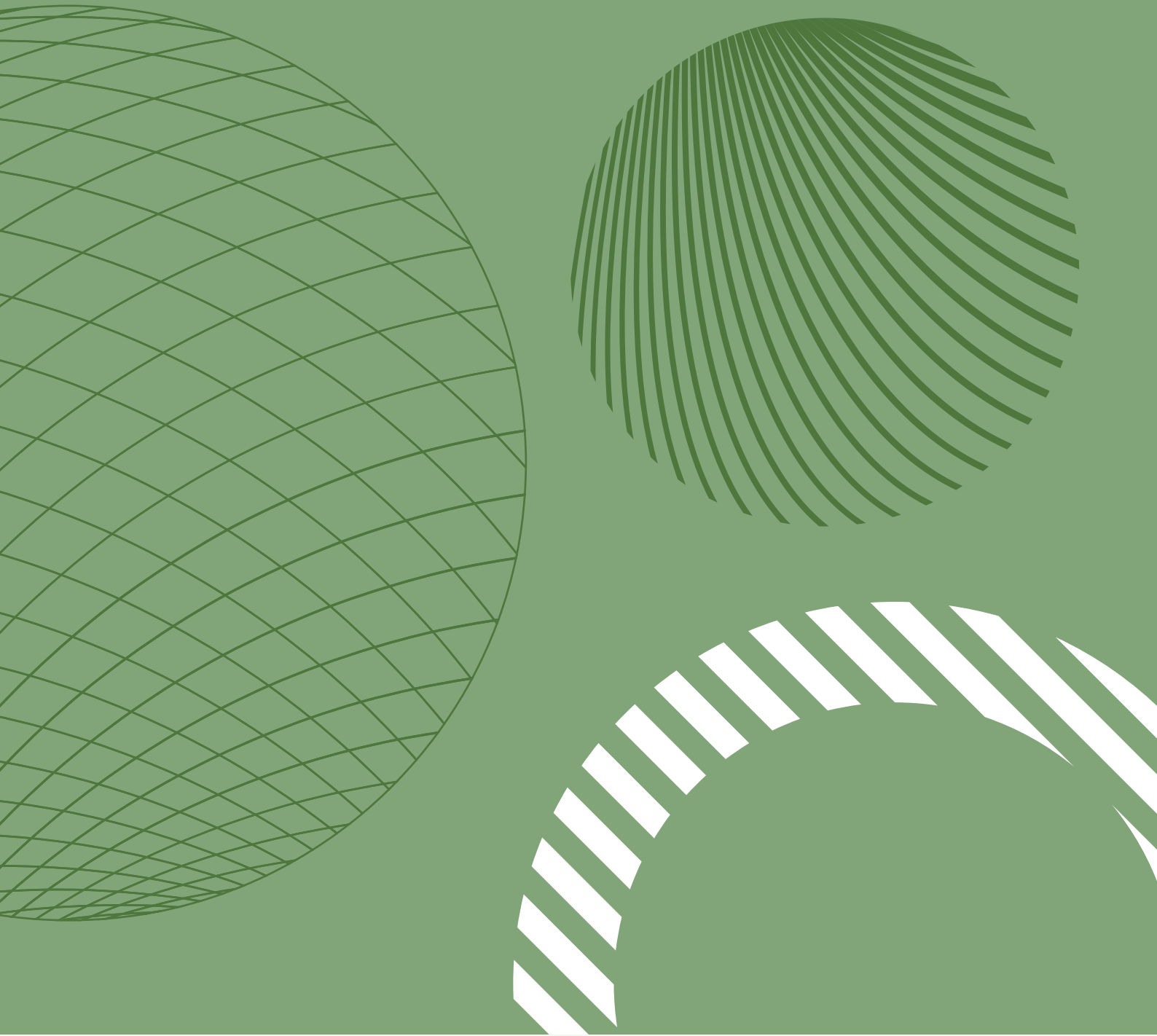
حيث تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى زيادة تكاليف استيراد النفط، مما يضغط على ميزان المدفوعات واحتياطيات النقد الأجنبي. نتيجة لذلك، قد يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يجعل واردات السلع الأخرى أكثر تكلفة ويساهم في التضخم.

الضغوط التضخمية:

يؤدي التضخم المرتفع إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، مما يقلل من دخلهم الحقيقي ويؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة، وهو ما يتطلب سياسات حكومية فاعلة لمعالجة هذا التحدي.



للتخفيف من حدة هذه المخاطر، يتعين على الدول العربية المستوردة للنفط اعتماد سياسات تهدف إلى تخفيض تعرضها للمخاطر السابقة من خلال بناء الحيز المالي المناسب لمواجهة الصدمات، وتخفيض حجم المديونية، وتبني استراتيجيات للأمن الغذائي وأمن الطاقة تقلل من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء والطاقة، والسير في إصلاحات هيكلية تعزز آفاق النمو في الأجلين المتوسط والطويل، والاستثمار في التنويع الاقتصادي، وتعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة، والسعي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة العربية البينية.



الفصل الثالث:

إتجاهات الأسعار المحلية
بالدول العربية

3. اتجاهات الأسعار المحلية بالدول العربية

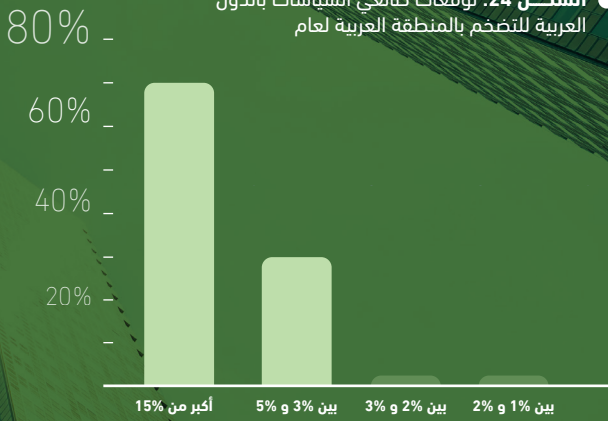
”

يتناول هذا الفصل تحليلاً معمقاً لاتجاهات الأسعار (التضخم) لكل دولة عربية وللدول العربية مجتمعة، ولمجموعات الدول، بما في ذلك مناقشة التحديات والفرص التي تواجه كل دولة والتدابير التي تتخذها الحكومة للتقليل من تداعيات الموجة التضخمية العالمية، مع الإبقاء على حوافز النمو الاقتصادي والتنمية.

1.3. توقعات صانعي السياسات للتضخم بالمنطقة العربية

على غرار توقعات النمو الاقتصادي، تظهر توقعات التضخم من صانعي السياسات الاقتصادية بالدول العربية على مستوى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية العربية متماشية مع الاتجاه العالمي للتضخم. تركزت كل الإجابات في نسب تضخم أعلى من 3 بالمائة سنة 2023. بل يعتقد 70 بالمائة من المستجيبين من صناع القرار أن التضخم سيكون أعلى من 5 بالمائة، في حين يرى البقية (أي 30 بالمائة) أنه سيتراوح بين 3 و 5 بالمائة (شكل 24).

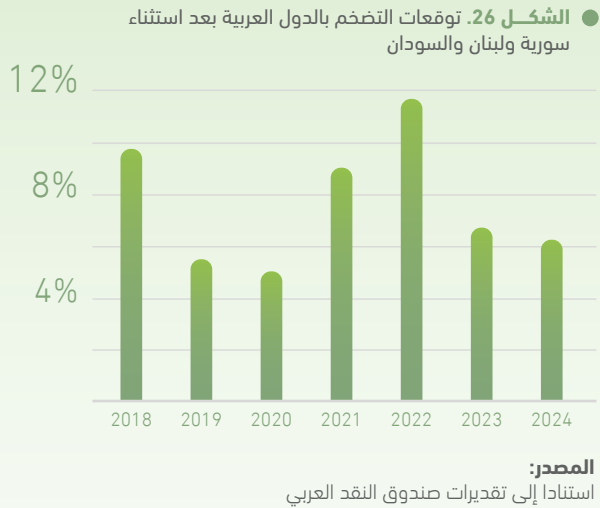
● الشكل 24. توقعات صانعي السياسات بالدول العربية للتضخم بالمنطقة العربية لعام



المصدر:

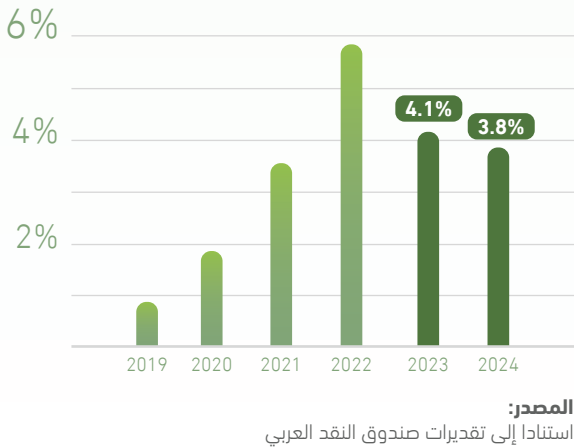
استناداً إلى نتائج استبانة آفاق الاقتصاد العربي 2023 (صندوق النقد العربي)

فيما يلي تفصيل لتوقعات التضخم
بالدول العربية لسنتي 2023 و 2022 :



في التحليل التالي تم استبعاد مجموعة الدول العربية التي تتعرض فيها أسعار صرف العملات المحلية لبعض الضغوط في الآونة الأخيرة. في هذه الحالة تظهر توقعات التضخم للدول العربية على النحو الذي يوضحه الشكل (27).

● الشكل 27. توقعات التضخم بالدول العربية بعد استثناء الدول التي تتعرض لضغوط على أسعار صرف العملة المحلية



وكما يظهر من الشكل (27)، فإنه بعد استثناء الدول العربية التي تواجه بعض الضغوط على أسعار صرف عملاتها المحلية، فإن توقعات التضخم للدول العربية تتوافق تماما مع توقعات التضخم العالمية، حيث يتوقع أن تظهر بوادر السيطرة على الموجة التضخمية عام 2023، حيث من المتوقع أن يصل التضخم في المنطقة العربية ما نسبته 4.1 بالمئة عام 2023، ونسبة 3.8 بالمئة عام 2024.

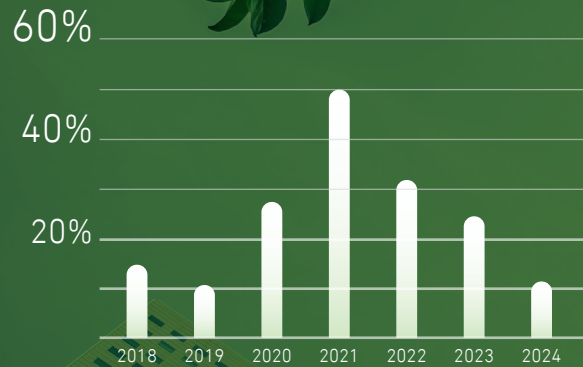
فيما يلي تحليل لتوقعات التضخم بمجموعات الدول العربية:

2.3. توقعات التضخم بالدول العربية

على غرار بقية دول العالم، يتوقع أن يشهد عام 2023 زيادة معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة نتيجة للضغوط التضخمية الناجمة عن التطورات الاقتصادية العالمية، بشكل خاص أسعار الطاقة (النفط والغاز)، إضافة إلى أثر الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية، وكذلك تأثير عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية لأخرى كالظروف الداخلية غير الموازية في بعض الدول. هذا وقد حد من أثر تلك الضغوط التضخمية الإجراءات والتدابير الاستباقية التي قامت باتخاذها بعض الدول العربية.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية حوالي 24.8 بالمئة خلال عام 2023 لكن باستثناء الدول التي تواجه ضغوطات تضخمية كبيرة (السودان وسورية ولبنان)، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم ما نسبته 6.8 بالمئة، مقارنة مع نحو 11.7 في المئة خلال عام 2022. وبالنسبة لعام 2024 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.3 بالمئة (الشكلان 25 و 26).

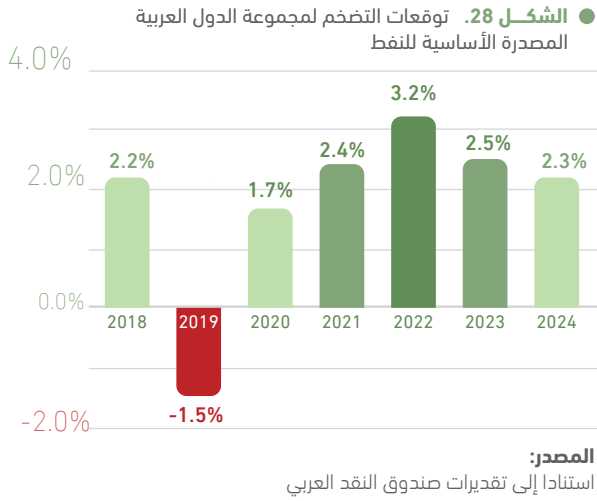
● الشكل 25. توقعات التضخم بالدول العربية مجتمعة



المصدر: استنادا إلى تقديرات صندوق النقد العربي

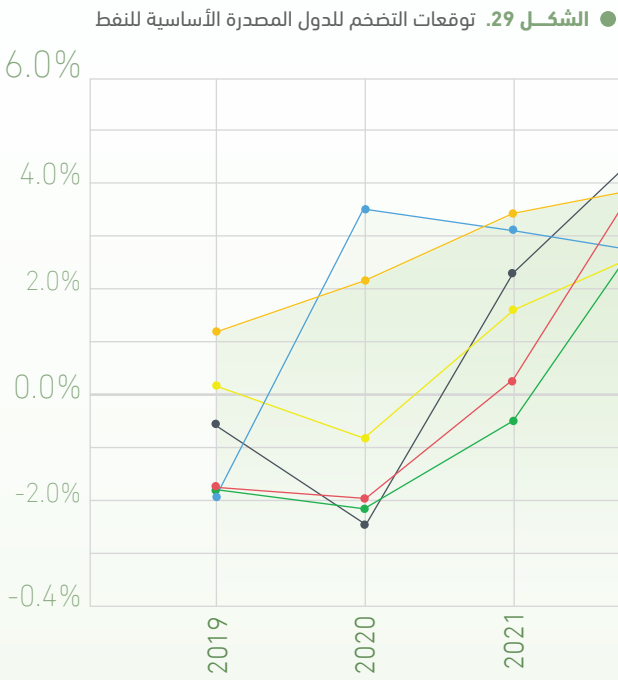
في الشكل (26)، تم استبعاد الدول العربية التي تعرف بعض الظروف الاستثنائية، بشكل خاص تلك التي انخفضت بها قيمة العملة المحلية بشكل معتبر والتي عرفت معدلات تضخم عالية (تشمل كلا من سورية ولبنان والسودان). تظهر توقعات التضخم للدول العربية أقل حدة، كما يوضح الشكل (26).

1.2.3. الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط



تشمل العوامل الأساسية التي ستحدد اتجاهات المستوى العام للأسعار في الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط، التطورات في كلف المستوردات، وحجم النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على الطلب المحلي وبالتالي على تكلفة الخدمات في هذه الدول. وعلى ذلك، يتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 2.5 بالمائة في عام 2023، ثم ما نسبته 2.3 بالمائة في عام 2024 (شكل 28).

وبوض (شكل 29) توقعات التضخم لكل دولة على حدة، حيث يظهر أن دول المجموعة تمتلك قدرات معتبرة وأدوات فعالة في إدارة التضخم:



في **السعودية**، بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال عام 2022 نسبة 2.6 بالمائة. يمكن اعتبار معدل التضخم عند هذا المستوى معتدلاً جداً، وإذا تم الأخذ بالاعتبار الظروف والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فإن ذلك يدل على إجراءات قوية وسليمة، وعدد من السياسات الاستباقية التي نفذتها الحكومة والتي ساهمت في الحد من تأثير تلك التطورات على اقتصاد المملكة، والتمكن من جعل التضخم تحت السيطرة بما يضمن استقرار الأسعار ويعزز النمو الاقتصادي¹. واستمراراً لتبني السياسات الاستباقية الهادفة إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، من المتوقع أن يصل معدل التضخم خلال سنتي 2023 و 2024 نسبة 2.1 بالمائة. من أهم السياسات والتدابير التي تبنتها المملكة: تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية من خلال الدعم الإضافي لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وبرنامج حساب المواطن، وبرنامج دعم صغار مربي الماشية بالإضافة إلى تخصيص دعم لزيادة المخزونات الاستراتيجية للسلع الأساسية وفي مقدمتها القمح والتأكد من توفرها بشكل كامل. كما قامت الحكومة بتمديد الدعم الإضافي المقدم لمستفيدي برنامج حساب المواطن لمدة ثلاثة أشهر إضافية حتى شهر مارس 2023. في **الإمارات**، بلغ معدل التضخم نحو 4.8 بالمائة خلال عام 2022 انعكاساً للتطورات الأخيرة في أسعار النفط، إضافة إلى تراجع

1 بلغ معدل التضخم على أساس سنوي نحو 3.4 بالمائة و 3.0 في المئة شهري يناير وفبراير 2023 على الترتيب، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، (2023)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك" فبراير.

أسعار المواد الغذائية، كما أنه من المتوقع أن يتراجع تأثير التضخم المستورد، حيث يشهد الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة الإمارات، مثل الصين، واليابان، والهند تحقيق مستويات منخفضة للتضخم، مقارنة مع الاتجاهات العالمية². فيما يخص التوقعات خلال عامي 2023 و2024، فيتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 2.9 في المئة خلال عام 2023، وحوالي 2.6 بالمائة عام 2024. في **قطر**، وصل معدل التضخم سنة 2022 نسبة 5.0 بالمئة، ويتوقع ألا يتجاوز نسبة 3.6 بالمائة سنة 2023، ونسبة 2.9 بالمائة سنة 2024. وفي **الكويت**، بلغ معدل التضخم السنوي لعام 2022 نسبة 4.0 بالمائة. قام بنك الكويت المركزي منذ بداية شهر مارس 2022 وحتى يناير 2023، بإجراء ثماني رفعات في سعر الخصم بمجموع قدره 225 نقطة أساس. من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2023 نحو 2.8 بالمائة، وحوالي 2.7 بالمائة عام 2024. وتبنت **البحرين** تدابير وإجراءات متنوعة لاحتواء معدلات التضخم من أهمها المحافظة على ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يساوي 0.376 دينار بحريني لكل دولار أمريكي، بما يعزز قوته الشرائية بالأسواق الدولية، كما يراجع مصرف البحرين المركزي التطورات في أسواق المال الدولية بشكل دوري ومتواصل ليضمن اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بالسياسات النقدية لضمان انسيابية أداء سوق النقد محلياً، ولضمان استقرار أسعار الكهرباء والماء والوقود يتم العمل على زيادة كفاءة دعم هذه الموارد، وعلى مستوى السياسات الضريبية المتعلقة بالسلع الغذائية الأساسية، تعفي المملكة الغذاء الأساسي من ضريبة القيمة المضافة. في **عمان**، يتوقع أن تبقى معدلات التضخم عند مستويات معتدلة، حيث يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 3.5 في المئة بعام 2023، وحوالي 2.4 في المئة خلال 2024

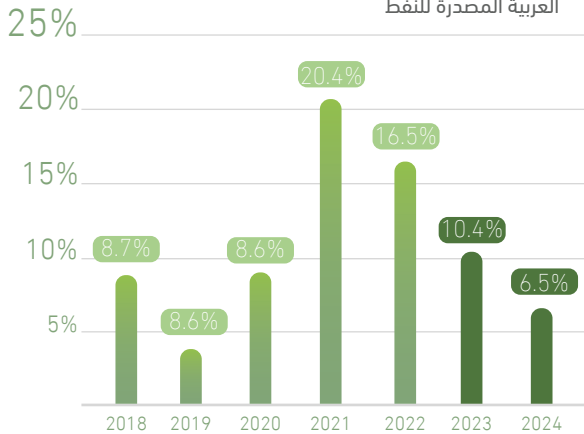
2.2.3 . الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تحدياً للاقتصاد العراقي في السيطرة على مستويات الأسعار وزيادة أعداد الأفراد تحت خط الفقر مما يتطلب تخصيص مبالغ إضافية لحماية هذه الطبقة. وبالرغم من أن العراق يستخدم سعر الصرف كمثبت اسمي للسيطرة على التضخم المستورد إلا أنه سيتأثر أيضاً بارتفاع الأسعار العالمية. في ضوء هذه التطورات، يتوقع خلال عام 2023 أن يبلغ معدل التضخم نحو 4.2 بالمائة، ثم حوالي 2.9 بالمائة في عام 2024. فيما يخص **ليبيا**، يتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 2.8 في المئة خلال عام 2023. وفيما يتعلق بعام 2024 فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 3.3 في المئة. في **اليمن**، انعكاساً للتطورات الإيجابية الذي تشهده الأوضاع الداخلية، وكذا أثر التطورات الدولية الراهنة على مستويات أسعار النفط والغذاء، فإنه يتوقع خلال عامي 2023 و 2024 أن يسجل المستوى العام للأسعار معدلات أقل نسبياً. يرتبط النجاح في تحقيق هذه المعدلات في المحافظة على استقرار سعر الصرف وفاعلية نظام مزايدات العملات الأجنبية الذي أنشأه البنك المركزي اليمني.

على غرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في الدول المصدرة للنفط بالتطورات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط العالمية. تعتبر دول المجموعة عرضة للتضخم المستورد بسبب التغيرات في سعر صرف عملاتها بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين. يمكن أن يؤدي ضعف العملة المحلية إلى زيادة تكلفة الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم. وفي جانب العرض، يمكن أن تسهم عوامل مثل الغذاء والسكن أيضاً في زيادة الضغوط التضخمية. وتشهد بعض دول المجموعة تطورات محلية يمكنها التأثير على بعض الأنشطة الاقتصادية، ما قد يسبب تباطؤ في جانب العرض وبالتالي يؤدي إلى بعض الضغوط التضخمية. انعكاساً للتطورات المذكورة، يتوقع أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 10.4 في المئة في عام 2023، ثم ما نسبته 6.5 بالمائة في عام 2024 (شكل 30).

في **الجزائر**، يتوقع أن يصل معدل التضخم سنة 2023 حوالي 6.8 بالمائة، مع توقع استمراره عند مستوى قريب من 6.2 بالمائة في عام 2024. وتعمل السلطات الرسمية في الآونة الأخيرة لزيادة الأجور وتحسين القدرة الشرائية للأفراد، فتم رفع الحد الأدنى للأجور، واستحداث منحة بطالة، وتم في بداية عام 2022 إجراء تخفيضات على ضريبة الدخل بما يسمح بزيادة الرواتب. وتأثر المستوى العام للأسعار في **العراق** بارتفاع أسعار مصادر الطاقة وتقلبات سلاسل الإمداد العالمية، إضافة إلى أثر التطورات الدولية الراهنة، وهو ما انعكس في زيادات كبيرة نسبياً في أسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعية، مما شكل

الشكل 30. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط



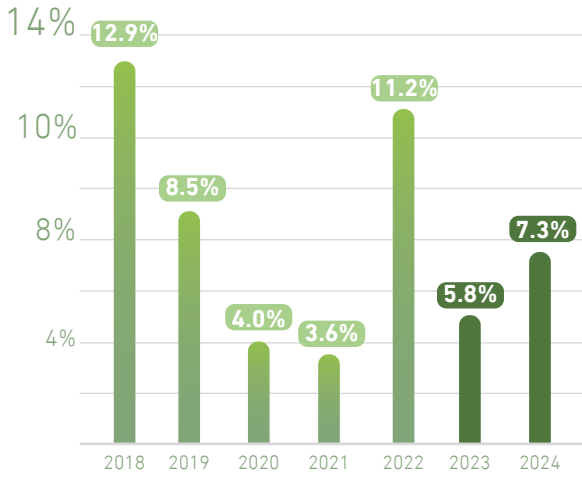
المصدر:

استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي

2 مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات (2022)، "التقرير الاقتصادي ربع السنوي - الربع الثالث".

3.2.3. الدول العربية المستوردة للنفط

● الشكل 31. توقعات التضخم لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط



المصدر:
استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي

المجموعة، حيث قام البنك المركزي والحكومة الأردنية في عام 2022، وخلال الفترة المنقضية من العام 2023، باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من انعكاس ارتفاع الأسعار العالمية على التضخم المحلي وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة (تم رفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية سبع مرات في عام 2022)، وتثبيت أسعار المشتقات النفطية مؤقتاً، وغيرها من إجراءات. أما في **لبنان**، ونظراً للتطورات الداخلية، فقد ارتفعت الأسعار، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2023 حوالي 99 في المئة، وفيما يخص عام 2024 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 44 بالمئة. وفي **تونس**، نظراً للظروف والتطورات الداخلية التي تمر بها البلاد، إضافة إلى أثر الضغوط التضخمية الناتجة عن التطورات الدولية والراهنة وأثرها على أسعار السلع الاستراتيجية خاصة القمح والوقود، فإنه يتوقع أن يظل المستوى العام للأسعار خلال عامي 2023 و2024 عند مستويات مرتفعة نسبياً. في **فلسطين**، زاد المستوى العام للأسعار خلال عام 2022 ليصل إلى نحو 3.7 في المئة، ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2023 حوالي 2.2 بالمئة، وفيما يخص عام 2024 فيتوقع أن يصل إلى نحو 1.5 في المئة.

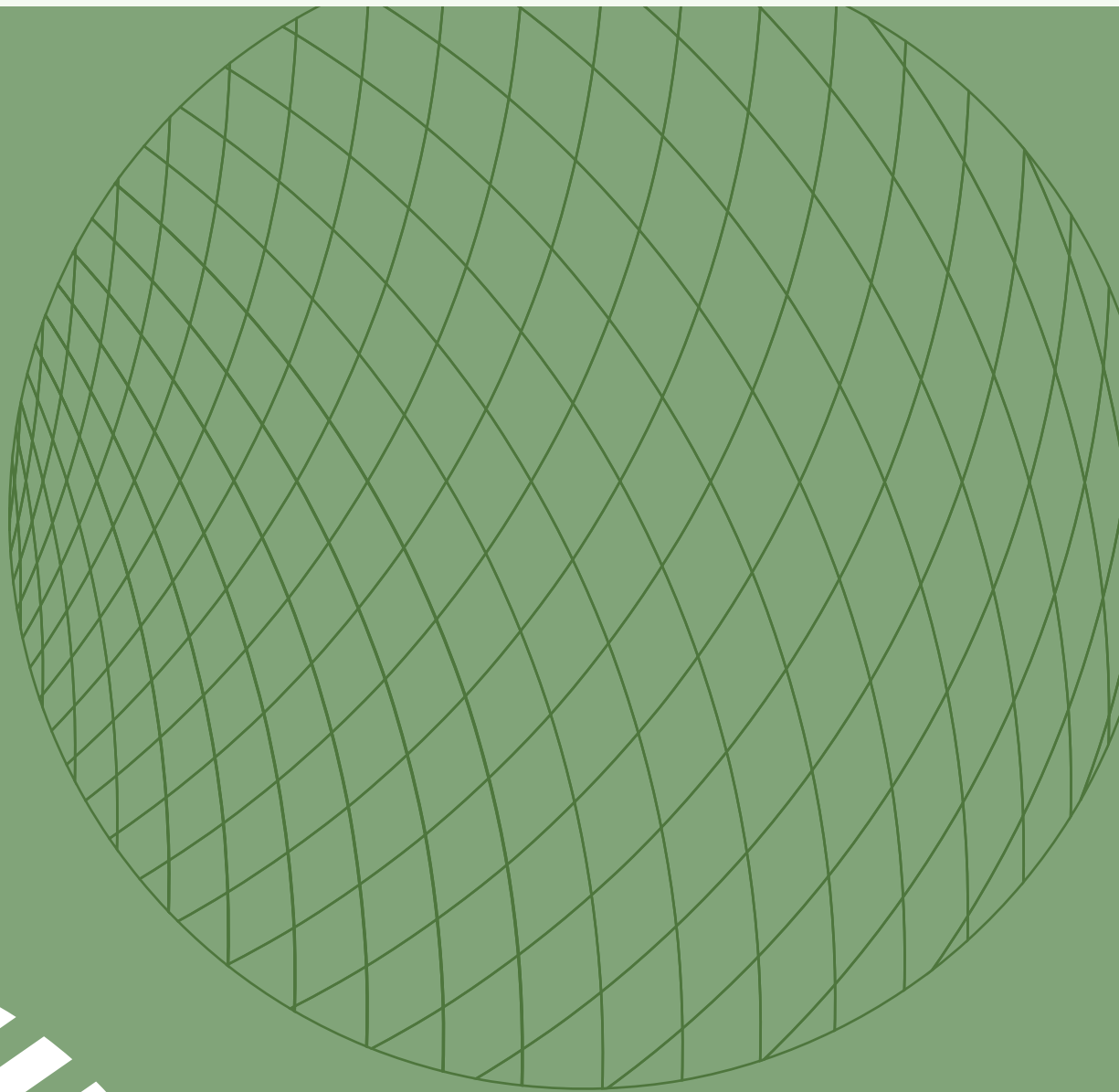
في **موريتانيا**، يتوقع أن يصل معدل التضخم نحو 3.1 في المئة خلال عام 2023، ثم حوالي 4.8 في عام 2024. في **جيبوتي**، من المتوقع خلال عام 2023 أن يسجل معدل التضخم نحو 2.8 في المئة، وحوالي 2.9 بالمئة في عام 2024.

يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في الدول العربية المستوردة للنفط بتواصل الضغوط التضخمية الناتجة عن التطورات الاقتصادية الدولية وأثرها على السلع الاستراتيجية وخاصة على كل من القمح والوقود. هذا بالإضافة إلى أثر الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض دول المجموعة. في المقابل اتخذت بعض دول المجموعة عدداً من الإجراءات للحد من أثر تلك العوامل على المستوى العام للأسعار. في ضوء التطورات المذكورة، يتوقع خلال عام 2023 أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة (باستثناء كل من سورية ولبنان والسودان) نحو 5.8 في المئة. وبالنسبة لعام 2024 فمن المتوقع أن يصل معدل التضخم بدول المجموعة إلى نحو 7.3 بالمائة (شكل 31).

تشهد **مصر** معدلات تضخم مرتفعة نسبياً، ويعزى ذلك إلى تأثيرات جانب العرض الناجمة عن تقلبات سلاسل الامداد والتوريد التي أثرت بشكل أساسي على أسعار بعض السلع الغذائية، وكذا أثر تراجع سعر صرف الجنيه المصري. في **السودان**، نظراً للظروف والتطورات الداخلية التي تمر بها البلاد، إضافة إلى أثر الضغوط التضخمية الناتجة عن التطورات الدولية الراهنة وأثرها على أسعار السلع الاستراتيجية خاصة القمح والوقود، فإنه يتوقع كمحصلة لذلك أن يظل المستوى العام للأسعار خلال عامي 2023 و2024 عند مستويات مرتفعة. هذا، ويواصل البنك المركزي السوداني سياسات إصلاح سعر الصرف حيث أعلن التحرير الكامل لسعر الصرف في شهر مارس من العام 2022، بجانب الاستمرار في ضبط التمويل الحكومي من البنك المركزي ليكون في الحدود الآمنة وكذلك ضبط تمويل البنوك من البنك المركزي. بالنسبة **للمغرب**، فقد بلغ معدل التضخم السنوي نحو 10.1 بالمئة خلال شهر فبراير 2023. تضمنت الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف السلطات المغربية بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للأسر، في سياق الارتفاع الذي شهدته معدلات التضخم، فتح اعتمادات إضافية لعام 2022 بقيمة 16 مليار درهم لمواصلة دعم نفقات صندوق المقاصة، وكذا الحفاظ على السلم الاجتماعي، لا سيما من خلال زيادة الحد الأدنى للأجور. كما تم القيام بتخصيص دعم استثنائي للناطقين بهدف ضمان استقرار تكلفة النقل للمواطنين وكذلك نقل البضائع، وايضاً تم تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف. ذلك بالإضافة إلى تعزيز المخزون الاستراتيجي من المنتجات الخاصة بالغذاء والطاقة والصحة. تعتبر معدلات التضخم في **الأردن**، معتدلة نسبياً مقارنة بدول

الفصل الرابع:

التحليل القطاعي، الإصلاحات
الاقتصادية والسياسات المصاحبة



4. التحليل القطاعي، الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المصاحبة

”

يتناول هذا الفصل تحليلًا للقطاعات الاقتصادية الرئيسية و التحديات التي تواجه الدول العربية و السياسات و التدابير التي يمكن إتخاذها للتقليل من تداعيات هذه التحديات و تعزيز حوافز النمو المستدام.

1.4. المالية العامة

1.1.4. أولويات الإصلاح ومجالات التطوير في قطاع المالية العامة بالدول العربية

يعتبر إصلاح وتطوير إدارة المالية العامة عملية مستمرة، تحرص فيها الدول العربية على إجراء إصلاحات على مستوى المالية العامة بتركيز جهودها على كل الإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق الاستدامة المالية، ويتأتى ذلك من خلال حوكمة الموازنة العامة التي من شأنها تخفيف المخاطر المالية والاقتصادية، وتنويع واستدامة مصادر التمويل، وتلبية الدعم المالي اللازم للجهات الحكومية، بالإضافة إلى الارتقاء بآليات إدارة المالية العام (مثلا: تطوير سياسات وتشريعات وأنظمة مالية مبتكرة).

يظهر الشكلان (32) و(33) أهم أولويات الإصلاحات ومجالات التطوير المتوقع تنفيذها خلال السنتين القادمتين على مستوى قطاع المالية العامة بالدول العربية.

تشمل الإصلاحات المنوي تنفيذها خلال سنتي 2023 و2024 على جانب الإيرادات العامة تعديلات في معدلات الضرائب، وترشيد الإعفاءات الضريبية، وإصلاح الإدارة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ورقمنة الإدارة الضريبية. هذا وتهدف الدول العربية في تعديل معدلات الضرائب بأنواعها المختلفة لتعزيز الإيرادات وتحسين العدالة والكفاءة الضريبية، بالإضافة إلى تطوير ورقمنة عملية التحصيل الضريبي ورفع كفاءته في الدول التي تعاني من عمليات التهرب الضريبي. تحرص بعض الدول العربية على ترشيد الإعفاءات الضريبية بحيث لا تؤثر على الوعاء الضريبي للدولة وبالتالي الموقف الكلي للموازنة العامة. ومع التطور التقني المتسارع بدأت الدول العربية في اتباع أساليب مبتكرة لتعزيز الإيرادات العامة من خلال الرقمنة مما يساهم في تسهيل وتبسيط التحصيل الضريبي.

وفي الجانب الآخر، تسعى الدول العربية إلى إصلاح جانب النفقات العامة بالتركيز على جوانب أهمها مراجعة سياسات الدعم، وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وتقليص مصروفات التشغيل ومراجعة فاتورة الأجور والرواتب، فضلاً عن إعادة هيكلة الدعم والتحول التدريجي من الدعم السلعي إلى التحويلات النقدية المباشرة وغير المباشرة، كما تنوي بعض الدول العربية تطوير بدائل لتخفيف عبء المصروفات الرأسمالية (مثلاً تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

● الشكل 32. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2023 و2024 فيما يتعلق بالإيرادات العامة



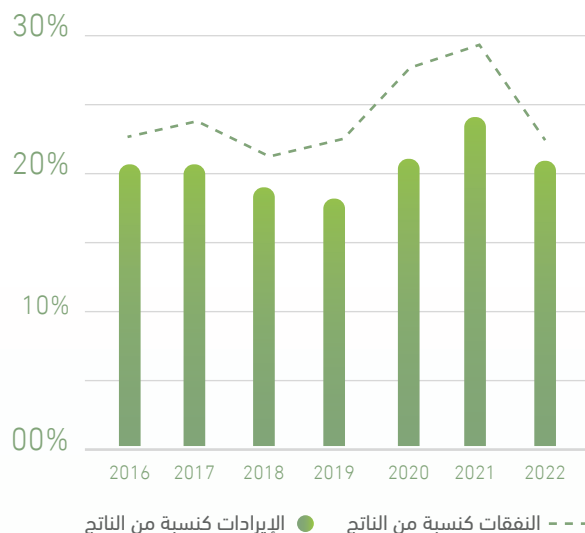
● الشكل 33. أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عامي 2023 و2024 فيما يتعلق بالنفقات العامة



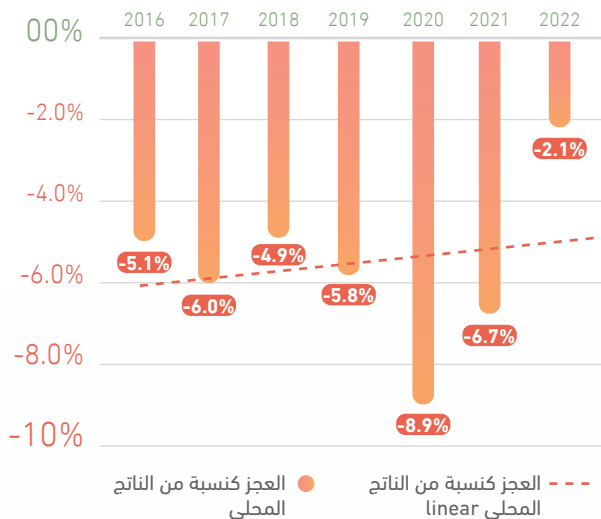
المصدر:
نتائج استبيان تقرير آفاق صندوق
التقدي العربي 2023

2.1.4 . أهم التطورات في قطاع المالية العامة بالدول العربية وآفاقه

الشكل 34. تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة بالدول العربية (2016-2022)



الشكل 35. تطور العجز في الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية (2016 - 2022)



المصدر:
استناداً إلى قواعد بيانات صندوق النقد العربي 2023
سنة 2022 هي تقديرات

يظهر الشكل (34) تطور النفقات والإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016-2022) ويُلاحظ ارتفاع حجم الإنفاق العام في عام 2021 بحوالي 1.9 نقطة مئوية مقارنة بالعام 2020 نتيجة للسياسات الحكومية للتخفيف من حدة آثار جائحة كوفيد-19. ومع ارتفاع معدلات التضخم العالمية والإقليمية والمحلية نتيجة التطورات الراهنة بدأت كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تنخفض في العام 2022 بمعدل 3.4 و 7.7 نقاط مئوية عن العام 2021. ساهم ذلك في انخفاض عجز الموازنة العامة من 6.7 في المئة عام 2021 إلى 2.1 في المئة عام 2022. كذلك يُعزى الانخفاض في عجز الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعة من الإصلاحات على جانب الإنفاق وكذلك على جانب الإيرادات العامة فضلاً عن تنويع مصادر الإيرادات العامة.

في السعودية نجحت الحكومة في السيطرة على معدلات العجز خلال السنوات الماضية وتقليصه بشكل تدريجي من مستويات بلغت 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016م إلى 2.3% في العام 2021م، وصولاً لتحقيق فوائض في الميزانية بدء من العام 2022م بنحو 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع استمرار تحقيق فوائض في الميزانية على المدى المتوسط بما يتماشى مع مستهدفات التخطيط المالي ومؤشرات الاستدامة المالية. وعلى الرغم من تحقيق فوائض في الميزانية إلا أن الحكومة استهدفت الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والدولية بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م والمدى المتوسط، واستغلال الفرص المتاحة حسب ظروف الأسواق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقياً لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، ولتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحولي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وبذلك من المتوقع أن يصل الدين العام إلى حوالي 24.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2022م مع توقعات استمراره بهذه المستويات على المدى المتوسط.

في البحرين تم تسجيل فائض خلال الربع الثاني والثالث من العام 2022 قدره 39 و 71 مليون دينار بحريني على التوالي، إلا أنه في الربع الرابع للعام 2022 تم تسجيل عجز في رصيد الميزانية العامة قدره 214 مليون دينار بحريني. بالنسبة لإجمالي الدين العام كان هناك تغير في المستوى العام للدين خلال العام 2022، حيث بلغ 16,729 مليون دينار بحريني في نهاية الربع الرابع للعام 2022، أي بانخفاض قدره 0.8 بالمائة عن الربع الرابع للعام 2021 والذي بلغ 16,864 مليون دينار بحريني، كما تم تسجيل انخفاض بحوالي نقطة مئوية في الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 100 في المئة في نهاية العام 2022 مقارنة بنسبة 115 بالمائة في نهاية العام 2021.

في ليبيا تم تسجيل فائض قدره 156.3 و 19,524.9 و 2,421.6 مليون دينار ليبي خلال الربع الأول والثاني والثالث، إلا أن الربع الرابع للعام 2022 عرف تسجيل عجز في رصيد الميزانية العامة للدولة قدره 15853.0 مليون دينار ليبي. بالنسبة لإجمالي الدين العام، فقد ظل ثابتاً خلال العام 2022 بمبلغ قدره 84,100.0 مليون دينار ليبي، كما انخفضت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 32.2 بالمئة في نهاية العام 2022 مقارنة بنسبة 43.5 بالمئة في نهاية العام 2021.

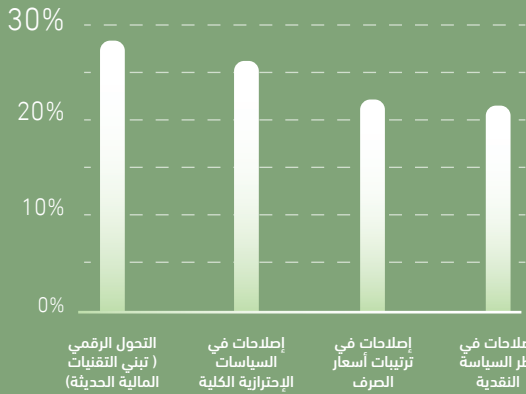
3.1.4 . الدور المأمول لسياسات المالية العامة بالدول العربية في ظل الظروف الحالية

في ظل الظروف الحالية التي تعرف مزيجاً من الضغوط التضخمية، وسياسات نقدية متشددة تضغط بشكل واضح على النمو الاقتصادي، يمكن لسياسة المالية العامة أن تلعب دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد، والسيطرة على التضخم، وتعزيز النمو المستدام. يجب أن تكون الأهداف الأساسية لهذه السياسات في مثل هذه الظروف التقليل الضغوط التضخمية، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يمكن للحكومة استخدام أدوات السياسة المالية، مثل تعديل الإنفاق الحكومي والضرائب، للتأثير على إجمالي الطلب في الاقتصاد. على سبيل المثال، من خلال خفض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب، يمكن للحكومة خفض الطلب الكلي، مما يمكن أن يساعد في السيطرة على التضخم. ويمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة عبء خدمة الدين على الحكومة. في مثل هذه الحالات، يمكن للحكومة التركيز على الإدارة الفعالة للديون، مثل إعادة تمويل الديون الحالية بأسعار فائدة منخفضة إن أمكن، وإطالة آجال استحقاق الديون، وتنويع قاعدة المستثمرين، كما يمكن تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الإنتاجية، وتعزيز التنويع الاقتصادي، ومعالجة قيود جانب العرض. يمكن أن تشمل هذه الإصلاحات استثمارات في البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير، فضلاً عن إجراءات تحرير السوق. وعلى مستوى شبكات الأمان الاجتماعي، يمكن لسياسات المالية العامة أن تساعد في حماية الفئات الضعيفة من السكان من الآثار السلبية للتضخم المرتفع وأسعار الفائدة المرتفعة من خلال توفير الإعانات المستهدفة أو التحويلات النقدية المشروطة أو أشكال أخرى من المساعدة الاجتماعية. ختاماً يمكن للسياسات المالية التنسيق مع السياسة النقدية من خلال عمل الحكومة مع البنك المركزي لضمان التنسيق الوثيق بما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي. إن السياسات المالية المشار إليها يجب أن تراعي ظروف الدول العربية من حيث الحيز المالي المتاح وحجم المديونية وهيكل الاقتصاد، وأنظمة الصرف وغيرها.

2.4 . القطاع النقدي والمصرفي تحليل أفق السياسات النقدية

● الشكل 36. أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية للمصارف المركزية العربية عامي 2023 و 2024



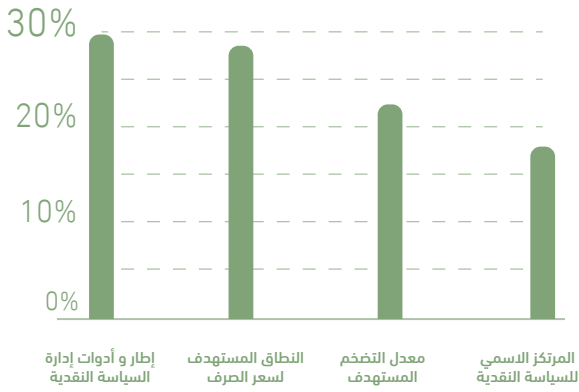
المصدر:

استناداً إلى تقديرات صندوق النقد العربي

1.2.4 . أولويات البنوك المركزية بالدول العربية

يوضح (الشكل 36) نتائج استطلاع رأي صانعي السياسات بالدول العربية بخصوص أهم القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي ستركز عليها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عامي 2023 و 2024. بالإضافة إلى الأولويات الموضحة في الشكل، تشير نتائج استطلاع الرأي إلى أهمية تحديث الأطر التشريعية والرقابية لبعض قطاعات المؤسسات المالية غير المصرفية (قطاع التأمين).

● الشكل 37. أهم الإصلاحات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وسعر الصرف (2023 - 2024)

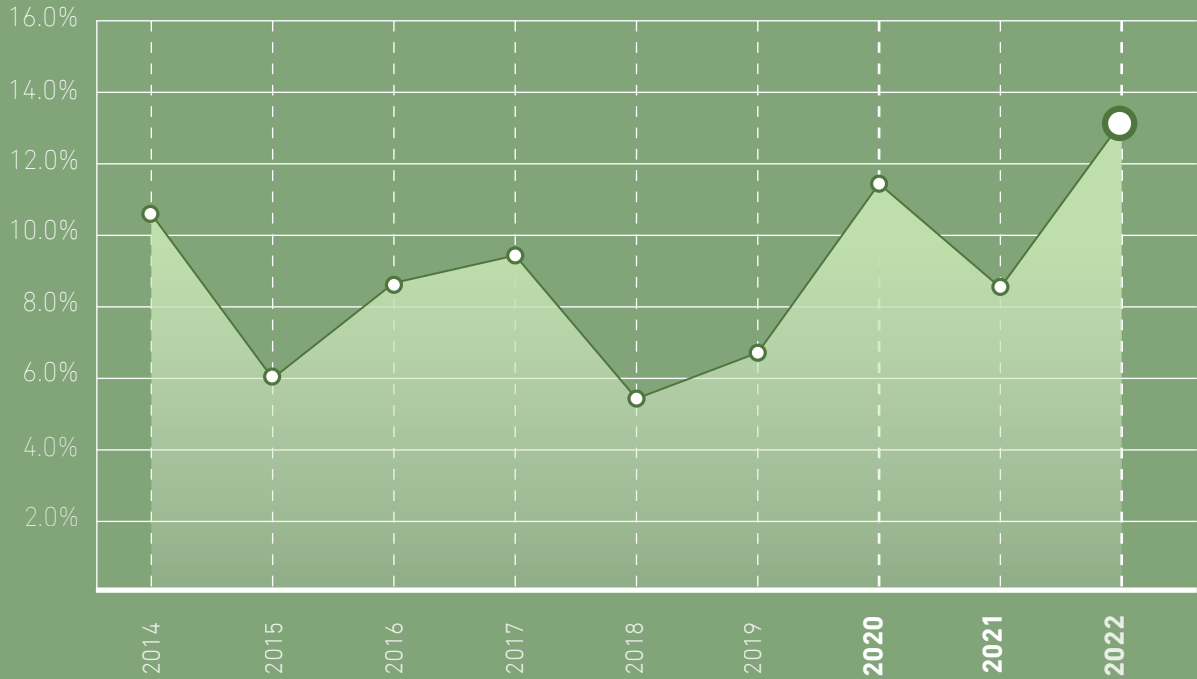


المصدر:

نتائج استبانة آفاق الاقتصاد العربي 2023 (صندوق النقد العربي)

فيما يتعلق بالإصلاحات على مستوى إدارة السياسة النقدية وسعر الصرف خلال عامي 2023 و2024، ستتركز جهود الإصلاح في تطوير إطار وأدوات إدارة السياسة النقدية، وتعزيز النطاق المستهدف لأسعار الصرف، إضافة لضبط معدلات التضخم. من ناحية أخرى، فإن القضايا والموضوعات الأخرى ذات الأولوية تشمل دعم التحول الرقمي وإصلاحات في السياسة الاحترازية بصورة تعزز التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية من خلال تكوين اللجان الفنية المتخصصة للسياسة النقدية والاستقرار المالي، والتقارير المشتركة، استخدام نظم الإنذار المبكر، وموائمة مستهدفات لمؤشرات السلامة المالية والسياسة النقدية (الشكل 37).

● الشكل 38. معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية مجتمعة (%)

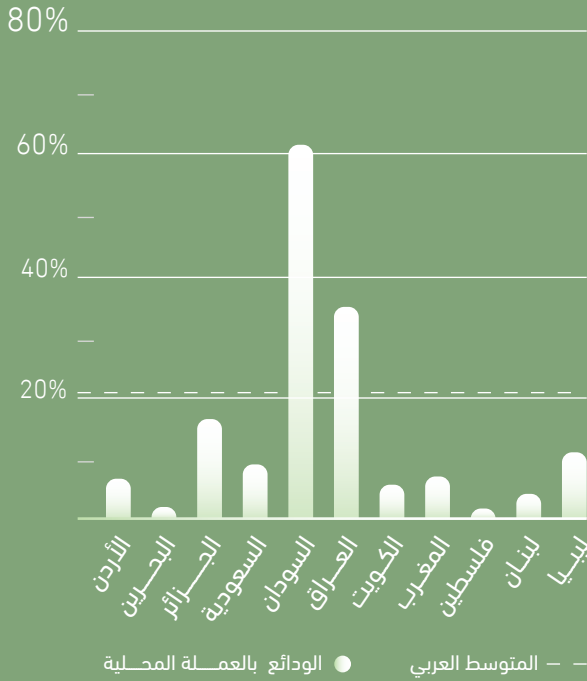


المصدر:

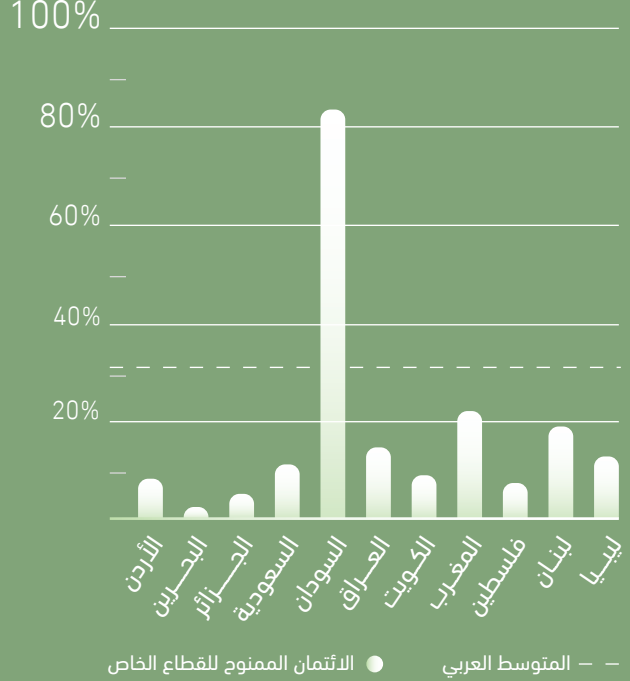
إعداد خبراء صندوق النقد العربي استناداً إلى قاعدة البيانات الاقتصادية 2023

يوضح الشكل (38) معدلات نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال الفترة (2014-2022). في عام 2020، يُلاحظ ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية بنسبة 11.7 في المئة نتيجة جولات الخفض التي انتهجتها البنوك المركزية العربية لتحفيز الطلب المحلي، إضافة لبرامج دعم الاقتصاد التي تبنتها. وانخفض معدل النمو في 2021 بحوالي 8.7 في المئة ليرتفع مرة أخرى في 2022 إلى 13.5 في المئة.

● الشكل 40. معدل نمو الودائع بالعملة المحلية في الدول العربية (%)



● الشكل 39. معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في عدد من الدول العربية (%)



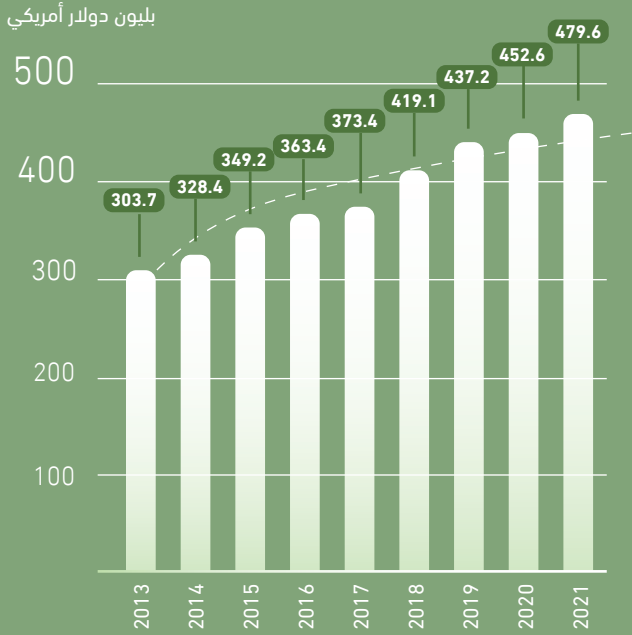
2.2.4 . السياسات الاحترازية الكلية ومؤشرات المتانة المالية

حافظت المصارف في الدول العربية على مستويات مرتفعة نسبياً من كفاية رأس المال في العام 2022 بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المئة بانخفاض طفيف عن مستوياتها في عام 2021. حيث تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توفرت بياناتها لعام 2022، ما بين 8.1 في المئة في السودان و15.3 في المئة بالمغرب (شكل 41).

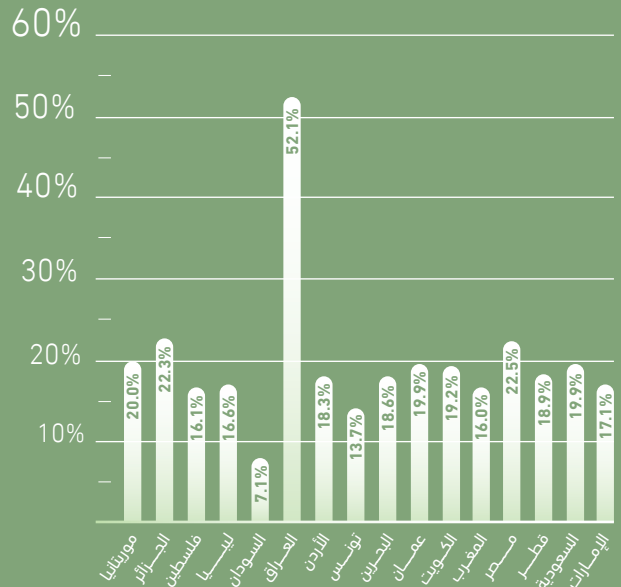
وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض، لم تشهد النسبة تغيرات كبيرة في معظم الدول العربية في العام 2021. وفي ظل الإصلاحات القانونية والتشريعية الجارية في عدد من الدول العربية، من المتوقع أن تنخفض النسبة إلى معدلات منخفضة إلا أن صناع السياسات يقع عليهم عبء معالجة الظروف الاقتصادية السائدة مثل ارتفاع معدلات التضخم، ومديونية القطاع العائلي وقطاع الأعمال وغيرها.

الثبات النسبي في قيمة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ساعد المصارف التجارية على تحقيق وفرة مالية في ميزانيتها وبالتالي تعزيز ربحيتها. ووفقاً للبيانات المتوفرة عن المصارف العربية، تظهر البيانات تفاوتاً في الربحية المحققة على مستوى الدول العربية في عام 2021، يعزى السبب الرئيسي لهذا إلى نجاح السياسات المالية والاقتصادية التي انتهجتها الدول العربية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على اقتصاداتها، وما صاحب ذلك من تحسن في أنشطة غالبية القطاعات الاقتصادية، انعكس في النمو الملموس المسجل في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة عن عام 2021.

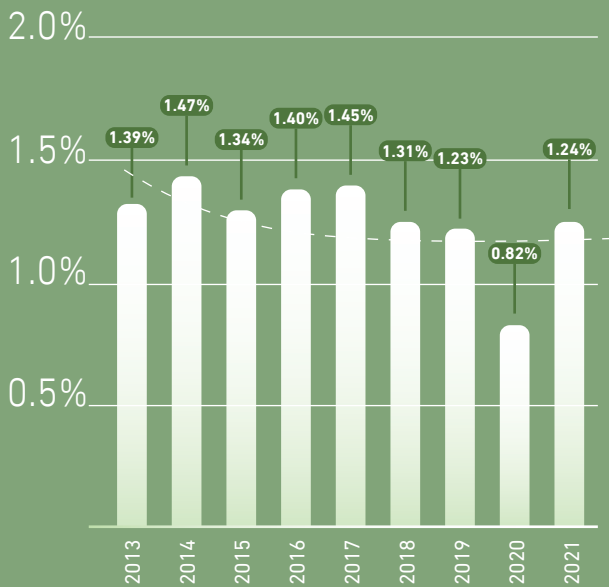
تطور قيمة القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي بالدول العربية



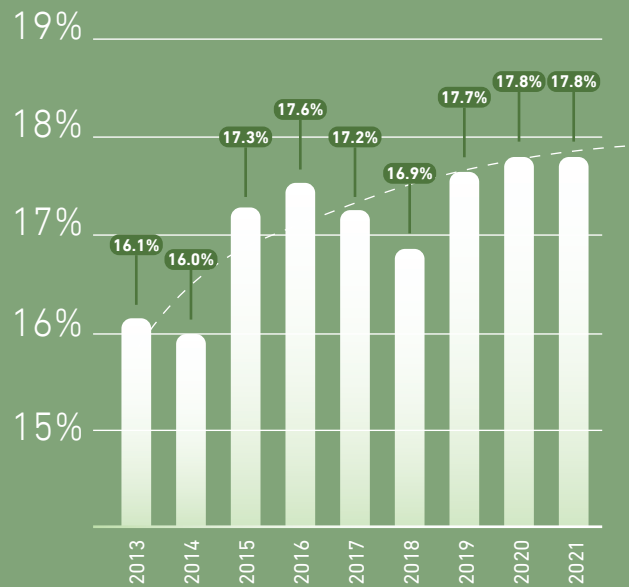
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ببعض الدول العربية



تطور العائد على الموجودات للقطاع المصرفي بالدول العربية



متوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بالدول العربية



المصدر:

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، صندوق النقد العربي.

حافظت نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بالدول العربية على مستويات جيدة طيلة الفترة 2015-2021 (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية: 2022). كانت تلك النسب في عموماً أعلى من تلك المطبقة دولياً، الأمر الذي يشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة عالية، ما يعزز قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة. يعتبر هذا في الحقيقة أحد أسباب عدم تأثر القطاع المالي والمصرفي بالدول العربية بالاضطرابات المالية وحالات الإفلاس أو الاندماج لبعض البنوك التي شهدتها مؤخراً بعض الدول المتقدمة. ويشير تطور العائد على موجودات القطاع المصرفي العربي إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته. تحسن معدل العائد على الموجودات ليعود إلى نفس مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

3.4. القطاع الخارجي: موازين المدفوعات

1.3.4. موازين المدفوعات للدول العربية

يتوقع ان يشهد عام 2023 تواصل تأثر أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية بالآثار الناجمة عن التطورات على الساحة الدولية التي أثرت على الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية وبشكل خاص أسعار المواد الغذائية. هذا بالإضافة إلى أثر الإجراءات التي قامت بعض الدول العربية باتخاذها بهدف الحد من اختلال القطاع الخارجي. كمحصلة لهذه التطورات، يتوقع خلال عام 2023 تراجع مستوى الفائض في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية ليلبلغ نحو 206.4 مليار دولار أمريكي، مسجلاً نسبة انخفاض قدرها 46.2 في المئة، وذلك بما يمثل نحو 6.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.



بالنسبة لتوقعات عام 2024، يتوقع أن يبلغ فائض ميزان المعاملات الجارية نحو 173.5 مليار دولار أمريكي، يعادل حوالي 4.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، جدول (5).

● الجدول 5. توقعات موازين المدفوعات للدول العربية (مليار دولار أمريكي)

توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
2024	2023	2022	2021	
363.3	397.2	567.9	269.5	الميزان التجاري
1376.3	1363.5	1484.3	1079.8	الصادرات (فوب)
-1012.9	-966.3	-916.5	-783.3	الواردات (فوب)
-116.1	-110.9	-106.1	-103.8	ميزان الخدمات
-4.4	-5.3	-5.4	2.3	صافي الدخل الأولي
-69.3	-74.6	-73.0	-67.9	صافي الدخل الثانوي
173.5	206.4	383.4	127	الميزان الجاري
10.3	11.6	16.7	10.4	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
4.9	6.0	11.3	4.4	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر:

قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى، وتقديرات خبراء الصندوق.

2.3.4. توقعات القطاع الخارجي لمجموعات الدول العربية

بالنسبة للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط، يتوقع خلال عام 2023 تراجع قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول انعكاساً للانخفاض المتوقع في أسعار النفط العالمية. كحصوله لذلك فمن المتوقع انخفاض قيمة الصادرات السلعية في دول المجموعة خلال عام 2023 لتبلغ حوالي 1029.5 مليار دولار أمريكي ما يمثل انخفاضاً بحوالي 9.2 في المئة مقارنة مع عام 2022. بالنسبة للواردات السلعية خلال عام 2023، من المتوقع زيادتها بنسبة قدرها 7.6 في المئة لتصل إلى حوالي 598.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع نحو 555.7 مليار دولار أمريكي محققة خلال عام 2022. في ظل ذلك، يتوقع تراجع الفائض في الميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2023 بنسبة قدرها 25.3 في المئة، ليصل إلى حوالي 431.5 مليار دولار أمريكي بما يعادل 20.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول، وذلك مقابل فائض بلغ حوالي 577.7 مليار دولار أمريكي يمثل نحو 27.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022. بالنسبة لميزان الخدمات، من المتوقع زيادة العجز في هذه المجموعة من الدول ليسجل حوالي 106.1 مليار دولار في عام 2023 بنسبة زيادة قدرها 5.5 في المئة مقارنة مع عام 2022. أما في جانب ميزان الدخل الاولي فإنه يتوقع زيادة الفائض لهذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 1.3 بالمائة ليسجل حوالي 22.5 مليار دولار خلال عام 2023، مقارنة مع نحو 22.2 مليار دولار مسجلة في العام السابق. على صعيد ميزان الدخل الثانوي، فإنه يتوقع زيادة مستوى العجز ليصل الى نحو 144.3 مليار دولار، بنسبة ارتفاع قدرها 2.1 في المئة مقارنة بالعام السابق لهذه المجموعة من الدول.

● الشكل 42. فائض الميزانين الجاري والتجاري للدول العربية المصدرة الأساسية للنفط



المصدر:

إعداد خبراء الصندوق استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي

كحصوله للتطورات سالفة الذكر في كل من الميزان التجاري، وميزان الخدمات، والدخل الاولي، والدخل الثانوي، فإنه من المتوقع تراجع فائض ميزان المعاملات الجارية بهذه المجموعة من الدول خلال عام 2023 ليلبلغ نحو 203.6 مليار دولار تعادل حوالي 9.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة مع فائض قدره حوالي 358.0 مليار دولار بما يعادل حوالي 17.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022. أما بالنسبة للتوقعات خلال عام 2024، فمن المتوقع أن يبلغ فائض الميزان الجاري حوالي 183.1 مليار دولار، يمثل نحو 8.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول. شكل (42).

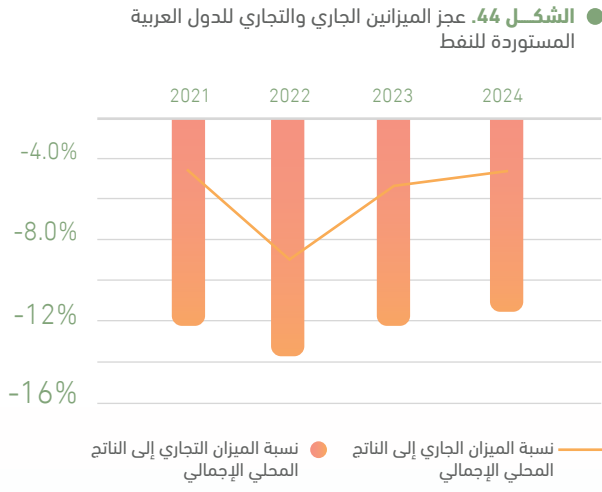
بالنسبة للدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، يتوقع أن تشهد عام 2023 تراجع قيمة الصادرات السلعية بحوالي 11.2 في المئة لتبلغ حوالي 190.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع نحو 214.1 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق. جاء ذلك تماشياً مع التراجع المتوقع أن تشهده الأسعار العالمية للنفط.

فيما يخص الواردات السلعية، فمن المتوقع ارتفاعها بنحو 6.2 بالمائة لتبلغ حوالي 123.8 مليار دولار خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق. كحصوله للتطورات سالفة الإشارة في كل من الصادرات والواردات، فمن المتوقع في عام 2023 تراجع فائض الميزان التجاري في تلك المجموعة من الدول ليصل إلى حوالي 66.4 مليار دولار، مقارنة مع فائض قدره 97.6 مليار دولار مسجل في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2022.

بالنسبة لميزان الخدمات خلال عام 2023، من المتوقع زيادة العجز بنسبة 3.7 في المئة ليسجل حوالي 22.6 مليار دولار. فيما يتعلق بميزان الدخل الاولي، فيتوقع انكماش مستوى العجز بنسبة 15.5 في المئة ليسجل حوالي 6.8 مليار دولار خلال عام 2023. في جانب ميزان الدخل الثانوي، فمن المتوقع خلال عام 2023 اتساع الفائض بنسبة قدرها 6.7 في المئة ليصل إلى نحو 4.9 مليار دولار أمريكي.

في ضوء التطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري والخدمات والدخل الاولي، والدخل الثانوي، فإنه يتوقع انخفاض الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2022 والبالغ نحو 72.3 مليار دولار، ليلبلغ حوالي 41.9 مليار دولار خلال عام 2023، بما يمثل حوالي 7.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة.

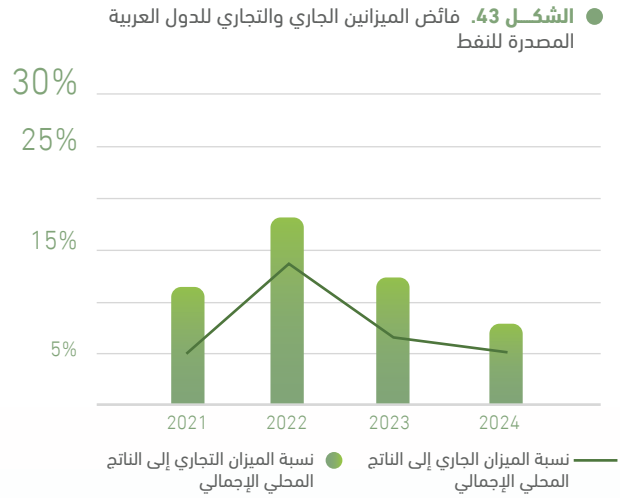
فيما يخص التوقعات خلال عام 2024، فمن المتوقع انخفاض الفائض في الميزان الجاري لهذه المجموعة من الدول ليسجل حوالي 27.4 مليار دولار أمريكي، يمثل حوالي 5.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 43).



المصدر: إعداد خبراء الصندوق استناداً إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي

وفيما يتعلق بميزان الدخل الأولي، فمن المتوقع أن يرتفع العجز بنسبة قدرها 7.7 في المائة ليصل إلى حوالي 21.0 مليار دولار، نتيجة لتوقع زيادة مدفوعات الدين الخارجي في ظل الزيادة التي تشهدها أسعار الفائدة العالمية، وارتفاع مستويات الدين الخارجي في بعض دول المجموعة. بالنسبة لميزان الدخل الثانوي خلال عام 2023، فمن المتوقع أن يشهد الفائض في هذه المجموعة زيادة طفيفة قدرها 1.7 بالمائة ليبلغ حوالي 64.7 مليار دولار مقارنة مع حوالي 63.6 مليار دولار في عام 2022.

كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري، والخدمات والدخل الأولي، والدخل الثانوي، فمن المتوقع في عام 2023 انكماش العجز بميزان الحساب الجاري لتلك المجموعة من الدول بنحو 16.9 بالمائة ليسجل حوالي 39.0 مليار دولار، أي بما يعادل حوالي 4.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول. فيما يخص التوقعات خلال عام 2024، فإنه يتوقع تواصل انكماش العجز بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول ليبلغ حوالي 36.9 مليار دولار، بما يمثل نحو 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة (شكل 44).



يتوقع تحسن العجز في الميزان التجاري للدول العربية المستوردة للنفط عام 2023 ليسجل نسبة 12.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز بلغ 13.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022. يمكن إرجاع ذلك لتوقع ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بدول المجموعة خلال عام 2023 كنتيجة لزيادة الأسعار العالمية للمواد الخام وبعض السلع الأخرى.

وبالنسبة للواردات السلعية، فيتوقع ارتفاعها بنسبة طفيفة لتستقر عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق تقريباً، لتبلغ نحو 244.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة مع حوالي 244.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2022. يأتي ذلك كمحصلة للإجراءات المتخذة من جانب بعض الدول لترشيد الاستيراد وللمحد من الطلب على العملة الأجنبية نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في تلك الدول، وكذلك تراجع أسعار عدد من السلع الأساسية بما في ذلك النفط والغذاء.

في جانب ميزان الخدمات خلال عام 2023، يتوقع ارتفاع الفائض المسجل لدول المجموعة بنسبة قدرها 9.8 في المائة ليبلغ نحو 17.8 مليار دولار مقارنة بالعام السابق. يأتي ذلك في ضوء عودة الانتعاش النسبي للمتعلقات من السياحة في الدول السياحية الرئيسية بالمجموعة.

4.4. الأمن الغذائي بالدول العربية

1.4.4. الوطن العربي وتحدي الأمن الغذائي

يواجه العالم العربي عدداً من التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي لأسباب مختلفة. تشمل بعض العوامل الرئيسية التي تساهم في هذه التحديات ما يلي:

- **المناخ وندرة المياه:** تتميز المنطقة العربية بمناخ جاف وشبه جاف، مما يؤدي إلى ندرة المياه ومحدودية توافر الأراضي الصالحة للزراعة. وهذا يجعل من الصعب على هذه البلدان تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ويزيد من اعتمادها على الواردات الغذائية.
- **النمو السكاني السريع:** شهدت المنطقة العربية نموًا سكانيًا سريعًا في العقود الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء. ولا يعتبر النمو السكاني تحدّي في ذاته، لكن التحدي يتعلق بعدم نمو الإنتاجية بأعلى من معدلات النمو السكاني، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة والضغط على الحكومات لضمان الأمن الغذائي لسكانها.
- **الظروف غير المواتية في بعض الدول العربية:** حيث تعاني بعض الدول من تطورات داخلية تسهم في التأثير على إنتاج الغذاء وتوزيعه والوصول إليه، ما يؤدي إلى التأثير على حالة الأمن الغذائي في هذه البلدان وأحياناً في البلدان المجاورة.
- **التحديات الاقتصادية:** تؤثر التحديات الاقتصادية، مثل تقلب أسعار النفط على القدرة المالية للعديد من البلدان العربية على استيراد الغذاء والاستثمار في التنمية الزراعية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي البطالة والفقر إلى إعاقة وصول السكان إلى الغذاء.
- **الإنتاجية الزراعية والتقنية الزراعية:** يعاني العديد من البلدان العربية من انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب الممارسات الزراعية التقليدية أو المتقدمة، والبنية التحتية غير الملائمة، والاستثمار المحدود في البحث والتقنية. تعيق هذه العوامل مجتمعة القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وضمان الأمن الغذائي.

● **الجدول 6.** ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022

درجة الأمن الغذائي	الدولة	الترتيب	
		عالمياً	عربياً
75.2	الإمارات	23	1
72.4	قطر	30	2
71.2	عمان	35	3
70.3	البحرين	38	4
69.9	السعودية	41	5
66.2	الأردن	47	6
65.2	الكويت	50	7
63	المغرب	57	8
60.3	تونس	62	9
58.9	الجزائر	68	10
56	مصر	77	11
42.8	السودان	105	12
40.1	اليمن	111	13

المصدر:

Economist Impact, 2022 Global Food Security Index

2.4.4. واقع الأمن الغذائي للدول العربية:

يشير الأمن الغذائي إلى قدرة الأفراد والأسر على الحصول على غذاء كاف وآمن ومغذٍ لحياة نشطة وصحية. تواجه الدول العربية تحديات مختلفة تتعلق بالأمن الغذائي، بما في ذلك ارتفاع معدل الفقر وندرة المياه والتغيرات المناخية.

وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، الذي يقيس حالة الأمن الغذائي في 113 دولة، تتباين الدول العربية بشكل كبير في مستويات الأمن الغذائي لديها. تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية (المرتبة الثالثة والعشرون عالمياً)، حيث سجلت 75.2 من 100، تليها قطر وعمان، والبحرين، والسعودية، والأردن، والكويت. من ناحية أخرى، تحتل السودان ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة واليمن مراتب متدنية في مؤشر الأمن الغذائي بسبب التطورات الداخلية، حيث سجلت السودان 42.8 من 100 واليمن 40.1 من 100. احتلت الدول العربية في شمال إفريقيا (تونس والمغرب ومصر والجزائر) مراتب متوسطة تراوحت بين 63 درجة و56.

يقدم مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) رؤى قيمة عن حالة الأمن الغذائي في البلدان العربية من خلال توفير تحليل مقارنة لعوامل مثل القدرة على تحمل التكاليف، وتوافر الغذاء وجودته وسلامته. وكما يظهر من التصنيف في الجدول (6)، يمكن النظر إلى الدول العربية من حيث تحقيقها للأمن الغذائي وفق المؤشر العالمي للأمن الغذائي على النحو التالي:

أولاً: حققت الدول ذات الدخل المرتفع مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين والمملكة العربية السعودية، درجات أعلى بشكل عام في مؤشر الأمن الغذائي العالمي نظرًا لاقتصاداتها القوية، مما يمكّنها من الاستثمار في الأمن الغذائي واستيراد الغذاء. ومع ذلك، تواجه مجموعة الدول هذه بعض التحديات المتعلقة بندرة المياه وتغير المناخ ومحدودية الأراضي الزراعية.

ثانيًا: تواجه بلدان مثل السودان واليمن وسورية تحديات في مجال الأمن الغذائي بسبب عوامل مثل التقلبات الاقتصادية والتطورات الداخلية، فضلًا عن تأثر البنية التحتية التي تؤثر على إنتاج الغذاء وتوزيعه والوصول إليه. تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى استنزاف الموارد ما يؤثر على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافره.

ثالثًا: بلدان مثل الجزائر ومصر وتونس والمغرب لديها قطاع زراعي أكثر تنوعًا، لكنها تواجه أيضًا تحديات تتعلق بندرة المياه وتغير المناخ والعوامل الاقتصادية التي تؤثر على الأمن الغذائي. تحتل مجموعة الدول هذه مراكز متوسطة في مجال الأمن الغذائي (عربيا وعالميا).

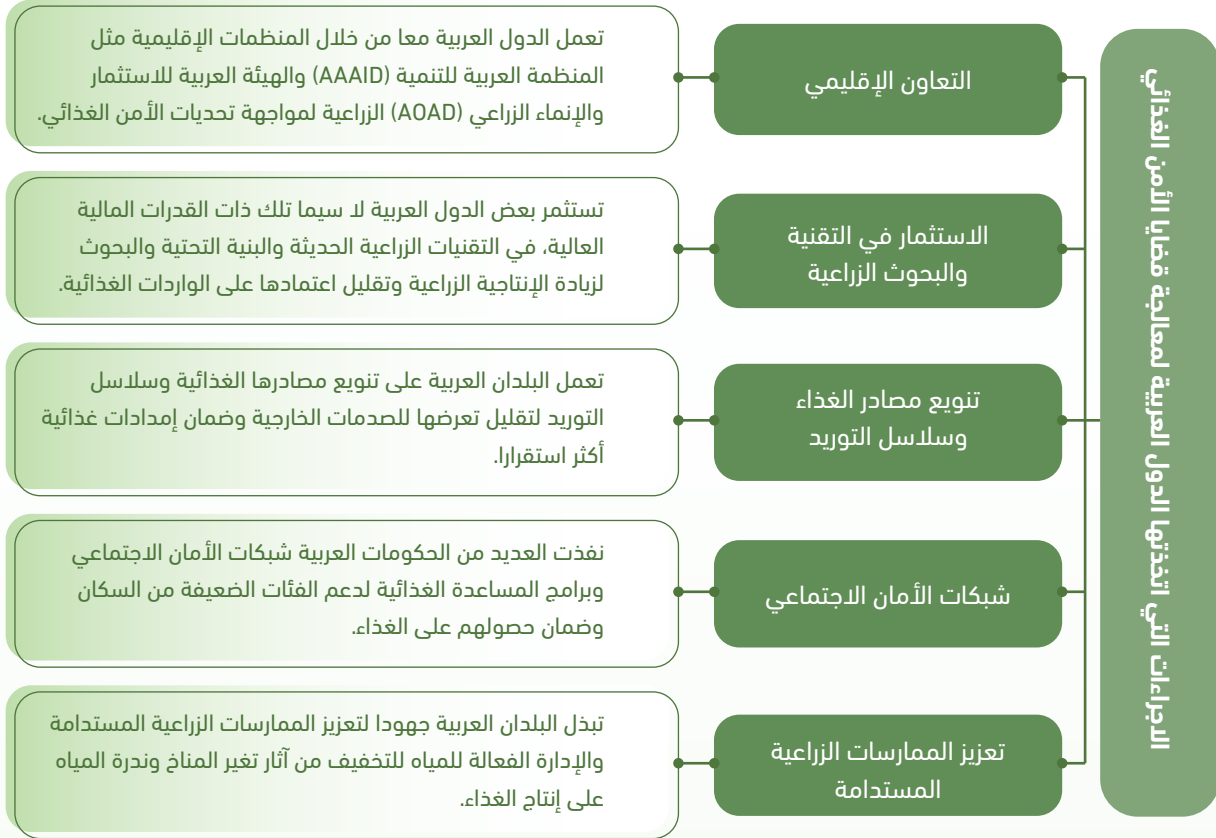
وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية الصادرة عن منظمات دولية، يعد انتشار نقص التغذية أحد المؤشرات الحاسمة لانعدام الأمن الغذائي. وفقًا لآخر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، لا يزال انتشار نقص التغذية مرتفعًا في بعض البلدان العربية، مثل اليمن، حيث يقدر أن 45% من السكان يعانون من نقص التغذية. ومن المؤشرات الهامة الأخرى للأمن الغذائي انتشار التقزيم، والذي يعكس سوء التغذية المزمن. وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية (WHO)، كانت غالبية حالات التقزيم بين الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية، كما لا يزال انتشار التقزيم مرتفعًا في بعض البلدان. يعد توافر الغذاء والحصول عليه جانبًا مهمًا أيضًا من جوانب الأمن الغذائي. أحرزت الدول العربية تقدمًا في زيادة إنتاجها الزراعي، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بندرة المياه، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وتغير المناخ. وفقًا لمنظمة الفاو، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي في الدول العربية 3.3% بين عامي 2005 و2018، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.4%. ومع ذلك، لا تزال الواردات الغذائية مرتفعة في معظم البلدان العربية، مما يشير إلى الاعتماد على مصادر الغذاء الخارجية. وفيما يتعلق بالحصول على الغذاء، يعتبر الفقر عقبة كبيرة أمام الأمن الغذائي في الدول العربية. وفقًا لآخر تقديرات البنك الدولي، بلغ معدل الفقر في الدول العربية 25.2% في عام 2015، ارتفاعًا من 19.6% في عام 2010. ومعدل الفقر مرتفع بشكل استثنائي في بعض البلدان، مثل اليمن، حيث يقدر بنحو 78% من إجمالي السكان. السكان يعيشون في فقر.

في الختام، يعتبر الأمن الغذائي قضية متشعبة ومتعددة الجوانب، تتطلب اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الكامنة وراء ضعف الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. وفي حين قامت بعض البلدان بتبني استراتيجيات وطنية لتحسين الأمن الغذائي، لا تزال هناك العديد من الدول التي تواجه تحديات تتطلب جهودًا متواصلة من الدول العربية، ومزيدًا من التعاون المشترك وتفعيل المبادرات العربية المشتركة.

3.4.4. التدابير المتعلقة بمواجهة تحديات الأمن الغذائي وآفاق الأمن الغذائي

إن النظرة المستقبلية للأمن الغذائي في الدول العربية هي صورة ذات أبعاد متشعبة، مع بعض الاتجاهات الإيجابية والتحديات الكبيرة التي يجب التصدي لها. يوضح الشكل التالي (شكل 45) بعض الآليات والسياسات التي تتبناها الدول العربية لتعزيز أمنها الغذائي:

الشكل 45. إجراءات الدول العربية لمواجهة قضايا الأمن الغذائي



شمل استبيان آفاق الاقتصاد العربي سؤالاً عن أهم التدابير التي تتبناها الدول العربية للتصدي لتحدي الأمن الغذائي. فيما يلي استعراض لأهم التدابير التي اتخذتها عدد من الدول العربية لتعزيز أمنها الغذائي:

تواصل **مملكة البحرين** تبني المبادرات التي تكفل تحقيق الأمن الغذائي في المجالات الزراعية والحيوانية والبحرية وذلك لزيادة حجم المنتج الوطني بما يكفل تأمين الغذاء واستدامته وسلاسل الإمدادات عبر أربع مراكز أساسية هي: تطوير القدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية، والعمل على بناء بنية تحتية قادرة على محاكاة الأهداف المستقبلية في مجال الأمن الغذائي، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وتقديم المحفزات والتسهيلات لاستقطاب القطاع الخاص للاستثمار في مجال الأمن الغذائي باعتباره شريكا أساسياً. فيما يتعلّق بالمجال الزراعي، تحرص مملكة البحرين على تخصيص أراضٍ تدعم أساليب الإنتاج الزراعي الحديثة. ومن جانب آخر يتم دعم المزارعين البحرينيين من خلال حزمة من التسهيلات، تأتي في مقدمتها توفير المياه المعالجة لري المزارع، بالإضافة إلى تقديم حوافز وإعانات زراعية، وتوفير عدد من الخدمات الفنية والإدارية، والتدريب وبناء القدرات في المجال الزراعي. وعلى صعيد الثروة البحرية والاستزراع السمكي، تم إنشاء المركز الوطني للاستزراع السمكي، كما تتبنى وكالة الزراعة والثروة السمكية عددا من المبادرات التي تهدف لتعزيز الثروة السمكية. أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية، تدعم الجهود الوطنية المربين البحرينيين وتعمل على تمكينهم في سبيل تحسين الثروة الحيوانية سعياً للوصول للاكتفاء الذاتي النسبي، مع تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

تبنت **المملكة العربية السعودية** عدداً من التدابير لتعزيز الأمن الغذائي وذلك عبر زيادة الاكتفاء الذاتي، إلى جانب تمكين الاستدامة في القطاع الزراعي وتقليص الاعتماد على الدعم الحكومي. وتركز رؤية المملكة 2030 ضمن جهود التنمية المستدامة على بناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعمل على تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي. وتأكيداً لأهمية موضوع الأمن الغذائي لدى صانعي السياسات بالمملكة تم تحويل المؤسسة العامة للحبوب إلى الهيئة العامة للأمن الغذائي (يناير 2023) هدفها تنظيم الأمن الغذائي وتطويره وتعزيزه، من خلال وضع استراتيجية وطنية للأمن الغذائي ومتابعتها بما يكفل حماية المصالح الحيوية للدولة وأمنها الوطني، ومراقبة الالتزام بالأنظمة والخطط الصادرة بشأنه.

وفي **الكويت**، وبرغم طبيعة الظروف الجغرافية والمناخية ومحدودية الموارد المائية التي تحد من توسع الإنتاج الزراعي، والاعتماد على الواردات في تلبية جزء مهم من السلع الغذائية، إلا أن تعزيز الأمن الغذائي دائماً ما يأتي ضمن أولويات الدولة من خلال العمل على تشجيع الإنتاج المحلي، وتنويع أسواق الاستيراد، وضمان إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية، وتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية، علاوة على الدعم الحكومي للسلع الغذائية للمواطنين. وتستمر الكويت في بذل الجهود نحو الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي الغذائي، ووضع الآليات المناسبة لتلافي العواقب المحتملة لأية أزمات من شأنها الإخلال بمنظومة الأمن الغذائي والمائي. وقد ساهمت هذه العوامل وغيرها في تعزيز مرتبة الكويت في مؤشرات الأمن الغذائي. وفي سبيل تعزيز منظومة الأمن الغذائي، شكل مجلس الوزراء في (مايو 2022) لجنة وزارية بمجلس الوزراء تسمى "لجنة تعزيز منظومة الأمن الغذائي" يعهد إليها النظر في كافة الموضوعات المتصلة بالأمن الغذائي والمائي، والإشراف على متابعة الجهود المبذولة من الجهات الحكومية المعنية بالتعامل مع منظومة الأمن الغذائي، وتوجيهها حسبما تتطلب المصلحة العليا للبلاد، ووضع الركائز الأساسية لتطوير وتوحيد الجهود الرامية إلى المحافظة على الأمن القومي المحلي المتعلق بالماء والغذاء.

في **الأردن** يعتبر الأمن الغذائي جزءاً من برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يعتبر من المجالات الرئيسية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033. ومن الأولويات في قطاع الزراعة والأمن الغذائي، تحويل الأردن إلى مركز إقليمي للإنتاج الزراعي مع ضمان استدامة الأمن الغذائي لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على الصعيد المحلي. كما عملت الحكومة على تحديث وتطوير الإنتاج الزراعي، لجعل الأردن مركزاً إقليمياً لتصدير الإنتاج الزراعي وتطوير البنية التحتية لسلسلة التوريد وفرص الصناعات الغذائية وتحسين التسويق الزراعي للصادرات، وبالتالي تقليل الأثر من تذبذب الأسعار العالمية في المستقبل.

5.4. التغيير المناخي بالدول العربية

1.5.4. التغيير المناخي بالدول العربية: واقع وآفاقه

يعتبر تغير المناخ تحدياً عالمياً، والدول العربية ليست استثناء، إذ هي معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ بسبب مناخها الجاف وشبه الجاف، والاعتماد الكبير على الزراعة الحساسة للمناخ، وكثافة السكان في المناطق الساحلية. شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة في العقود الأخيرة، حيث شهدت بعض المناطق ارتفاعاً قدره 1-2 درجة مئوية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات البيئية القائمة مثل ندرة المياه والتصحر، كما تعد الدول العربية من بين أكثر الدول التي تعاني من ندرة المياه في العالم، حيث يعتمد الكثير منها على موارد المياه الجوفية غير المتجددة. من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تقليل توافر موارد المياه العذبة في المنطقة، مما يزيد من حدة الإجهاد المائي. ولأن الزراعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية في العديد من البلدان العربية، ومع ذلك، من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ سلباً على الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض توافر المياه، وتغير أنماط هطول الأمطار. وهذا بدوره قد يهدد الأمن الغذائي في المنطقة.

2.5.4. التدابير التي اتخذتها الدول العربية للحد من تداعيات التغيير المناخي

شمل استبيان آفاق الاقتصاد العربي جزءاً يتعلق بالتدابير والسياسات المُتبناة أو التي سيتم تبنيها على مستوى الدول العربية خلال السنوات القادمة لمواجهة تحديات التغيير المناخي. فيما يلي تحليل لأهم اتجاهات الدول العربية بهذا الخصوص:

إدراكاً من **المملكة العربية السعودية** للحاجة الملحة لمعالجة تغير المناخ وتنويع اقتصادها، أطلقت الدولة العديد من المبادرات لتعزيز الاستدامة وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بدءاً من رؤية 2030 الهادفة لتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، حيث تتضمن الرؤية استثمارات في الطاقة المتجددة (مستهدف توليد 50 بالمئة من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2023)، كما تأسس البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة الهادف إلى تحسين كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعة والنقل والمباني، هذا بالإضافة إلى الاستثمار في تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه، واستكشاف إمكانات إنتاج الهيدروجين الأخضر. ولمواكبة الجهود الدولية للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر وتقليل انبعاثات الكربون تم إطلاق "مبادرة السعودية الخضراء" و"البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون".

تقوم **البحرين** بعدد من الإجراءات لمواجهة تحديات التغيير المناخي، كما يتم العمل على عدد من المبادرات ضمن رؤية المملكة لاعتماد سياسات الاقتصاد الدائري للكربون، وكجزء من التزاماتها الوطنية تجاه حماية البيئة ومكافحة آثار تغير المناخ بهدف خفض انبعاثات الكربون في مملكة البحرين والوصول الى الحياد الصفري في العام 2060. من بين تلك الجهود، العمل على زيادة المساحات الخضراء ومضاعفة أشجار القرم من أجل الحد من آثار تغير المناخ والمساهمة في تحقيق أهداف مملكة البحرين للوصول للحياد المناخي، ضمن التزامات مملكة البحرين بأهداف اتفاقية الأمم الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26)، وفي شهر سبتمبر 2022، بدأ تطبيق قانون البيئة الذي يهدف إلى حماية البيئة ومصادرها من الأنشطة والممارسات كافة التي تشتمل على مسببات التلوث والتدهور البيئي والتنوع البيولوجي.

وفي **السودان**، فقد تم اتخاذ عدد من التدابير للحد من تداعيات التغيير المناخي، من ذلك قيام بنك السودان المركزي بتبني سياسات للعام 2023م تستهدف تشجيع التمويل المستدام والتمويل الأخضر كاستجابة لتحديات التغيير ومخاطر التكيف مع تغيرات المناخ، ووضع مبادئ حاكمية وأطر وموجهات للتمويل المستدام والتمويل الأخضر، ونشر مبادئ ومفاهيم الاستدامة المالية ودعم التحويل نحو الاقتصاد الأخضر عبر إدراج مبادئ الاستدامة والتمويل الأخضر في أنشطة المصارف والمؤسسات غير المصرفية، تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على ابتكار منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ذات الأثر المستدام والصدقية للبيئة، وتطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة مخاطر التغيرات المناخية والمخاطر المالية الأخرى في منتجات التمويل الأخضر والتحوط للمخاطر المصاحبة.

وفي **العراق**، شملت الاجراءات التي اتبعتها الحكومة العراقية لمواجهة تغير المناخ الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والعمل على التحويل نحو اقتصاد أكثر اخضراراً وتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة، كما وضعت حكومة العراق بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي اللمسات الأخيرة على تقرير المساهمة المحددة وطنياً (NDC) الذي يتناول التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف، والذي بموجبه يتم العمل على تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة (1-2%) من انبعاثات (CO2) بحلول عام 2030.

وفتح نافذة للاستثمار بقيمة 100 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأخضر من القطاعين الخاص والعام على حد سواء على مدى السنوات العشر المقبلة، وأخيراً يتم تصميم مشاريع مستدامة تركز على خلق سبل العيش والتنمية المتوسطة وطويلة الأجل والتي تعزز الاستثمارات في البنية التحتية الفعالة للمياه ومياه الصرف الصحي والري وإدارة استهلاك المياه فضلاً عن استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

في **عمان**، يتابع البنك المركزي العماني بشكل دائم كافة المتغيرات التي قد تؤثر على الاستقرار المالي للقطاع ومن ضمنها مخاطر التغيرات المناخية، حيث قام البنك المركزي العماني في ديسمبر 2021 م بالتعميم على كافة المصارف بشأن مجموعة من مبادئ بازل لإدارة مخاطر تغيرات المناخ، ومن أجل رسم صورة واضحة عن الوضع الحالي للقطاع المالي فيما يخص إدارة مخاطر تغيرات المناخ ومدى تبني المصارف مفهوم التمويل الأخضر كما تم إعداد إستبيان للمؤسسات المالية والذي من المتوقع أن تشكل نتائجه قاعدة بيانات أولية يمكن من خلالها تبني مبادرات جديدة ضمن خارطة طريق نحو التمويل الأخضر، حيث إن خارطة العمل المعتمدة تتضمن محاور أساسية منها متابعة المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية في مجال التغير المناخي ودمجها ضمن المتطلبات الرقابية والاحترازية للمؤسسات المالية، وإصدار تعليمات للمصارف لتصنيف الأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقاً لمدى تأثيرها على أهداف تغيرات المناخ وتعزيز الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، واستحداث تقارير ومتطلبات رقابية متعلقة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ وإدارة مخاطر التغير المناخي، وتحديث إطار نمذجة واختبارات تحمل الضغط لعمل تقييم شامل لتأثير مخاطر المناخ على الاقتصاد في ظل سيناريوهات مختلفة متعلقة بالمناخ.

في **فلسطين**، تقوم سلطة النقد الفلسطينية بعدد من الإجراءات والتدابير لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، من ذلك دراسة سياسات التمويل والائتمان لدى المصارف ومدى مواءمتها مع متطلبات الاقتصاد الأخضر، ودراسة التكاملية بين الأجهزة الحكومية المختلفة ذات العلاقة في مجالات البيئة والاقتصاد الأخضر والأنظمة المصرفية والمالية وتكامل الأدوار، ودراسة أساليب وأدوات التشجيع نحو قضايا التمويل الأخضر، إضافة لإنشاء قاعدة بيانات ومؤشرات للمتابعة لمدى تطور حجم التمويل الأخضر وأدواته.

في **لبنان** قدّمت الحكومة اللبنانية في العام 2021، مساهمتها الوطنية المحددة لتقليل الانبعاثات (NDC)، ذلك يشكّل عنصراً رئيسياً للالتزام الدول عالمياً باتفاق باريس للمناخ. بالإضافة الى ذلك شاركت الحكومة اللبنانية في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP27) (شرم الشيخ 2022) حيث تم عرض دراسات أعدتها وزارة البيئة اللبنانية قدّرت أن التغير المناخي سيسبب انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي للبنان وسيضعف من حدة الأزمات الحالية. هذا الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات حازمة من قبل الجميع على المديين القصير والمستقبلي. في هذا الصدد اقترح إنشاء مرفق لبنان للاستثمار الأخضر بدعم وتمويل من الدول والجهات المانحة.

في **الأردن**، قامت الحكومة والبنك المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها الحد من تأثير التغيرات المناخية على الأردن. يعمل البنك المركزي على إعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز التمويل الأخضر في المملكة بالتشارك مع القطاع المصرفي والمالي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، وذلك تعزيزاً للجهود الوطنية الرامية إلى مواجهة مخاطر التغير المناخي، كما أعلنت الحكومة عن الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025) في عام 2015 التي تضمنت برنامجاً طموحاً لحل تحدي نقص المياه في الأردن، كما تم تضمين رؤية التحديث الاقتصادي محركاً لـ "بيئة مستدامة" من ضمن المحركات الثمانية التي حددتها للنمو الاقتصادي، حيث أشارت الرؤية في هذا الجانب إلى أن المملكة ستساهم في تلبية الاحتياجات الملحة المرتبطة بتغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، وتوفير الطاقة النظيفة. كما أشارت إلى أن الأردن سينشط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية التي حددتها الأمم المتحدة، والتوافق مع النهج العالمي نحو مستقبل أخضر، بالإضافة إلى حفز شريحة جديدة من الاستثمارات في المشاريع المستدامة، مما يسهل الحصول على التمويل الأخضر. وقد تضمن محرك البيئة المستدامة عدداً من الإجراءات منها التوسع في مجالات الطاقة المتجددة، بما في ذلك استخدام أنواع جديدة من الطاقة (مثل الهيدروجين) وتشجيع الاستخدام الكفؤ للطاقة، وتطوير أنظمة النقل المستدامة، وإنشاء محطات للشحن الكهربائي، واستخدام أنماط زراعية تتواءم مع البيئة المناخية، بما في ذلك الممارسات الحديثة والصدقية للبيئة، وتقليل مصادر النفايات، وتطوير إدارتها، وإعادة تدويرها.

ولمواجهة تحديات التغير المناخي يسعى **المغرب** الى تعزيز الطاقات النظيفة ورفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي إلى 52 بالمئة بحلول عام 2030. في هذا السياق، تم في نهاية عام 2021، تشغيل 831 ميغاواط من الطاقة الشمسية و1466 ميغاواط من طاقة الرياح بالإضافة إلى المزيد من المشاريع المخطط لها في السنوات القادمة، بما في ذلك برنامج الطاقة الشمسية متعدد المواقع نور2 الكهروضوئي (المرحلة الأولى) بقدرة 400 ميغاوات، نور بوجدور (350 ميغاوات) ونور أطلس (200 ميغاوات). كما تعول المملكة على بناء مجمع الطاقة الشمسية الهجين "نور ميدلت" بقدرة 1000 ميغاواط من الطاقة الكهروضوئية و600 ميغاواط من الطاقة الشمسية المركزة.

كذلك، يتم التخطيط لبناء العديد من مزارع الرياح، ومن بينها الشطر الثاني من محطة الطاقة الريحية تازة، محطة بوجدور (300 ميجاوات) وتيسكراد (100 ميجاوات). كما يتطلع المغرب إلى حجز مكانه ضمن قائمة الدول الرائدة في قطاع الهيدروجين الأخضر على اعتبار أنه يعد اليوم من بين البلدان الأفضل تموقعا في ثورة الهيدروجين الأخضر بفضل وفرة موارده الشمسية والريحية، وسط توقعات بألا يقتصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل سيفتح الباب أمام تصدير الطاقة إلى الأسواق الأوروبية. وللتعامل مع الإجهاد المائي الذي يزداد حدة مع تغير المناخ، لجأت الدولة إلى إجراءات منها إنشاء محطات لتحلية مياه البحر، ومعالجة المياه العادمة، وإنشاء مجموعة من السدود (الكبرى، متوسطة وصغرى) بمختلف أقاليم المملكة، و تعزيز عقود المياه الجوفية.

تمثل التغيرات المناخية أحد التحديات التي ستواجهها **تونس** خلال السنوات القادمة حيث شهدت البلاد خلال العشرية المنقضية وبوتيرة متسارعة ظواهر طبيعية حادة كالجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة التي تهدد استدامة الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق تم إعداد استراتيجية وطنية لقطاع الطاقة في أفق سنة 2035 ووضع خارطة طريق لتنفيذها بصفة تشاركية مع مختلف الأطراف المتدخلة في القطاع. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان التزود بطاقة آمنة للجميع ووضع الإجراءات العملية والكفيلة والتي ستمكن من تحقيق الأهداف المرسوم في الميزج الطاقوي خاصة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى جانب تحقيق الحياد الكربوني للاقتصاد الوطني في أفق سنة 2050. ستمكن هذه الاستراتيجية من تحقيق نقطتين إضافيتين على مستوى النمو وإحداث أكثر من 70 ألف موطن شغل بحلول سنة 2035 منها 30 ألف موطن شغل مباشر. وقد تم وضع إجراءات لتسهيل تنفيذ الاستثمارات التي تتطلبها استراتيجية الطاقة منها خاصة تعزيز الاستدامة المالية للقطاع ودفع إنتاج الهيدروكربونات. كما سيتم العمل على تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وجعل تونس مزود استراتيجي لهذه المادة نحو أوروبا.



3.5.4. خلاصة توجهات الدول العربية في مجال التغير المناخي: الآفاق والتوصيات



تشمل التوجهات المستقبلية للدول العربية عددا من المحاور التي تمكنها من التحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون، فيما يلي أهمها:

1 **التحول نحو الطاقة المتجددة:** تمتلك الدول العربية إمكانات كبيرة لمصادر الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. بدأت العديد من الدول العربية في المنطقة بالفعل في الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

2 **إدارة المياه والحفاظ عليها:** تحسين إدارة المياه وتقنيات الحفاظ عليها يمكن أن يساعد في معالجة ندرة المياه في المنطقة العربية. يشمل ذلك استخدام أنظمة الري المتطورة، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، وتنفيذ سياسات توفير المياه وحملات التوعية العامة.

3 **الزراعة المقاومة للمناخ:** يمكن أن يساعد الاستثمار في الممارسات الزراعية المقاومة للمناخ، مثل أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف والزراعة الدقيقة والحراثة الزراعية، البلدان العربية على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة وضمان الأمن الغذائي.

4 **إدارة المناطق الساحلية:** يمكن لاستراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك بناء الدفاعات الساحلية، واستعادة النظم البيئية، وتنفيذ أنظمة الإنذار المبكر، أن تساعد البلدان العربية في الاستعداد والتكيف مع آثار ارتفاع مستوى سطح البحر.

5 **التعاون الإقليمي:** إن تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تغير المناخ يمكن أن يساعد البلدان العربية بشكل جماعي على مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ. وهذا يشمل تبادل المعرفة وأفضل الممارسات، وتنسيق جهود التكيف والتخفيف، والمشاركة في مفاوضات تغير المناخ الدولية.

هوامش الفصل

1 مؤشر الأمن الغذائي (FSI) هو أداة تستخدم لقياس وتقييم حالة الأمن الغذائي في بلد أو منطقة معينة. يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار عوامل مختلفة، بما في ذلك توافر الغذاء، والوصول إلى الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء. يُحسب مؤشر التغذية عادة بناءً على مجموعة من المؤشرات، والتي قد تشمل مقاييس مثل نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، ونسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، ومعدل إنتاج الغذاء، وتوافر البنية التحتية الزراعية، ومستوى الواردات والصادرات الغذائية، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء. يتم استخدام المؤشر من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتحديد المجالات التي يكون فيها الأمن الغذائي ضعيفًا بشكل خاص ولتطوير سياسات وبرامج لمعالجة هذه القضايا. يمكن استخدامه أيضًا لتتبع التقدم بمرور الوقت ومقارنة حالة الأمن الغذائي عبر مختلف البلدان أو المناطق.

2 من المهم أن نلاحظ أن مؤشر الأمن الغذائي العالمي (Global Food Security Index) يقدم لمحة فقط عن حالة الأمن الغذائي في وقت جمع البيانات وقد لا يجسد بشكل كامل الطبيعة الديناميكية والمتغيرة بسرعة للأمن الغذائي، بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات أو تلك التي تعاني من أزمات سياسية أو اقتصادية، لذا يجب على صانعي السياسات استكمال وتعزيز البيانات التي يوفرها المؤشر بمصادر أخرى للمعلومات، مثل التقارير من المنظمات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات البحثية، للحصول على فهم شامل لحالة الأمن الغذائي في الدول العربية. من بين المؤشرات والتقارير أخرى التي تتعلق بالأمن الغذائي ويمكن الاسترشاد بها في تقييم أوضاع الأمن الغذائي ورسم السياسات المناسبة:

1. برنامج الغذاء العالمي: خريطة الجوع (World Food Programme (WFP) Hunger Map): ينشر برنامج الأغذية العالمي خريطة الجوع التفاعلية التي توفر تمثيلًا مرئيًا لمستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. تستند الخريطة إلى انتشار نقص التغذية ومؤشرات أخرى مثل معدلات السكان والتقزم والهزال.

2. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (SOFI) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (The State of Food Security and Nutrition in the World): هذا التقرير السنوي، الذي نُشر بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يقدم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية تقييمًا للوضع الحالي للأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم. يتتبع التقدم المحرز نحو الأهداف العالمية، مثل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية.

3. مؤشر الجوع العالمي (GHI) (Global Hunger Index): مؤشر الجوع العالمي هو تقرير سنوي تنشره مؤسسة (Concern Worldwide) و(Welthungerhilfe). ويصنف البلدان بناءً على مؤشر مركب يجمع بين أربع مكونات: نقص التغذية، وهزال الأطفال، وتقزم الأطفال، ووفيات الأطفال. تم تصميم مؤشر الصحة العالمية لتوفير فهم شامل للجوع وانعدام الأمن الغذائي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

4. مؤشر المخاطر العالمية (World Risk Index): تم تطوير مؤشر المخاطر العالمي بواسطة معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والأمن البشري (UNU-EHS)، وهو جزء من تقرير المخاطر العالمية. ويقيم قابلية تأثر البلدان وتعرضها للأخطار الطبيعية والقدرة على التعامل مع الكوارث والتكيف معها. على الرغم من أن المؤشر لا يركز بشكل خاص على الأمن الغذائي، إلا أنه يقدم رؤى حول العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي، مثل المخاطر المتعلقة بالمناخ وقدرة المجتمعات على الصمود أمام الصدمات. توفر هذه المؤشرات والتقارير، إلى جانب مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، صورة شاملة للأمن الغذائي والقضايا ذات الصلة في جميع أنحاء العالم، فهي تساعد صانعي السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة على تحديد مجالات الاهتمام وتطوير التدخلات المستهدفة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

الملاحق:

النمو الاقتصادي

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
السعودية	2.5	0.3	-4.1	3.2	8.7	3.1	5.7
الإمارات	1.2	3.1	-6.1	2.3	6.2	4.2	3.3
قطر	1.2	0.8	-3.6	1.5	4.0	3.2	2.7
الكويت	2.4	-0.6	-8.9	1.3	8.4	2.5	2.5
عمان	1.3	-1.1	-3.2	3.0	4.5	3.6	2.2
البحرين	2.1	2.2	-4.6	2.7	4.9	2.9	3.1
الدول العربية المصدرة للنفط	1.2	1.0	-4.9	2.6	7.1	3.4	4.2
الجزائر	1.4	0.8	-4.9	4.0	3.9	2.6	1.8
العراق	4.7	5.8	-11.3	2.8	8.7	4.0	2.7
اليمن	0.8	2.1	-8.5	-2.0	1.1	0.3	5.1
ليبيا	17.9	13.2	59.7	177.3	-7.6	16.7	12.2
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	2.2	3.8	-13.4	15.6	5.1	4.2	3.2
مصر	5.3	5.6	3.6	3.3	6.6	3.7	4.7
المغرب	3.1	2.9	-7.2	7.9	1.2	3.0	3.2
السودان	-2.3	-2.5	-3.6	0.5	-0.5	1.7	4.0
تونس	2.6	1.3	-8.7	3.3	2.4	2.2	2.8
لبنان	-1.9	-7.3	-27.7	-15.2	-6.1	2.1	3.3
فلسطين	1.2	1.4	-11.3	7.0	3.5	2.5	2.0
الأردن	1.9	2.0	-1.6	2.2	2.7	2.7	2.7
موريتانيا	2.1	5.6	-1.8	3.0	4.4	4.8	8.1
جيبوتي	8.5	6.5	1.0	4.0	3.6	5.0	5.9
القمر	3.4	2.0	0.2	2.4	2.4	2.8	3.4
الدول العربية المستوردة للنفط	2.9	2.6	-2.3	2.4	3.5	3.1	4.0
الدول العربية	2.4	1.9	-5.2	4.6	5.6	3.4	4.0

التضخم

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	الدولة
2.10	2.10	2.47	3.06	3.45	-2.09	2.46	السعودية
2.57	2.90	4.82	0.19	-2.07	-1.93	3.07	الإمارات
2.92	3.60	4.99	2.25	-2.60	-0.70	0.30	قطر
2.66	2.79	4.00	3.40	2.11	1.10	0.58	الكويت
2.36	3.50	2.83	1.55	-0.90	0.13	0.88	عمان
3.00	2.50	3.60	-0.61	-2.3	1.01	2.09	البحرين
2.3	2.5	3.2	2.4	1.7	-1.5	2.2	الدول العربية المصدرة للنفط
6.17	6.76	8.86	4.68	2.42	1.95	4.27	الجزائر
2.86	4.21	4.90	6.10	0.60	-0.20	0.37	العراق
16.9	23.6	39.2	63.80	27.40	12.01	27.60	اليمن
3.28	2.80	4.60	2.70	8.20	0.21	-1.20	ليبيا
6.5	10.4	16.5	20.4	8.6	3.7	8.7	الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط
13.14	17.18	14.78	4.50	5.70	13.88	20.85	مصر
4.20	3.90	6.60	1.40	0.70	0.24	1.90	المغرب
47.67	75.64	164.31	359.09	163.31	50.99	63.29	السودان
6.99	6.30	8.29	5.71	8.29	6.72	7.31	تونس
44.35	99.35	171.20	154.80	171.20	2.89	6.06	لبنان
2.90	3.80	4.20	1.32	4.20	0.68	4.45	الأردن
21.30	55.35	79.80	87.30	79.80	13.40	0.90	سورية
1.50	2.20	3.70	1.20	3.70	1.56	-0.20	فلسطين
4.82	3.10	7.83	3.76	7.83	2.31	3.05	موريتانيا
2.88	2.80	6.16	1.19	6.16	3.32	0.15	جيبوتي
4.10	3.50	8.25	3.90	8.25	3.00	2.70	القمر
15.1	36.4	46.2	74.4	46.2	16.1	20.4	الدول العربية المستوردة للنفط
11.1	24.8	32.4	50.2	32.4	10.4	14.8	الدول العربية
6.3	6.8	11.7	9.1	11.7	5.4	9.9	الدول العربية باستثناء ذات معدلات التضخم العالية (سورية، لبنان، السودان)
3.8	4.1	5.9	3.6	5.9	0.7	2.5	الدول العربية باستثناء الدول التي تواجه ضغوط صرف عملاتها المحلية (السودان، سورية، لبنان، مصر)

المالية العامة (رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السعودية	-12.46	-8.89	-5.48	-4.22	-10.67	-2.25	2.50
الإمارات	-2.81	-1.68	1.90	0.67	-5.08	-0.68	-0.20
قطر	-9.03	-4.83	2.26	0.98	0.09	0.30	5.40
الكويت	-17.91	-15.02	-8.02	-13.64	-36.44	-9.90	-0.30
عمان	-21.05	-14.00	-8.64	-9.50	-17.24	-3.20	5.30
البحرين	-13.49	-10.01	-6.30	-4.70	-12.83	-6.45	-1.07
الدول العربية المصدرة للنفط	-10.31	-7.11	-2.88	-3.23	-10.44	-4.14	4.90
الجزائر	-13.05	-6.54	-5.61	-5.57	-12.71	-7.20	2.10
العراق	-6.40	0.85	9.58	-1.50	-14.50	2.13	6.30
اليمن	-6.73	-6.72	-2.59	-11.76	-5.23	-5.23	-5.18
ليبيا	-82.22	-24.49	17.14	19.00	-55.65	16.38	7.59
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	-12.97	-4.46	3.96	-1.56	-15.49	-3.08	4.10
مصر	-13.76	-12.19	-9.65	-8.64	-8.52	-6.20	-7.80
المغرب	-4.82	-4.04	-4.06	-4.10	-7.60	-5.90	-5.30
السودان	-1.46	-4.47	-3.36	0.61	-3.56	0.45	-3.56
تونس	-5.78	-5.78	-4.74	-3.30	-9.71	-7.87	-7.56
الأردن	-3.31	-2.54	-2.40	-3.30	-7.03	-5.90	-1.30
فلسطين	-2.40	-3.40	-3.00	-2.50	1.11	-2.70	-2.00
موريتانيا	-0.04	2.34	0.11	-1.46	-0.82	-0.45	-0.82
الدول العربية المستوردة للنفط فقط	-9.45	-8.01	-7.15	-6.71	8.21	-6.69	-6.30
إجمالي الدول العربية	-10.50	-6.85	-2.56	-3.71	-10.75	-4.64	3.90

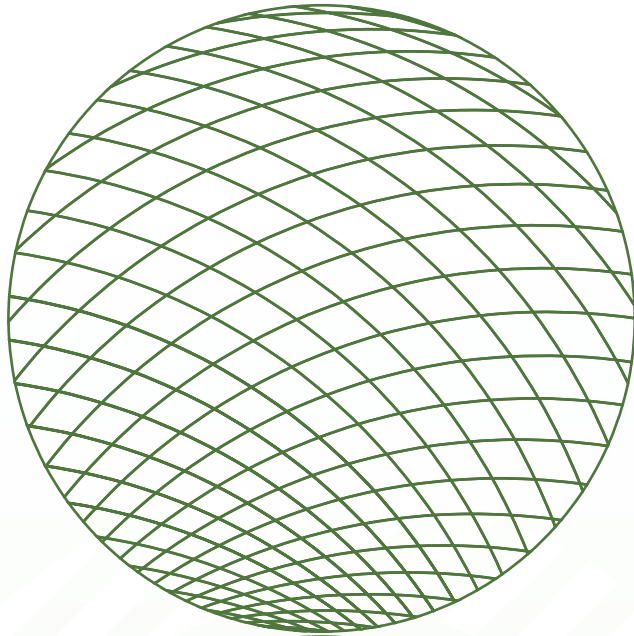
القطاع الخارجي

(رصيد موازين المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

● نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	2020	2021	*2022	**2023	**2024
السعودية	-3.1	5.1	13.6	6.4	6.3
الإمارات	5.8	9.7	20	11.2	9.9
قطر	-9.3	6.7	10.1	2.8	1.7
الكويت	4.6	25	35.6	16.1	22.8
عمان	-16.6	-5	5.3	3.6	2.3
البحرين	-9.3	6.7	10.1	2.8	1.7
الدول العربية المصدرة للنفط	-1.1	8.6	17.3	9.8	8.6
الجزائر	-12.9	-2.9	9.7	6.4	5
العراق	-3.5	11.7	16.5	11.4	8
اليمن	-10.9	-31.3	-24.5	-24.7	-23.5
ليبيا	-9.6	11.4	34.8	12.8	5.4
الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط	-8.1	4.6	13.4	7.8	5
مصر	-3.9	-4.7	-3.3	-3.1	-2.6
المغرب	-1.2	-4.2	-6.4	-3.8	-3.8
السودان	-5.5	-4.7	-7.3	-5.2	-5.1
تونس	-6	-5.9	-9.7	-6.2	-3.9
لبنان	-12	23.4	-44.7	-45.3	-47
الأردن	-5.7	-8.3	-8.8	-5.2	-4.4
موريتانيا	-7.3	-6.1	-10.7	-11.4	-9.6
جيبوتي	11	16	14.1	17.1	18.1
القمر	-2	-4	-6.1	-6.8	-6.2
الدول العربية المستوردة للنفط	-4.3	-5.4	-5.9	-4.8	-4.2
إجمالي الدول العربية¹	-3.1	4.4	11.3	6	4.9

1 باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.
* تقديرات.
** توقعات.



آفاق الإقتصاد العربي



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

18 الإصدار
مايو 2023

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: + 971 - 2 - 6171 552
فاكس: + 971 - 2 - 632 6454
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

www.amf.org.ae